جـــامــعـــة الـــشـرق الأوسـط
MIDDLE EAST UNIVERSITY
Amman - Jordan

دور الكونغرس في صنع السِّياسة الخارجيَّة للولاياتِ المتَّحدةِ الأمريكيَّةِ (الحرب على العراقِ في عام 1991م وعام 2003م نموذجًا)

The Role of Congress in the Making of US Foreign Policy (The War on Iraq in 1991and 2003 as Models)

إعداد

أَحمد محمَّد صبحي أَحمد الونسة

إشراف

الأستاذ الدَّكتور عبد القادر محمَّد فهمي الطَّائي

قُدِّمت هذه الرِّسالة استكمالًا لمتطلبات الحصول على دَرجةِ الماجستير في العلومِ السِّياسيَّةِ

قسم العلوم السِّياسيَّة

كُلّيّة الآداب والعلوم

جامعة الشَّرق الأَوسطِ

كانون الثَّاني، 2020

التَّفويض

أنا **أحمد محمد صبحي أحمد**، أفوّض جامعة الشَّرق الأَوسط بتزويد نسخة من رسالتي ورقيًا وإلكترونيًا للمكتبات والمنظَّمات والهيئات والمؤسَّسات المعنيَّة بالأبحاث والدِّراسات العلميَّة عند طلبها.

الاسم: أحمد محمَّد صبحي أحمد

التَّاريخ: 02 / 02 / 2020.

التَّوقيع:

قرارُ لجنـةِ المناقشةِ

نوقشت هذه الرسالة في جامعة الشرق الأوسط – عمان، وعنوانها: (دور الكونغرس في صنع السياسة الخارجيّة للولايات المتحدة الأمريكية (الحرب على العراق في عام 1991م وعام 2003م نموذجاً).

وأجيزت بتاريخ: 2020/1/22.

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم	الصفة	جهة العمل	التوقيع
أ.د. عبد القادر محمد فهمي	رئيساً ومشرفاً	جامعة الشرق الأوسط	....
د. ريما لطفي أبو حميدان	عضواً داخلياً	جامعة الشرق الأوسط	....
أ.د. محمد حمدان مصالحة	عضواً خارجياً	الجامعة الأردنية	....

شكر وتقدير

بداية أتقدَّم بالشُّكرِ الجزيـلِ وعظيم الامتنـانِ إلـى الأستاذ الدَّكتور عبد القادر محمَّد فهمي الطَّائي، لتفضُّله بقبولِ الإشراف على هذه الرِّسـالة، وقيامه بإرشادي إلى المصـادر القيّمـة، وتوجيهاتـه السَّديدة، فـي سبيلِ خدمة البحث العلميّ والرَّقيِّ به.

كما أتقدَّمُ بجزيل الشُّكر والتَّقديرِ إلى أَعضاء لجنة المناقشة لمشاركتهم فـي مناقشـة رسـالتي هذه؛ شـاكرًا لهـم جهـدهم فـي مراجعـةِ الرِّسـالة ومناقشتها.

كما أشكر أساتذتي فـي قسمِ العلـوم السِّياسية الَّذين تلقَّيت العلم على أيديهم في برنـامج الدِّراسات العليا، وعلى توجيهاتهم، ودعمهم لإنجاز هذه الدِّراسة.

الإهداء

إلى روح والدي ... رحمه الله...

إلى والدتي ... أطال الله بعمرها ...

إلى أَخواني وأَخواتي ... عنوانُ الطِّيبة والسَّماح ..

وإلى شهداء (العراق الجَّريحِ) ...

وإلى الأردنِّ ملكًا وشعبًا؛ عرفانًا بالجَّميلِ ...

قائمة المحتويات

الموضوع	الصَّفحة

دور الكونغرس في صنع السِّياسة الخارجيَّة للولاياتِ المتَّحدةِ الأَمريكيَّة
(الحرب على العراق في عام 1991م وعام 2003م نموذجًا)

إعداد

أحمد محمَّد صبحي أحمد

إشراف

الأستاذ الدَّكتور عبد القادر محمَّد فهمي الطَّائي

المُلخَّص

هدفت الدِّراسة إلى التَّعرُّف على دورِ الكونغرس في السِّياسة الخارجيَّة الأمريكيَّة، وبالتَّحديد بيان موقفه من قرار الحرب على العراق عامَي 1991م و2003م. وتمثَّلت مشكلة الدِّراسة في تمرير قرارات الحرب عبر الإطار القانونيِّ واعطائها الشَّرعية باعتبارها مرتبطة بمصالح البلاد العليا، في حين كانت في الواقع مرتبطة بمصالح جهات وتيَّارات داخلية، تمكَّنت من فرضِ مصالحها ورؤاها في السُّلطتين التَّشريعيَّة والتَّنفيذيَّة.

وكان السُّؤال المحوريّ للدِّراسة هو مدى تأَثير الكونغرس على توجّهات السِّياسة الخارجيَّة الأَمريكيَّة تجاه الحرب على العراق عامَي 1991 و2003؟ واستخدمت الدِّراسة منهج صنع القرار، الّذي يركّز على كيفيَّةِ صُنع القرار من قبل صُنَّاعِ القرار. إضافة إلى المنهج النَّظمي، الّذي يركّز على التَّفاعلِ بين عناصر المنظومة، سواء على المستوى الدَّاخليّ أو الخارجيّ.

وقامت الدِّراسة على افتراض أنَّ السُّلطة التَّنفيذيَّة تمارس تأثيرًا على السُّلطة التَّشريعيَّة لتحقيق أغراض سياسية من خلالِ إضفاء الصِّفة القانونيَّة عليها، وخصوصًا بما يتعلَّق بقرارِ الحربِ والّذي يعبّر عن إرادة سياسيَّة في جوهره.

خَلُصت الدِّراسة إلى نتائج عدَّة أهمّها أنَّ قرارات الكونغرس فيما يتعلَّق بالسِّياسةِ الخارجيَّة، جاءت متأثِّرة بالعواملِ والمؤثِّرات الدَّاخليَّة، الّتي تلعب دورًا في توجيه أعضاء الكونغرس فيما يخصُّ السِّياسة الخارجيَّة، مثل اللوبيَّات والرَّأي العامّ. وأنّ الإدارة الأَمريكيَّة قد لجأت إلى أساليب ووسائل من خارج الإطار الدُّستوريّ بغرض الدَّفع بإتّجاه تمرير قراري الحرب عام 1991م وعام 2003م.

وأوصت الدِّراسة بحلّ الخلافات العربيَّة العربيَّة ضمن الإطار العربيّ، وما يقتضيه ذلك من تفعيل دور مؤسَّسات العمل العربيّ المشترك. وضرورة تفعيل وتعزيز دور جماعات الضَّغط المؤيدة والموالية للقضايا العربيَّة داخل النِّظام السِّياسيِّ الأَمريكيِّ من أَجلِ الدَّفع بإتجاه إقرار قرارات تتوافق مع المصالح العربيَّة على المستوى الاستراتيجيّ.

الكلمات المفتاحية: الكونغرس، السياسة الخارجية، الولايات المتحدة الأمريكية.

The Role of Congress in the Making of US Foreign Policy
(The War on Iraq in 1991 and 2003 as Models)

By

Ahmed Mohamed Sobhi Ahmed

Supervisor

Dr. Abdel-Qader Mohamed Fahmy Al-Tai, Prof.

Abstract

The study aimed to identify the role of Congress in American foreign policy, specifically to explain its position on the decision to go to war in Iraq in 1991 and 2003. The problem of the study was the passing of war decisions through the legal framework and giving them legitimacy as they are linked to the higher interests of the country, while in reality they were related to the interests of internal powers, which managed to impose their interests and visions in the legislative and executive authorities.

The main question of the study was the extent of the influence of Congress on the orientations of US foreign policy toward the war on Iraq in 1991 and 2003. The study used the decision-making approach, which focuses on how the decision is made by decision makers. In addition, it used the systemic approach, which focuses on the interaction between the elements of the system, both internally and externally.

The study was based on the assumption that the executive authority exerts an influence on the legislature to achieve political purposes by legalizing it, especially with regard to the decision of war, which expresses a political will in its essence.

The study concluded several results, the most important of which is that Congressional decisions regarding foreign policy were influenced by internal factors and influences, which play a role in directing members of Congress, such as the lobby and public opinion. And that the American administration has used methods and means from outside the constitutional framework to push for the passage of war decisions in 1991 and 2003.

The study recommended solving Arab-Arab problems within the Arab framework. Also, activating and enhancing the role of pressure groups that support Arab issues within the American political system.

Key words: Congress, Foreign Policy, USA

الفصل الأَوَّل

خلفيَّةُ الدِّراسة وأَهميتـها

الفصل الأَوَّل

خلفيَّةُ الدِّراسة وأَهميتها

المُقدّمة:

تُعدُّ الولايات المتَّحدة الأَمريكيَّة الدَّولة ذات الهيمنة والتَّأثير الأكبر على مستوى السِّياسة الدَّوليّة، ويعود ذلك بالأَساسِ لما تملكه من كلّ مقومات القوَّة والتَّفوّق؛ سواء على مستوى القوَّة العسكريَّة، أو القوَّة التّكنومعلوماتيَّة، أو الاقتصاديَّة، أو الأيديولوجيَّة، أو على المستوى السُّكانيِّ والامتداد الجغرافيِّ. فضلًا عن هيمنتها على المؤسَّسات الدَّوليّة؛ كالأمم المتَّحدة، والبنك الدَّوليِّ وصندوق النَّقد الدَّوليِّ، حيث تمتلك أكبر ميزانية عسكريَّة، وأكبر عدد من القواعد العسكريَّة المنتشرة حول العالم، والنَّاتج المحليّ الإجماليّ الأكبر على مستوى العالم.

وقد ترسخت فكرة السَّيطرة والهيمنة الأَمريكيَّة عبر تاريخ مستمر من التَّدخلات حول العالم، منذ نهاية الحرب العالميَّة الثَّانية على أقلِّ تقدير، وخلال فترة الحرب الباردة، وهو ما تضاعف بعد بروز النِّظام العالميِّ الجَّديدِ على إثر انهيار الإتحاد السُّوفيتيّ، وظهور معالم قُطبيّة أحاديّة تتربع على عرشها الولايات المتَّحدة الأَمريكيَّة.

وبالنظر إلى النِّظام السِّياسيِّ الأَمريكيِّ؛ هو نظام رئاسيّ، يقوم على مبدأ الفصل بين السُّلطات، ما بين السُّلطة التَّشريعيَّة، والسُّلطة التَّنفيذيَّة، والسُّلطة القضائيَّة، كما يمنح الدُّستور الكونغرس سلطة الرَّقابة على السُّلطة التَّنفيذيَّة. إلّا أنَّ الآباء المؤسسين حرصوا على أن يكون الكونغرس مركز النِّظام السِّياسي الأَمريكيّ؛ وذلك عبر منحه صلاحيات متعدّدة، وهو ما يجعل منه عاملًا هامًّا في تحديدِ مواقف وتوجهّات السِّياسة الخارجيَّة الأَمريكيَّة.

وعلى الرُّغم من أنَّ الدُّستور الأَمريكيّ منح الكونغرس سلطات واسعة، فإنَّ سلطة إعلان الحرب بقيت مثار للجدل ما بين القيود الدُّستورية والدَّوافع والأغراض السِّياسيَّة، كما يمكن للكونغرس أن يقيّد من قدرة الرَّئيس على استخدام القوَّات المسلّحة خارج حدودِ البلاد، وهو ما ترسّخ بشكلٍ خاصٍّ منذ حرب فيتنام، حين أضحى لدى الكونغرس حساسيّة خاصّة إزاء احتكار الرَّئيس لسلطة إعلان الحرب، طالبًا قدرًا أكبر من الإسهام في قرارات الحرب. ويتَّضح ذلك خلال جهود الكونغرس الّتي تمخَّضت عن إصدار قانون الحدِّ من سلطات الرَّئيس الحربيَّة عام 1973م بسبب تمادي الرَّئيس نيكسون في ممارسة سلطاته الحربيَّة وعدم التَّعاون مع الكونغرس في إدارة ملفِّ السِّياسة الخارجيَّة. وبذلك يكون قرار الكونغرس للحدِّ من سلطات الحرب لعام 1973م من أكثر القرارات أهمية في محاولته لفرض هيمنته في مجال السِّياسة الخارجيَّة والحدِّ من سلطات الرَّئيس الحربيَّة والسَّيطرة على ارسال قوات حربيَّة خارج حدود الولايات المتَّحدة الأَمريكيَّة (كبة، 2018: 165).

وعند تناول دور الكونغرس في صنع السِّياسة الخارجيَّة الأَمريكيَّة، لا بدَّ من التَّطرق لدور جماعات الضَّغط والمصالح وتأثيرها عليه، وهو التأثير الّذي يبدأ مع تأييد ودعم هذه الجماعات للمرشّحين في الإنتخابات وترجيح كفّتهم، وبالتَّالي يكون المرشح مُلزمًا بالاستجابة إلى رغباتهم.

ويأتي اللوبيّ اليهوديّ/الصَّهيونيّ في مقدمة اللوبيَّات ذات التَّأثير والنُّفوذ في السِّياسة الأمريكيَّة، وهو ما ينعكس في الدَّعم المستمر الّذي تحصل عليه "إسرائيل" من قبل الولايات المَّتحدة الأمريكيَّة على مختلف المستويات والأصعدة. ويُعدُّ الكونغرس أفضلَ صديقٍ لـ "إسرائيل" في الولايات المتَّحدة الأَمريكيَّة؛ نتيجة لشّدةِ تأثير اللوبيّ اليهوديّ وخصوصًا ما يكون في الحملات الإنتخابيّة.

وفي ضوءِ ما تقدَّم، تتعرَّض الدِّراسة بالتَّحديد لدور الكونغرس وتأثيره على اتّخاذ القرار الأَمريكيّ بإعلان الحرب، وخصوصًا إعلان الحرب على العراق عام 1991م وعام 2003م. وقد لعب الكونغرس دورًا فاعلًا ومؤثرًا في تفويض الرَّئيس باستخدام القوَّة ضدَّ العراق عام 1991م حيث قام بإعطاء الضّوء الأخضر لبوش الأب للمضي قدمًا في طريق الحرب على العراق. وجاء ذلك تحت هدف معلن هو إخراج العراق من الكويت. وتكرَّر هذا الدَّور في عام 2003م، والّذي جاء في سياق الحرب على الإرهاب. وعند الرُّجوعِ إلى أسباب ودوافع الحربين، يُلاحظ أنَّها جاءت لأسباب مشتركة تتعلَّق بأهداف ومصالح استراتيجيَّة أَمريكيَّة على مستويات عدّة، من تدمير القوَّة العسكريَّة العراقيَّة، إلى السَّيطرة على مصادر النَّفط، إلى موقع العراق وأهميته في التَّنافس الاستراتيجيِّ على مستوى النِّظام العالميِّ، وتعزيز الهيمنة الأَمريكيَّة على منطقةِ الشَّرقِ الأوسطِ. وكان للوبيَ الصُّهيوني دور مهم للضَّغط على مجلسي الكونغرس في اتّخاذ قرار الحرب في كلا الحالتين؛ لأهداف تتعلَّق أساسًا بإخراج العراق من ساحة المواجهة مع "إسرائيل".

مشكلة الدِّراسة:

تكمن مشكلة الدِّراسة، في الجَّدل المُثار بين الاختصاص القانونيِّ الّذي يمارسه الكونغرس، والأسباب والدَّوافع السِّياسية الّتي تحملها الإدارة الأَمريكيَّة حول مسألة توظيف القوَّة العسكريَّة، وبالشَّكل الّذي يحظى بهذا التَّوظيف على الشَّرعية القانونيَّة، حيث هناك من القرارات الّتي تمرُّ عبر قنوات قانونيَّة، إلّا أَنها تحمل في طيَّاتها أبعاد وأغراض سياسيَّة وخصوصًا فيما يتعلَّق بقرار الحرب، حيث أنَّ الاعتبارات السِّياسية تكون بحاجة إلى صبغة قانونيَّة تضفي عليها صفة المشروعيَّةِ.

أهداف الدِّراسة:

1. التَّعرّف على دور الكونغرس في السِّياسة الخارجيَّة الأَمريكيَّة.
2. إيضاح مدى تأثير جماعات المصالح والضَّغط على قرارات الكونغرس في الشّؤون الخارجيَّة.
3. بيان مدى تأثير الكونغرس على توجهات السِّياسة الخارجيَّة الأَمريكيَّة تجاه الحرب على العراق عامَي 1991م و2003م.

أهميَّة الدِّراسة:

تكمن أهميّة الدِّراسة في جانبَين:

الأَهميَّة العلميَّة:

تكمن أهميَّة الدِّراسة في أنَّها تمثل رافدًا جديدًا للباحثين والدَّراسين والمعنيين لتمثل إضافة تعزّز من الرَّوافد العلميَّة المعنية بكيفية صنع السِّياسة الخارجيَّة الأَمريكيَّة حيال العديد من القضايا الّتي تتعامل معها، وفي مقدمتها منطقة الشَّرقِ الأَوسطِ. بالإضافة إلى تزويد المكتبة العربيَّة بدراسة علميّة متخصصة في السِّياسية الخارجيَّة الأَمريكيَّة تمهّد لإنتاج دراسات أخرى مستقبلًا.

الأهميَّة العمليَّة:

يتمثّل الجانب العمليّ للدِّراسة في توفير معلومات ومعرفة دقيقة لصُنّاع القرارِ فيما يتعلّق بسياسة الولايات المتَّحدة إزاء المنطقة، ممَّا يساعدهم على اتّخاذ القرارات والمواقف الأنسب للتَّعامل معها.

أسئلة الدِّراسة:

1. ما دور الكونغرس في صنع السِّياسة الخارجيَّة الأَمريكيَّة؟
2. ما تأثير جماعات الضَّغط والمصالح في عمليَّة صنع السِّياسة الخارجيَّة الأَمريكيَّة؟

3. ما تأثير الكونغرس على توجهات السِّياسة الخارجيَّة الأَمريكيَّة تجاه الحرب على العراق عامَي 1991م و2003م؟

فرضية الدِّراسة:

إن السّلطة التّنفيذيَّة تمارس أحيانًا دورًا مؤثرًا على السّلطة التّشريعيَّة لتحقيق أغراض سياسيَّة من خلالِ إضفاء الصّفة القانونيَّة على سلوكها وتصرّفاتها، وخصوصًا بما يتعلَّق بقرار الحرب والّذي يعبّر عن إرادة سياسيّة.

حدود الدِّراسة:

تمثلت حدود الدِّراسة بالتَّالي:

الحدود المكانيَّة: الولايات المتَّحدة الأَمريكيَّة، وجمهوريّة العراق.

الحدود الزَّمانيّة: تغطّي الدِّراسة حدثين تاريخيين: هما حرب الخليج الثَّانية عام 1991م، والثَّالثة عام 2003م.

محدّدات الدِّراسة:

تتمثَّل محدّدات الدِّراسة فيما يأتي:

صعوبة الوصول إلى المعلومات وبعض التَّقارير والأرشيف السِّياسيِّ المتعلّق بموضوع الدِّراسة؛ وذلك لاتّصافها بالسّريّة، وخصوصًا فيما يتعلّق بالحلقات الضَّيقة لاتّخاذ القرار وكيف تؤثّر جماعات الضّغط والمصالح في اتّخاذه. بالإضافة إلى ندرة الدِّراسات العلميَّة العربيَّة بهذا المجال، وعدم تناولها لدور الكونغرس تحديدًا، وإنَّ أغلب ما توفّر عنها هو المتعلّق بالسِّياسة الخارجيَّة الأَمريكيَّة حيال الشَّرق الأَوسطِ، ولم يتناول بالمعالجة والتَّحليل الكيفيَّة الّتي تمَّ بها صنع واتّخاذ القرار السِّياسي الخارجيّ الأَمريكيّ.

مصطلحات الدِّراسة:

1. الكونغرس (Congress).

- الكونغرس لغةً: تشير المعاجم اللغويَّة لمعنى كلمة الكونغرس، بأنَّه اجتماع أو مؤتمر رسميّ لمناقشة قضيَّة هامَّة والخروج بقرارات بخصوصها. (Collins English Dictionary, 1979: Congress)

- **الكونغرس اصطلاحًا:**

يُعرّف الكونغرس اصطلاحًا بأنَّه السُّلطة التَّشريعيَّة في الحكومة الفدرالية الأَمريكيَّة، وقد تمَّ تأسيسه بموجب دستور 1787. وهو متكوّن من غرفتين، الغرفة العليا، وتسمَّى مجلس الشيوخ، ويتكوّن من (100) عضو، والغرفة السُّفلى، وهي مجلس النُّواب، ويتكّون من (435) عضو. (Encyclopedia Britannica, 1985: Congress)

- **الكونغرس اجرائيًا:**

هو عبارة عن السّلطة التَّشريعيَّة العُليا في النِّظام السِّياسيِّ الأَمريكيّ، ويمتلك صلاحيات سنّ التَّشريعات بموجب الدّستور، بالإضافة إلى صلاحيات الرَّقابة على السُّلطِة التَّنفيذيَّة، كما يمتلك صلاحيات في مجال السِّياسة الخارجيَّة للولايات المتَّحدة الأَمريكيَّة.

2. السِّياسة الخارجيَّة (Foreign Policy).

- **السِّياسة لغة:**

جاء في لسان العرب لابن منظور أنّ السِّياسة مصدر للفعل ساسَ يسوسُ، وساسَ الأمر سياسةً، قام به، وسوّسه القوم جعلوه يسوسهم. (ابن منظور، 1996: 429).

أَمَّا الخارجيَّة، فهي اسم مؤنث منسوب إلى الخارج، اسم فاعل من خَرَجَ، وخَارج الشَّيء هو ظاهره، وعكسه داخله. (مجمع اللغة العربيَّة، 2011: 224).

- السياسة الخارجيّة اصطلاحًا:

● يعرّف فهمي السِّياسية الخارجيَّة بأنَّها: نشاط سلوكي مرتبط بهدف مقترن بقدرة تأثيريَّة، تتّخذه وحدة دوليَّة نظاميَّة في مواجهة غيرها من وحدات النِّظام الدَّوليّ، وهذ يعني من الناحيتين المنهجيّة والتَّحليليّة، أنَّ السِّياسة الخارجيَّة هي مجموعة أفعال وتحرّكات تتّخذها وحدة دوليَّة كشكل من أشكال التَّفاعل النِّظاميّ المعبّر عنه بسلوك سياسيّ، كما أنَّ السِّياسة الخارجيَّة هي سلوك أو مجموعة سلوكيّات، يكون مصدرها الدَّولة، وهذا السُّلوك يوصف بأنَّه خارجيّ، ذلك أنَّه موجّه إلى الغير من وحدات النِّظام الدَّوليّ، وأنّ مجال حركته، أيّ حركة هذه السلوك، هو البيئة الخارجيَّة. (فهمي، 2001: 23).

● عرّف حامد ربيع "السِّياسة الخارجيَّة" بأنَّها: "جميع صور النَّشاط الخارجيّ، حتَّى ولو لم تصدر عن الدَّولة كحقيقة نظاميَّة، أيّ نشاط الجماعة كوجود حضري، أو التَّعبيرات الذَّاتية كصورة فرديَّة للحركة الخارجيَّة تنطوي، وتندرج تحت الباب الواسع الّذي نطلق عليه السِّياسة الخارجيَّة" (ربيع، 2007: 31).

● وعرّفها موديلسكي بأنَّها: "نظام الأنشطة الّذي تطوّره المجتمعات لتغيّر سلوكات الدّول الأخرى، طبقًا للبيئة الدَّوليَّة، وفي هذا الإطار هناك نمطان من الأنشطة: المدخلات، والمخرجات" (Modelski, 1962: 13).

● وعرّفها مارسيل ميرل بأنَّها: "ذلك الجزء من النَّشاط الحكومي الموجَّه نحو الخارج، أيّ الّذي يعالج بنقيض السِّياسة الدَّاخلية مشاكل تطرح ما وراء الحدود". (ميرل، 1986: 326)

- السياسة الخارجيَّة اجرائيًا:

هو سلوك تنتهجه الدَّولة في علاقاتها مع غيرها من وحدات النِّظام الدَّوليّ. بهدف تحقيق أو حماية مصالحها على المستوى الخارجيّ والدَّاخلي. ويتأثّر هذا السّلوك بالبيئة الدّاخليّة للنِّظام السِّياسيّ بعناصرها المختلفة، انطلاقًا من كون السِّياسة الخارجيَّة هي امتداد للسِّياسة الدَّاخليَّة.

الإطار النَّظريّ والدِّراسات السَّابقة:

أوَّلًا: الإطار النَّظريّ:

عند مراجعة الأدب النَّظري المختصّ بالكونغرس الأَمريكيّ، تُلاحظ الدِّراسة أنَّ هناك نوع من التَّنافس في الاختصاصات الممنوحة إلى الرَّئيس الأَمريكيّ الّذي يأتي على رأس السُّلطة التَّنفيذيَّة، والكونغرس الّذي يُمثّل أعلى هيئة تشريعيَّة في الولايات المتَّحدة الأَمريكيَّة، والّتي تمثّل الجهة الرَّقابيّة للدَّور الّذي تمارسه على السُّلطة التَّنفيذيّة؛ فالرَّئيس الأَمريكيّ هو القائد العام للقوّات المسلّحة والمسؤول الأَوَّل عن إدارة وتنفيذ الشّؤون الخارجيّة للبلاد، وهو المسؤول عن صنع السِّياسة الخارجيَّة الأَمريكيَّة برمّتها وإجراء المفاوضات وإبرام الاتّفاقيّات مع الدّول الأجنبيَّة وبالتّعاون مع الكونغرس، وفقًا لما ورد في المادّة الثَّانية من الدّستور الأَمريكيّ، ويساعده طاقم الأَمن القوميّ في صنع السِّياسة الخارجيَّة. ويفترض أن تكون أهداف السِّياسة الخارجيَّة الّتي يعمل الرَّئيس على تحقيقها متوافقة بالضَّرورة مع أهداف الأمن القوميّ الأَمريكيّ، إلّا أنّنا نجد الكونغرس يسعى إلى استخدام سلطاته الدّستوريّة للتَّصدي لقرارات الرّؤساء الخارجيّة الّتي يرى فيها أنَّها لا تنسجم ومتطلبات الأمن القوميّ، أو تشكل تجاوزًا للصلاحيَّات الّتي نصَّ عليها الدّستور.

وعلى هذا، تجد الدِّراسة أنَّ الرَّئيس الأَمريكيّ غالبًا ما يجد نفسه ملزمًا في الكثير من قراراته الخارجيَّة بالتَّعاون مع الكونغرس والرّجوع إليه في عمليَّة صنع السِّياسة الخارجيَّة، إلّا أنَّ الرّؤساء يحاولون عدم إغفال دور الكونغرس عند اتّخاذ قراراتهم الخارجيَّة ولا سيّما تلك الّتي تفضي إلى

تدخّلات وحروب واحتلال أراضٍ لدول أجنبيّة؛ حيث إنّ الدّستور الأَمريكيّ يخوّل الكونغرس سلطات في المجالات الدّستوريّة والتّشريعية والدّبلوماسيّة. ومن أهمّ تلك الصّلاحيّات ما جاء به قانون الحدّ من سلطات الرَّئيس الخارجيَّة لعام 1973م، وخصوصًا صلاحيات الرّئيس باتّخاذ قرار الحرب؛ فمنذ حرب الفيتنام أضحى لدى الكونغرس حساسيَّة إزاء التَّحكم المطلق للرَّئيس بقرار إعلان الحرب (زهير الدّين، 2004: 143).

وفي حال وقوع الخلاف بين الرّئيس وفريقه من جهة، وبين الكونغرس من جهة أخرى، يحقُّ للكونغرس أنْ يقوم بحجب الأموال والمخصّصات الماليّة الّتي يحتاجها الرّئيس لتمويل عملياته الحربيّة في الخارج. وبالتَّالي فإن الكونغرس يمتلك سُلطة ماليّة في الشُّؤون الخارجيَّة، تُعدُّ سلاحًا أساسيًا تجاه الرَّئيس في حال عدم استشارة الكونغرس والتَّعاون معه بما يخدم مصالح الولايات المتَّحدة الأَمريكيَّة.

وبالإضافة إلى الصلاحيّات الماليَّة والسِّياسيّة، هناك الدَّور الرَّقابي للكونغرس، حيث يُلزم السّلطة التّنفيذيّة برفع تقارير دوريّة فيما يتعلّق بالسِّياسة الخارجيَّة، تبيّن كيفية تعامل الرَّئيس مع أهمّ قضاياها. وهكذا، تجبر قوّة الكونغرس وصلاحياته، الرّئيس على الإصغاء إلى ما يقوله الكونغرس بخصوص المواقف والقرارات الّتي يتّخذها ضمن سياسته الخارجيَّة، ولا سيّما تلك المتضمنة لقرار الحرب.

وتمارس لجان الكونغرس الرّئيسيّة دورًا رئيسًا في شؤون السّياسة الخارجيّة، وفي مراقبة السّلطة التّنفيذيّة في أعمالها ودورها فيها. ومن أهمّ اللجان الرّئيسيّة في الكونغرس المعنيّة بالشأن الخارجيّ: لجنة العلاقات الدّولية في مجلس الشّيوخ، ولجنة الشّؤون الخارجيّة في مجلس النّواب، ولجنة القوّات المسلّحة في مجلسي الكونغرس. بالإضافة إلى وجود لجان مختارة تمّ تشكيلها لمواجهة ظروف خاصّة، مثل: لجنة إيران كونترا، الّتي كانت مهمتها التَّحقيق في فضيحة صفقة

الأسلحة مع إيران عام 1985م، ولجنة بنغازي في عام 2013م، للتحقيق في مقتل السَّفير الأَمريكيّ في ليبيا عام 2012م (كبة، 2018: 161).

ويتعرض أعضاء الكونغرس إلى ضغوط عديدة داخليَّة وخارجيَّة أثناء عملهم التّشريعيّ، وتأتي هذه الضُّغوط من النَّاخبين، ومن البيت الأَبيض، ومن وسائل الإعلام، ومن قبل جماعات الضَّغط والمصالح. وتمتلك جماعات الضَّغط والمصالح تأثيرًا كبيرًا على الكونغرس، حيث تمارس هذه الجماعات ضغوطها لتحقيق أهدافها ومصالحها. وقد كان لهذه الجَّماعات دورًا بارزًا في الضَّغط على الكونغرس من أجل اتّخاذ قرار استخدام القوّة العسكريَّة في حالتي حرب الخليج الثَّانية عام 1991م، وحرب الخليج الثَّالثة عام 2003م (العيثاوي، 2008: 164-176).

وكان لموافقة الكونغرس على قرار الحرب في الحالتين دور هام في دعم موقف الرئيس؛ حيث قدَّمت له السَّند الشّرعيّ في آلية عمل النِّظام السِّياسي الأَمريكيّ، وذلك في ظلِّ ظروف اتَّسمت بالرَّفض الدَّولي، وخصوصًا في حالة الحرب عام 2003م.

وانسجامًا مع خطَّة البحث، ومن أجل تحقيق أهدافه، تم تقسيم البحث إلى أربعة فصول؛ تضمَّن الفصل الأوَّل خطَّة البحث والإطار النَّظريّ، وفي الفصل الثَّاني تمَّ تناول دور الكونغرس في صنع السِّياسة الخارجيَّة الأَمريكيَّة، وتعرّض الفصل الثَّالث لدور جماعات الضَّغط والمصالح في عمليَّة صنع السِّياسة الخارجيَّة الأَمريكيَّة. أمَّا الفصل الرَّابع فتناول تأثير الكونغرس على توجهات السِّياسة الخارجيَّة الأَمريكيَّة تجاه الحرب على العراق عامَي 1991م و2003م.

ثانيًا: الدِّراسات السَّابقة

الدِّراسات العربيَّة:

- **دراسة الجنابي، صالح خلف (2010م)، بعنوان: أثر الاجتياح العراقي للكويت على العلاقات الأَمريكيَّة العراقيَّة.**

هدفت هذه الدِّراسة إلى بيان أسباب الاجتياح العراقيِّ للكويت، والوقوف على ردود أفعال الإدارة الأمريكيَّة من ذلك الاجتياح، مع إبراز أبعاد الاحتلال الأَمريكي للعراق في عام 2003م، وقامت الدِّراسة على فرضيَّة أنَّ الاجتياح العراقي للكويت عام 1990م قد شكّل المبرر للتَّدخل الأَمريكيّ المباشر في شؤون الشَّرقِ الأَوسطِ الّذي دفعها إلى اتّباع سياسة خارجيّة قامت على مبدأ القوّة في مواجهة المخاطر الّتي تهدّد مصالحها. وأوضحت الدّراسة الوسائل الّتي اتّبعتها الولايات المتّحدة تجاه العراق، بدايةً مع استخدام الوسائل الدّبلوماسيّة من خلال الضَّغط على مجلس الأمن من أجل اصدار قرار ضدّ العراق، واستخدام وسائل اقتصاديّة، من خلال فرض العقوبات الاقتصاديّة، إلى استخدام الوسائل العسكريَّة من أجل الإطاحة بالنِّظام العراقيّ.

- **دراسة محمّد، مبارك سعيد (2008م)، بعنوان: دور المخابرات في صنع السِّياسة الخارجيَّة؛ الولايات المتَّحدة الأَمريكيَّة نموذجاً.**

هدفت الدِّراسة إلى إيضاح ما تقدِّمه المخابرات من دراسات وتقارير عبر مؤسَّساتها وما تأثير ذلك في صنع القرار السِّياسي الخارجيّ الأَمريكيّ. وتطرَّقت الدِّراسة إلى تنامي دور المخابرات الأَمريكيَّة بعد أحداث 11 أيلول الّتي كانت أحد الأسباب الّتي أدَّت إلى شنِّ الحروب في المنطقة العربيَّة من خلال المعلومات الّتي قدَّمتها إلى صانع القرار الأَمريكيّ. كما أوضحت الدِّراسة الأدوار الّتي تمارسها المخابرات في صنع السِّياسة الخارجيَّة، ووصلت الدِّراسة إلى نتيجة أنَّ أجهزة

المخابرات عملت وساعدت على تحقيق أهداف الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة، خصوصًا في المنطقة العربيَّة بعد أحداث 11 أيلول.

- **دراسة الهمالي، جمعة علي (2007م)، بعنوان: السِّياسة الخارجيَّة الأَمريكيَّة تجاه العراق؛ 1990م-2003م.**

هدفت الدِّراسة إلى معرفة الأهداف الحقيقيَّة الّتي كان لها دور أساسيّ في تحريك السِّياسة الخارجيَّة الأَمريكيَّة نحو العراق والّتي تمثّلت في الثّروة النّفطيّة، وإضافة إلى موقع العراق الاستراتيجيّ، كما وضّحت الدِّراسة أسباب الحربين على العراق، واعتبرت أنَّ في مقدمتها تدمير القوَّة العسكريَّة العراقيَّة حمايةً لحليفها الاستراتيجي المتمثل في "إسرائيل". كما أوضحت الدِّراسة السِّياسة الّتي اتّبعها النّظام العراقيّ، وذلك باتّباع سياسة التّسلّح العسكريّ، والّتي شكّلت تهديدًا للكيان الصّهيونيّ، والتّهديد لدول أخرى مثل الكويت والسّعودية، والّذين يشكّلون بعدًا اقتصاديًّا استراتيجيًّا للولايات المتَّحدة الأَمريكيَّة.

- **دراسة الكبيسي، رافع (2013م)، بعنوان: قرار الحرب على العراق؛ دراسة تحليليَّة للقرار السِّياسي الخارجيّ الأمريكيّ.**

تناولت الدِّراسة القرار الأمريكيّ بالحرب على العراق عام 2003م، وتطرّقت لدور الاستخبارات ووزارة الخارجيَّة الأَمريكيَّة ودور مراكز الأبحاث في صنع هذا القرار، وتناولت الجَّانب القانونيّ في صنع القرار، من حيث الشَّرعيَّة الدَّولية. وبيّنت دور اللوبي الصّهيونيّ وتأثيره في الدّفع باتّجاه قرار الحرب. وخلصت إلى أنَّ الاحتلال الأَمريكيّ للعراق قد أدَّى إلى تهديد استقرار العراق وإضعاف وتفكيك الدَّولة العراقيَّة، وتوصَّلت الدِّراسة إلى نتيجة الغرض من الحرب؛ ألا وهو ازالة النّظام العراقيّ وتدمير العراق اقتصاديًا وعسكريًا.

الدراسات الأجنبية:

- **Ackerman, Bruce, 2011, Limited War and the Constitution: Iraq and the Crisis of Presidential Legality.**

(الحرب المحدودة والدّستور: العراق وأزمة الشَّرعيّة الرّئاسيّة)

تناولت الدّراسة قرار الكونغرس بتخويل استخدام القوّات الأَمريكيَّة في الحرب على العراق عام 2003م، وما تبع ذلك من توجّه من قبل الكونغرس نحو تقييد الحرب والدّفع باتّجاه إجراءات الانسحاب، وهو ما يعدّهُ الباحث نموذجًا لما يسميه "الحرب المحدودة"، وهي الحرب المحددة بغرض محدد ومدّة زمنيّة محدّدة، خلافًا للحرب المفتوحة، كما كانت الحرب العالميَّة الثَّانية مثلًا. وتشير الدِّراسة إلى أنَّ إدارة الرَّئيس بوش الابن اخترقت الحدود الدُّستوريَّة ودافعت بشتّى الوسائل لتحويل الحرب المحدودة إلى حرب مفتوحة. وتخلص الدِّراسة إلى أنَّ الشعب الأَمريكيّ أمام فرصة مواتية ليعكس خبرة التَّجارب الأخيرة والتّعلم من أخطائها، عبر الدّفع باتّجاه تعزيز الرّقابة على أداء الكونغرس وخصوصًا فيما يتعلّق بقرارات إعلان الحروب.

- **Freeman, Joanne, and others, 2004, The American Congress; the Building of Democracy, Houghton Mifflin Company, New York, U.S.**

دراسة فريمان (الكونغرس الأَمريكيّ؛ بناء الدّيمقراطيّة)

دراسة شاملة، تقدم استعراضًا تاريخيًّا لتطوّر مؤسّسة الكونغرس، ودورها داخل النِّظام السِّياسي الأَمريكيّ. تتعرض الدِّراسة لدور اللجان والتَّقاليد والأعراف، ودور الأحزاب ومؤسَّسات المجتمع المدنيّ، وتأثير جماعات المصالح، والرَّأي العام، إضافة إلى تناولها القوانين والجانب الدّستوري، فتحدّد صلاحيّات المؤسّسة وبالتَّحديد فيما يخصّ العلاقة مع الرَّئيس. وقد استخدمت الدِّراسة كُلًا من المنهج التَّاريخي، والمؤسّسي، والقانونيّ. ورغم وجود تفسيرات متباينة ما بين

الباحثين المساهمين إلّا أنّ جميعهم اتّفق على خلاصة أنَّ مؤسَّسة الكونغرس لها دور كبير في تشكيل الحياة السِّياسيَّة الأَمريكيَّة، مع الذهاب إلى اعتبار بأنَّ دورها الأَساسيّ يتمثّل في كونها مؤسّسة كبح وتقييد وضبط لعمل النِّظام السِّياسيّ الأَمريكيّ.

- **Wallis, Frank, 2006. The Imperial Congress and Frontier Stability: The Case of Iraq (2003م). HAOL, Num. 11, p.7-19, Madrid, Spain.**

دراسة فرانك (الكونغرس الإمبريالي واستقرار الجبهة؛ الحرب على العراق عام 2003م)

تناولت الدِّراسة دور الكونغرس في الحرب على العراق عام 2003م، وذهبت إلى تقرير بأنَّ الأولويّة في تحديد موقف الكونغرس كانت للمصالح، والّتي تمثّلت بالدّرجة الأولى بالبحث عن فتح مصادر النّفط العراقيّ أمام الشَّركات الدَّوليَّة، حيث جاء هذا التَّأثير من قبل جماعات المصالح التي يتغلغل فيها ممثلو هذه الشَّركات. وقد استخدمت الدِّراسة المنهج التَّحليليّ مع الاعتماد على النَّظريَّة الواقعيَّة في العلاقات الدَّوليَّة.

ما يميّز هذه الدِّراسة عن الدِّراسات السَّابقة:

تميَّزت هذه الدِّراسة بأنَّها تركّز على دور الكونغرس في صنع السِّياسة الخارجيَّة الأَمريكيَّة، وخصوصًا ما يتعلّق بقرار الحرب، وسلطاته في هذا الميدان، وتناولت ذلك من حيث الصّلاحيات والقيود الدّستوريّة والعلاقة بسلطات الرئيس، وأيضًا من حيث دور وتأثير الاعتبارات السّياسية الّتي تحتاج صفة المشروعيَّة، ودور جماعات المصالح والضَّغط والرَّأي العام والأحزاب السِّياسية، هذا فضلًا عن دور مراكز البحوث والدِّراسات المختصَّة في تشكيل وتوجيه وصناعة قرار الكونغرس. كما تميّزت الدِّراسة في بحثها بدور الكونغرس في الحربين.

منهجيّة الدِّراسة:

للتّثبت من صحة الفرضيّة الّتي انطلقت منها الدِّراسة، فإنَّه تمَّ الاعتماد على المناهج التَّالية:

منهج تحليل النّظم: أبرز من كتب في هذا المنهج هو "ديفيد أيستون"، و"مورتن كابلان"، ويعتمد هذا المنهج أساسًا على فكرة مفادها أنَّ هناك عوامل خارجيَّة يطلق عليها المدخلات (Inputs) تتفاعل مع وسط نظاميّ (مؤسسات النّظام السّياسيِّ) وتسمَّى بالعمليَّات (Process)، ويترتّب عليها نتائج تسمَّى مخرجات (Outputs)، وهي عبارة عن قرارات تتّخذها السّلطة، ومن ثمّ يكون هناك تغذية راجعة (Feedback).

المنهج التَّاريخي التَّحليليّ: يقوم المنهج على فكرة أنَّ التَّاريخ هو سلسلة من الأحداث والوقائع المترابطة تدخل في صناعتها الإرادة الإنسانيَّة. وَوظّفَ هذا المنهج في الكشف عن السِّياق والظُّروف التَّاريخيّة الّتي أسهمت في صنع القرار السّياسي الخارجيّ الأَمريكيّ في الحرب على العراق عامَيْ 1991م و2003م.

المنهج القانونيّ: هو منهج يدرس مؤسّسات النِّظام السّياسي والعلاقة بينها، وما حدودها وما الصَّلاحيَّات الَتي تتمتَّع بها، وذلك وفقًا لما تنصّ عليه الدساتير والتّشريعات، وذلك بقدر تعلّق الأمر برسم وصنع السِّياسة الخارجيَّة للّدولة.

منهج صنع القرار: ومن أبرز الّذين كتبوا فيها هو ريتشارد سنايدر، وينطلق من افتراض أنّ العلاقات الدَّولية ما هي إلّا أنماط من الّتفاعل السّلوكي بين وحدات النِّظام الدَّوليّ، وأن معظم الاستراتيجيّات القائمة والعلاقات ما بين وحدات النّظام الدّوليّ، ما هي إلا نتاج قرارات شخص أو مجموعة أشخاص أو مجموعة من المؤسّسات، مخوّلين سياسيًّا وقانونيًّا من الدّولة نفسها، لرسم السّياسة العليا للدَّولة وعلاقاتها الأخرى مع باقي الدّول.

الفصل الثَّاني

دور الكونغرس في صنع السِّياسة الخارجيَّة الأَمريكيَّة

الفصل الثَّاني

دور الكونغرس في صنع السِّياسة الخارجيَّة الأَمريكيَّة

يعدُّ الكونغرس المؤسَّسة التَّشريعية والرَّقابيّة الأولى في النِّظام السِّياسي الأَمريكيِّ، وذلك تبعًا لما قرّره الدّستور الأمريكيّ له من صلاحيّات وسلطات، وهو يمتلك دورًا مهمًا في صياغة مختلف القوانين والقرارات الّتي تتولّى السّلطة التّنفيذية القيام بها، ويأتي ضمن ذلك القرارات المتعلّقة بميدان السّياسة الخارجيّة، حيث كفلت جملة من السّلطات المقررة له ممارسة دور الرّقابة والتّوازن في هذا الميدان، بداية من السّلطة التّجاريّة الّتي تخوّله تحديد الأفضليّة التّجاريّة والميزان التّجاري مع الدّول الأخرى، إلى امتلاك أعضائه سلطة التّعامل المباشر مع الدّول وزيارتها ووضع التّقارير الّتي توجّه قرارات السّياسة الخارجيّة، إضافة إلى امتلاك سلطة تحكيميّة رقابيّة يستطيع من خلالها مسائلة قرارات السّلطة التّنفيذيّة، كما يتحكَّم الكونغرس في تحديد حجم المنح والمساعدات الّتي يتمُّ تقديمها للدّول الأخرى.

كما يضمُّ الكونغرس لجان متخصّصة في رسم السِّياسة الخارجيَّة للبلاد، كلجنتي القوّات المسلّحة في مجلسي الشّيوخ والنّواب، ولجنة العلاقات الدّوليّة في مجلس الشّيوخ، وغيرها. وتبرز من بين أهمّ سلطات الكونغرس في هذا المجال، سلطة الجيب الّتي تخوّله التّحكم في تحديد المخصّصات الماليّة للحروب، وقانون الحدِّ من سلطات الحرب، الّذي أعطى للكونغرس صلاحيّات واسعة جعلت منه شريك لا يمكن للرّئيس تجاوزه عند اتّخاذ القرارات المتعلقة بالحروب.

تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأوَّل: مكانة الكونغرس في بنية النّظام السِّياسيِّ الأَمريكيِّ.

المبحث الثَّاني: مهام وسلطات الكونغرس في رسم السِّياسة الخارجيَّة الأَمريكيَّة.

المبحث الأَوَّل

مكانة الكونغرس في بنية النِّظام السِّياسي الأَمريكيّ

النِّظام السِّياسيّ الأَمريكيّ هو نظام رئاسي يقوم على مبدأ الفصل بين السُّلطات، وقد هدف واضعو الدّستور الأَمريكيّ من الفصل بين السُّلطات الثَّلاث: التَّشريعيَّة والتَّنفيذيَّة والقضائيَّة، إلى الحدِّ من إمكانية إنفراد أيِّ سلطة من السُّلطات الثَّلاث، وذلك تأثرًا بأفكار الفيلسوف مونتسكيو الّذي يذهب إلى أنَّ نظام التَّوازن والقيود بين السُّلطات يحول دون التّفرّد في السّلطة لضمان حريّات الفرد، وهو ما عبّر عنه جيمس ماديسون، أحد الآباء المؤسّسين، بقوله: "إنَّ الهدف من ذلك هو تنظيم وتقسيم السُّلطات الحكوميَّة المختلفة بطريقة تجعل كلاًّ منها يكبح الآخر" (إلويتز، 1996: 22).

والرَّئيس هو ممثل السّلطة التَّنفيذيَّة في الولايات المتَّحدة وذلك وفقًا لما جاء في المادَّة الثَّانية من الدَّستور الأَمريكيّ، ويمكن له الاستعانة بمن يجدهم مناسبين لمساعدته في شؤون حكمه ويطلق عليهم السكرتيرين، وهم بمثابة الوزراء في النّظم السِّياسة الأخرى، ويكونون مسؤولين أمام الرَّئيس وليس أمام البرلمان (الدّستور الأَمريكيّ).

وتعود نشأة الكونغرس إلى انعقاد مؤتمر فيلادلفيا في أيلول (سبتمبر) سنة 1774م، في مدينة فيلادلفيا، بعد دعوة عدد من نواب ولاية فرجينيا لمندوبي المستعمرات البريطانيَّة في القارَّة الأَمريكيَّة للاجتماع، وذلك بغرض التَّباحث بشأن التَّعاون بين المستعمرات، فكان هذا المؤتمر بمثابة الكونغرس الأوّل. وخلال الفترة من عام 1774 وحتى عام 1781، وكان الكونغرس يقوم بمهام السُّلطات الثَّلاث، ولم يكن هناك هيئات تنفيذيَّة أو قضائيَّة (العيثاوي، 2008: 60-62).

وقد سبق مؤتمر فيلادلفيا لعام 1774م تشكيل لجان دائمة في كل مستعمرة منذ عام 1773م مهمتها القيام بالدِّعاية ضدّ القوانين الإنجليزيّة والدَّعوة للتَّعاون بين المستعمرات دفاعًا عن

مصالحها، وذلك بالتَّزامن مع تصاعد الحراك الأَمريكيّ المناهض للاستعمار البريطانيّ. وكانت المطالبات تتمحور حول إلغاء الضَّرائب، وتحقيق السِّيادة.

وضع المؤتمرون الّذين بلغ عددهم ستة وخمسين مندوبًا، يمثلون اثنتي عشرة مستعمرة، نصَّ إعلان الحقوق والمطالب لشعب المستعمرات، وذلك في مقابل حالة من التَّصلب كانت تبديها بريطانيا تجاه المستعمرات (فهمي، 2008: 13).

أخذ الحراك الاستقلالي بالتَّصاعد، وتحوّل إلى مقاومة مسلَّحة التفَّ حولها عدد من سكان المستعمرات، وبخاصة الفلّاحين اّلذين كانوا مثقلين بالضَّرائب، ومع تصاعد الأحداث جاء انعقاد مؤتمر فيلادلفيا الثّاني في العاشر من أيار (مايو) عام 1775م، وتمخَّض عنه قرار دعم القوات المحاربة في مدينة بوسطن آنذاك، وعدّوها بمثابة جيش أمريكي يخصّ كلَّ المستعمرات الأَمريكيَّة، وأوكلت قيادة الجيش إلى "جورج واشنطن". وفي مقابل ذلك أصدر الملك البريطانيّ، جورج الثّالث، قرارًا أعلن فيه أنَّ المستعمرات في حالة عصيان، وتمَّ مواجهة التَّمرد بالردِّ العسكريِّ (الشَّعراوي، 2006: 87).

وفي تلك المرحلة بدأ الكونغرس القيام بوظائف الدَّولة؛ فبدأ بإصدار الأوراق الماليّة وتفويض المستعمرات بتكوين السُّلطات المحليّة وباشرت بممارسة شؤون الإدارة المحليَّة. وفي ربيع عام 1776م تمكَّنت القوات الأَمريكيَّة من طرد البريطانيين من مدينة بوسطن، لتتصاعد عندها فكرة الانفصال والاستقلال التامّ عن التّاج البريطانيّ. وفي الرّابع من تموز (يوليو) من نفس العام أعلن المؤتمر عن وثيقة الاستقلال الّتي جاء فيها تفصيل وبيان أسباب الانفصال.

في هذه المرحلة كان الكونغرس يواجه مشكلة شحّ الموارد الماليَّة، والسبب في ذلك يعود إلى تفضيل عامَّة سكان الولايات من صغار الفلّاحين أن تبقى السُّلطة في يد المجالس التَّشريعيَّة المحليَّة للولايات عوضًا عن الكونغرس حتَّى يحتفظوا بتأثير أكبر في شؤونهم المحليّة، أمَّا كبار

المُلّاك والأثرياء ففضّلوا أن يكون هناك حكومة مركزيّة يكون بإمكانها حماية الملكيّات، فتحتّم أن يكون هناك حلّ وسط بين الاتّجاهين.

وفي عام 1781م وافقت جميع المستعمرات على دستور الكونغرس المعروف باسم "شروط الاتّحاد التّعاهدي" والّذي يقضي بضمّ جميع المستعمرات، البالغ عددها ثلاثة عشر، في اتّحاد يعرف باسم "الولايات الأَمريكيَّة المتَّحدة"، وبذلك تحوَّل الكونغرس من مؤتمر عام للمستعمرات الأَمريكيَّة إلى نوع من الحكومة المركزيّة للولايات المتّحدة الأَمريكيَّة، وتقرّر تشكيل "لجنة الولايات"، وتتألّف من مندوب واحد عن كل ولاية، وكان الاتّحاد في بدايته كونفدراليًا بحيث احتفظت بسيادتها كلّ ولاية ، ولكلّ منها حاكمها ودستورها الخاصّ، وكانت صلاحيات الكونغرس آنذاك تنحصر في: إعلان الحرب والسّلم، وعقد التّحالفات، وإرسال واستقبال السّفراء، وتأليف الجّيوش، وتسمية القائد الأعلى لها، وقبول مستعمرات جديدة في الاتّحاد (إلويتز، 1996: 13).

وكان لمشروع الاتّحاد العديد من الانجازات؛ فلقد نجحت الحكومة الأَمريكيَّة في إقرار مرسوم "الشَّمال الغربيّ"، الّذي أعطى الموافقة بإنشاء مستوطنات أصبحت فيما بعد ولايات في منطقة شمال نهر أوهايو، الواقعة شمال شرق الولايات المتَّحدة، كما نجحت في توقيع معاهدة سلام مع البريطانيين في عام 1883م و بشروط كانت إيجابيَّة لصالح الولايات المتَّحدة. وعلى الرَّغم من ذلك اتَّسم مشروع الاتّحاد ببعض القصور؛ فلم يكن بإمكان الكونغرس أن ينظّم عمليّات التّجارة أو يفرض ضرائب، ولم يكن بوسعه سوى المطالبة بإسهامات ضريبة تطوعيَّة من الولايات. كما كانت عملية تعديل مواد الاتّحاد تتطلب إجماعًا شبه مستحيل من قبل المجالس التّشريعيّة المتشكلة في الولايات. وبالإضافة إلى ذلك ظهرت العديد من المشاكل الاقتصاديّة والاجتماعيّة، تمثّلت في الكساد الاقتصاديّ الّذي أعقب الحرب الثّوريّة. وزاد من حدة هذا الكساد وضع تعريفات جمركيّة

بين الولايات، بالإضافة إلى مشكلة عدم استقرار الأنظمة النقدية وذلك بسبب قيام كلّ ولاية بصكِّ عملة خاصَّة بها.

وفي الخامس والعشرين من أيار (مايو) 1781م التقى في دار الحكومة بفيلادلفيا خمسة وخمسين مندوبًا يمثلون اثني عشر ولاية، وقد اختاروا جورج واشنطن رئيسًا للمؤتمر، وتوجّه المؤتمر نحو تشكيل نظام حكوميّ، فقرروا إلغاء شروط الاتّحاد الكونفدراليّ وأخذوا يعملون لوضع دستور جديد يناسب كل فئات المجتمع الأمريكيّ. تمكّن المجتمعون من إيجاد أساس اتّفاق يقضي بأن يتألّف الكونغرس الجّديد من مجلسين، على أن تمثل في المجلس الأعلى كل ولاية بعضوين مهما بلغ عدد سكانها ومساحتها، أمّا المجلس الآخر، فيكون بمثابة مجلس نواب ينتخب أعضائه مباشرة من الشّعب، ويكون لكل ولاية عددٌ من النّواب يتناسب مع عدد سكّانها (اسماعيل، 2019: 55).

وفي السَّابع عشر من أيلول (سبتمبر) 1787م تمكن المؤتمرون من التَّوصل إلى صيغة دستور جديد للبلاد دون أن يقضي على كيانات الولايات. وبعد حملات واسعة لترويجه، وفي حزيران (يونيو) 1788م بلغ عدد الولايات الّتي أقرته تسعة، وهو الرَّقم الضَّروري لإقراره حسب شروط الاتّحاد. ويعتبر جورج واشنطن، وجون آدمز، وألكسندر هملتون، وتوماس جيفرسون، أبرز مؤسّسي النّظام الدّستوري الأَمريكيّ (العيثاوي، 1996: 62-65).

وبعد وضع الدّستور موضع التّنفيذ كان لا بدَّ من انتخاب أول رئيس في تاريخ الولايات المتَّحدة الأَمريكيَّة، وتمّ اختيار جورج واشنطن بالإجماع، وفي الثّلاثين من نيسان (أبريل) 1789م جرى تنصيبه كأوَّل رئيس للولايات المتَّحدة الأَمريكيَّة وأقسم يمين الولاء الدّستوريّ.

كان الكونغرس الّذي تكوّن نتيجة الاتّحاد الفدراليّ بعد إقرار الدّستور عام 1788م بذات الهيكلية القائمة اليوم؛ وهو أعلى سلطة تشريعيَّة في البلاد، ويتكوّن من مجلسي الشّيوخ (الغرفة العليا) والنّواب (الغرفة الأدنى). واليوم يضمّ مجلس النّواب (435) عضوًا، أمَّا مجلس الشُّيوخ

فيتألّف من (100) عضو. وينتخب أعضاء مجلس النّواب من خلال التَّصويت في الولايات، ويجري تقسيم الولايات إلى مناطق انتخابيَّة، بحيث يكون هناك نائب واحد عن كل منطقة، وكلَّما كان عدد سكان الولاية أكبر زاد عدد ممثليها في مجلس النّواب، على أن يكون لكل ولاية ممثل واحد على الأقل، وبينما يبلغ عدد المقاعد المخصصة لولاية كاليفورنيا، أكبر الولايات من حيث عدد السّكان، ثلاثة وخمسين، يبلغ عدد المقاعد المخصصة لفلوريدا سبعة وعشرين، بينما تملك ولاية داكوتا الشَّمالية ثلاثة مقاعد فقط، ويكون عدد المقاعد المخصَّصة في مجلس النّواب هو ذاته عدد المقاعد المخصصة للولاية في المجمع الانتخابيّ الّذي تناط به مهمة اختيار الرّئيس الأَمريكيّ في الانتخابات الرّئاسيّة. أمّا مدَّة العضويَّة في مجلس النّواب فهي سنتين، وكل سنتين يتمّ إعادة انتخاب المجلس بأكمله (كبة، 2018: 44-46).

أما مجلس الشّيوخ فيتكون من مائة عضو، ويكون لكلّ ولاية عضوين فقط في المجلس يتمّ انتخابهم داخل كل ولاية. وتكون مدّة العضويّة في مجلس الشّيوخ ستّ سنوات، ويتمّ تجديد انتخاب ثلث أعضاء مجلس الشّيوخ كلّ سنتين.

وطبقًا للدّستور هناك مواصفات دستورية لأعضاء الكونغرس؛ فيجب أنْ يكون أعضاء مجلس النّواب قد بلغوا سن الخامسة والعشرين، وأنْ يكونوا مواطنين أمريكيين ولمدة لا تقلّ عن سبعة أعوام. أمّا بالنّسبة لأعضاء مجلس الشّيوخ، فيجب أن يبلغ العضو سن الثلاثين على الأقلّ، وأنْ يكون مواطنًا أمريكيًّا ولمدَّة لا تقلُّ عن تسع سنوات، وأن يتمّ انتخابه في الولاية المقيم فيها.

ويتم اختيار رئيس مجلس النّواب بواسطة أعضاء حزب الأغلبيَّة داخل المجلس، ولا يكون عضوًا في أيّ من اللجان الدَّائمة للمجلس، وإن كان يحقُّ له التَّصويت على مشروعات القوانين ويشترك في مناقشات أعضاء اللجان.

ويعدُّ الرَّئيس العضو الأكثر تأثيرًا في المجلس؛ وتشمل صلاحياته تفسير قواعد العمل الخاصَّة بالمجلس، كما يقوم بإحالة مشروعات القوانين إلى اللجان وطرح مشروعات القوانين إلى التَّصويت، ويتولّى إعلان نتائج التَّصويت على مشروعات القوانين، كما يلعب دورًا مهمًا مع قادة أحزاب الأقليَّة داخل المجلس عبر محاولة توطيد العلاقة معهم. وتجدر الإشارة إلى أنَّ رئيس مجلس النّواب يأتي في المرتبة الثانية لشغل منصب رئيس الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة في حالة خلوّه، بعد نائب الرَّئيس (إلويتز، 1996: 157-158).

أما رئيس مجلس الشُّيوخ فبحسب الفقرة الثَّالثة من المادَّة الأولى من الدّستور فيكون هو نائب رئيس الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة. وتكون سلطته داخل المجلس ضعيفة، حيث لا يحق له التَّصويت إلّا في حالة تعادل الأصوات، وينتخب أعضاء المجلس رئيسًا مؤقّتًا عند غياب نائب رئيس الجمهوريَّة أو عند مباشرته لمهام رئيس الولايات المتَّحدة (خالد، 2007: 5).

وبحسب الفقرة الرَّابعة من المادَّة الأولى من الدّستور يتوجّب على الكونغرس أن يجتمع مرّة واحدة على الأقلّ في كلّ سنة، ومن سلطة الرّئيس إن يدعو الكونغرس للاجتماع في المناسبات الاستثنائيَّة عندما يرى ضرورة لذلك.

ويعد نظام اللجان هو أساس تنظيم عمل الكونغرس، حيث يواجه كلّ كونغرس خلال عامي انعقاده فوق العشرين ألف مشروع قانون وقرار، لذلك يعتمد الكونغرس على نظام اللجان لتقسيم العمل بينها وإتاحة قدر من التّخصصيّة، وبسبب أهميتها يطلق على اللجان "هيئات تشريعيَّة مصغّرة"، والعضويّة في اللجان تكون وفق الاختصاص الّذي يتناسب مع النّائب ومؤهلاته وخبرته. وتمارس اللجان الرّئيسيّة دورًا في مراقبة أعمال السّلطة التّنفيذيّة في ميدان السّياسة الخارجيّة، فالكونغرس يمارس الدّور التّوجيهي والرّقابي على القرارات الخارجيَّة، وربما يحاسب الرَّئيس على أيّ من قراراته الخارجيَّة، ويُشار إلى أنَّ أهميَّة اللجان جاءت عبر الممارسة وليس بواسطة الدّستور؛ حيث لا وجود لنصّ دستوريّ على إنشائها (كبة، 2018: 57).

أما أنواع اللجان في الكونغرس فهي:

1. **اللجان المختارة (الخاصّة).**

يلجأ الكونغرس أثناء عمله التّشريعي إلى تأليف لجان خاصّة ومؤقتة من بين أعضائه، للنّظر في بعض القضايا الّتي تتطلّب وقتًا وجهدًا وخبرة من قبل أعضاء اللجنة الّتي يتمّ تشكيلها، وتكلّف اللجنة فقط باقتراح خطط وتوصيات بصدد القضايا المُحالة إليها، وليس بإمكانها أنْ تصدر لوائح تنفيذيَّة. تستمر اللجان الخاصّة لفترة محددة من الزَّمن، ويتمّ حلّها بانتهاء مهمتها، وإن بدا أنّ هناك حاجة مستمرة لها فبالإمكان تحويلها إلى لجان دائمة (إسماعيل، 2019، 465).

2. **اللجان المشتركة.**

وهي اللجان الّتي تؤلّف من أعضاء المجلسين (الشّيوخ والنّواب)، وبعدد متساوي من الأعضاء، ولا يتوسّع الكونغرس في استخدامها وليس لها في العادة المكانة الّتي تتمتّع بها اللجان الدَّائمة في كلا المجلسين. وهي الأخرى أيضًا تعتبر لجان مؤقتة، يتم الاستعانة بها لدراسة حالات معينة وتقديم المقترحات بخصوصها. أمَّا منصب رئيس اللجنة المشتركة ونائب الرَّئيس فيها فيتمّ تناوبهما بين مجلسي الشّيوخ والنّواب، بحيث عندما يترأس عضو من مجلس الشّيوخ اللجنة يكون نائبه من مجلس النّواب، والعكس كذلك، فلا يشغل المنصبان عضوين من ذات المجلس، ويجب إن يكون كلاهما من حزب الأغلبيّة في المجلسين (كبة، 2018: 58).

3. **لجان المؤتمرات (التّشاوريّة).**

وهي اللجان الّتي يستخدمها الكونغرس للفصل في الخلافات بين المجلسين عند إقرار مشاريع القوانين وتعديلاتها، فإذا لم يقر كلا المجلسين مشروع القانون بنفس النصّ بالحرف الواحد لا يمكن إنفاذه إلى السّلطة التّنفيذيّة (الحكومة) لتطبيقه. وتتكون هذه اللجنة عبر تعيين كل من المجلسين ما بين ثلاثة إلى تسعة أعضاء ليجتمعوا مع نظرائهم من المجلس الآخر على شكل مؤتمر. وتعمل

هذه اللجان على إيجاد حلّ وسط وتسوية حيال اللوائح ومشاريع القوانين المختلف عليها بما يرضي كلا المجلسين، وهو أسلوب مقتبس من النِّظام البرلمانيّ البريطانيّ.

4. اللجان الدائمة.

وهي الأساس في نظام اللجان، وهي وحدات صغيرة دائمة ينشئها كلّ مجلس، مهمتها النّظر بالتّشريع المقترح والتوجيه بإقراره، وتتشكّل على أساس الاختصاص والموضوع، وهي لا تتبدل من دورة انتخابيّة إلى أخرى. ومن بين أبرز اللجان الدّائمة: لجنة العلاقات الدَّوليَّة في مجلس الشُّيوخ، ولجنة الشؤون الخارجيَّة في مجلس النّواب ولجنتي القوّات المسلّحة في مجلسي الكونغرس الشّيوخ والنّواب. وتتمتّع هذه اللجان بصلاحيّات واسعة؛ فبمقدورها إحالة اللوائح التّشريعيّة إلى أيّ من مجلسي الكونغرس، وفي الغالب ما يتمّ الأخذ بتوصياتها (كبة، 2018: 59).

5. اللجان الفرعيَّة.

اللجان الفرعيّة هي لجان متفرّعة عن اللجان الرّئيسيّة الدّائمة، أو اللجان الخاصّة أو المشتركة، فخلال العمليّة التّشريعيّة بالإمكان إحالة اللوائح التّشريعيّة إلى اللجان الفرعيّة من قبل اللجان الدّائمة أو اللجان الأخرى من أجل دراستها والنّظر فيها قبل رفعها مرة أخرى إلى اللجان الّتي أحالتها لها، وتقوم هذه اللجان بإحالة توصياتها إلى اللجان الدّائمة الّتي انبثقت منها.

ويتولّى حزب الأغلبيّة في كلّ مجلس اختيار مقرري اللجان وتكون له دائمًا الأغلبيّة في لجان مجلس النّواب جميعها. أمّا رؤساء اللجان فيعتمد في الغالب على الأقدميّة في اختيارهم. ويبلغ عدد اللجان الدّائمة في مجلس الشّيوخ ستّة عشر لجنة، بينما يبلغ عددها في مجلس النّواب اثنين وعشرين، ويشار إلى إن جماعات المصالح والضّغط تنشط من خلال هذه اللجان كونها الأساس في صنع القرار الأَمريكيّ (إسماعيل، 2019، 466).

وتحتل العمليَّة التَّشريعيَّة في الكونغرس مكانة مهمة ومحوريّة؛ حيث يمارس الكونغرس بمجلسيه دورًا كبيرًا في طرح اللوائح ومناقشتها عبر سلسلة طويلة ومعقدة من الإجراءات التّنظيميّة والقانونيّة. ويبدأ عمل الكونغرس التّشريعي من طرح مقترح في واحدة من أربعة أشكال: اللائحة، والقرار المشترك، والقرار المتوافق عليه، والقرار البسيط. وغالبًا ما يتمّ الاقتراح من قبل المسؤولين في الإدارة التّنفيذيّة بما يتّفق ورغبات الرّئاسة، ومن ثمّ تمرّ تلك اللوائح عبر قنوات مجلسي الكونغرس ولجانه المختلفة لمناقشتها ثم تطرح للتّصويت في مجلسي الكونغرس للموافقة عليها وإقرارها أو تعديلها(إلويتز، 1996: 161).

وبعد استكمال كافة الإجراءات التّشريعيّة المتعلقة باللائحة ترسل إلى البيت الأبيض ليتمّ توقيعها من قبل الرّئيس الأَمريكيّ خلال مدّة عشرة أيام من تاريخ رفعها من قبل الكونغرس، وفقًا لما ينصّ عليه الدّستور، ولتصبح بعد ذلك قانونًا نافذًا، وفي حال لم يوقعها الرَّئيس، أو يعترض عليها خلال مدة عشر أيام، عدا العطل الرَّسمية، فإنَّ القانون يصبح نافذًا أيضًا. ويمتلك الرّئيس الأَمريكيّ صلاحيّة النّقض (الفيتو) لأيّ من مشروعات القوانين المرفوعة إليه من قبل الكونغرس خلال عشرة أيام من تاريخ رفعها، وعندها يتمّ ردّ اللائحة وتعاد إلى الكونغرس، وعندئذٍ يتوجّب على الكونغرس طرح لائحة جديدة عوضًا عن اللائحة الّتي نقضها الرّئيس، ولا يحقّ للرّئيس رفض بنود محددة وإنَّما يرفض القانون كاملًا. ولكن قبل ذلك يكون للكونغرس حقّ الطّعن في فيتو الرّئيس، وهي من الأمور نادرة الحدوث، وذلك عند موافقة أغلبية الثلثين في المجلسين على الطّعن، وعندئذٍ يتم نقض فيتو الرّئيس ويصبح القانون نافذًا. ومن الحالات الّتي تمّ نقض الفيتو الرّئاسي نقض الرّئيس نيكسون لقانون الحدّ من سلطات الحرب عام 1973م، لكنه فشل في التّصدي لفيتو الكونغرس، وأصبح قانونًا دون توقيع الرّئيس عليه (كبة، 2018: 103).

وإلى جانب المرجعيّة الدّستورية الّتي يتوفّر عليها الكونغرس لممارسة سلطاته التّشريعيّة والرّقابيّة، فإن أعضاءه يمتلكون جملة من الإمكانات والصلاحيّات تعزز من دور الكونغرس؛ فالكونغرس يتوفّر على طاقم كبير من الموظفين والخبراء لتسهيل أعمال الشّيوخ والنّواب، ويلعبون دورًا مهمًا في اتّخاذ القرارات، ويبلغ عددهم قرابة ثلاثة آلاف. كما يتوفر للأعضاء، سواء بشكل فردي أو جماعي، إمكانيّة إجراء اتّصالات وزيارات للبلدان الأجنبيّة والتّباحث مع المسؤولين في تلك البلدان حول مجالات التّعاون والعلاقات المشتركة أو أيّ قضايا مهمة تخصّ الجانبين.

كما يتوفر على أجهزة أرشيف ومكتبة الكونغرس الّتي تضمُّ ملايين العناوين وتعدُّ من أكبر المكتبات في العالم، وهي في خدمة أعضاء مجلسي الكونغرس بغرض تدعيم قراراتهم ومواقفهم بالمعطيات والأرقام. ويتلقّى الكونغرس سنويًا ملايين الإرساليّات الموجّهة لأعضائه من الأفراد والهيئات والجَّماعات الصغيرة، وتتضمّن اقتراحات وتساؤلات حول القضايا والمشاكل المطروحة في البلاد (زهير الدين، 2004: 134-135).

وبالرّغم من كون النّظام السّياسيّ في الولايات المتَّحدة الأَمريكيَّة هو نظام رئاسيّ، إلّا أَنه يختلف عن بقية الأنظمة الرّئاسيّة الأخرى، في أنَّ الرّئيس هو وحده الّذي يقوم باختيار مساعديه (الوزراء) في حين تشارك السّلطة التّشريعيّة في الأنظمة الرّئاسيّة الأخرى باختيارهم، كما أنّ الوزراء يكونون مسؤولين أمام الرّئيس وليس البرلمان (زهير الدّين، 2004: 138).

المبحث الثاني

مهام وسلطات الكونغرس في رسم السِّياسة الخارجيَّة الأَمريكيَّة

يمتلك الكونغرس الأَمريكّي العديد من السّلطات الهامّة الّتي تمكّنه من المساهمة بشكل رئيسي في صناعة وتوجيه السّياسات الخارجيّة والدّاخليّة للولايات المتّحدة الأَمريكيَّة؛ فقد نصّ الدّستور الأَمريكيّ في الفقرة الثّامنة من مادّته الأولى على قائمة من السّلطات الممنوحة للكونغرس يبلغ عددها سبع وعشرين سلطة، بالإضافة إلى منح المادّة الرّابعة له سلطة قبول ولايات جديدة في الاتّحاد. وتتنوّع السّلطات الممنوحة له ما بين المجالات الدّستوريّة، والتّشريعيّة، والدّبلوماسيّة، والتّحكميّة، والرّقابيّة. وبالإضافة إلى السّلطات الممنوحة بموجب الدّستور هناك سلطات غير دستوريّة بحكم الممارسة، مثل تشكيل اللجان وعملها.

ويأتي في مقدمات السّلطات، سلطة اختيار الرّئيس الأَمريكيّ، في حالة عدم حصول أيّ مرشح على أغلبية أصوات المجمع الانتخابيّ. وفي هذه الحالة يتولّى مجلس النّواب باختيار الرّئيس بأغلبية النّصف زائد واحد (26 من 50)، في حين يقوم مجلس الشّيوخ باختيار نائب الرّئيس. إضافة إلى سلطة تعديل الدّستور، والّتي تناط بالكونغرس فقط من دون إشراك الرّئيس؛ فالرّئيس قد يقترح إجراء تعديلات دستوريّة إلّا أَّنه لا يملك أي دور في عملية المصادقة عليها وإقرارها، كما يمكن للكونغرس اقتراح تعديلات إذا تمّ تقديم الاقتراح من قبل ثلثي الأعضاء (الشَّعراوي، 2006: 91).

وتُعدُّ سلطة التَّشريع من أهم السّلطات الّتي يتمتّع بها الكونغرس، وهي وظيفة الكونغرس الأَساسيَّة، والّتي يختصّ بها داخل النِّظام السّياسيّ الأَمريكيّ، وتمنح هذه السّلطة الكونغرس الحقّ في طرح اللوائح والتّشريعات الّتي يراد بها أن تتحوّل إلى قوانين بعد المصادقة عليها من قبل الرّئيس، ولكن اختصاص الكونغرس بهذه السّلطة لا يعني أنّه البادئ والمنشئ الوحيد للوائح

التّشريعيّة، بل إنّ غالبيتها تنشأ بمبادرة من السّلطة التّنفيذيّة، وبعض منها بمبادرة من جماعات الضَّغط والمصالح.

كما يمتلك الكونغرس سلطة النّقض التّشريعيّ؛ إذ بإمكان الكونغرس اللجوء لسلطة النّقض التّشريعيّ للقرارات المتّخذة من قبل الرّئيس الأَمريكيّ، أو من قبل الجهاز التّنفيذيّ. وبموجب هذه السّلطة بإمكان أي من مجلسيْ الكونغرس إقرار تشريعات مشروطة تحدّ من صلاحيات اتّخاذ القرارات من قبل السّلطة التّنفيذيّة ورئيسها.

ويتمتّع الكونغرس أيضًا بسلطة التَّحكم بالأمور الماليَّة، فعلى سبيل المثال، وبحسب الفقرة الثَّامنة من المادَّة الأولى، فإن مجلس النّواب الأَمريكيّ هو المسؤول حصرًا عن إقرار الميزانيّة والأمور الماليَّة الأخرى، ويشمل ذلك صلاحيّات فرض الضّرائب والتّعريفات الجّمركيّة، وتنظيم التّجارة الدّوليّة مع الدّول الأخرى، والتّجارة الدّاخليّة بين الولايات، إضافة إلى سلطة صكّ العملة وتقدير قيمتها، ووضع القوانين الّتي تنظّم حالات الإفلاس، بالإضافة إلى امتلاك الكونغرس سلطة الاقتراض، حيث يمكن له أن يقترض الأموال من الدّول والمؤسّسات المانحة، ويكون ذلك عن طريق إصدار السّندات الحكوميّة، بضمان من الحكومة الأمريكيَّة، وذلك لغايات مختلفة، من تمويل الحروب، أو إقرار برامج اجتماعيّة داخليّة. وبالإضافة إلى ذلك تتوجب موافقة الكونغرس على مشروع موازنة البلاد بعد صياغته من قبل السّلطة التّنفيذيّة حتَّى يتمّ إقراره ويصبح نافذًا. وقد وضع الدّستور قيودًا على سلطة فرض الضّرائب (المادَّة الثّامنة، الفقرة الأولى)؛ فيجب بدايةً أن توجّه حصيلة الضّرائب الّتي يفرضها الكونغرس لتحقيق المصلحة العامّة، ولا يجوز له فرض الضّرائب على الصادرات الأَمريكيَّة (الشّعراوي، 2006: 90).

تساهم السّلطة التّجاريّة للكونغرس في صياغة السّياسة الخارجيّة للولايات المتّحدة الأَمريكيّة؛ إذ تشمل سلطة تنظيم التّجارة مع الدّول الأَجنبيّة، بما في ذلك الميزان التّجاري ومستوى الصّادرات

والواردات، من خلال فرض التّعريفات الجّمركية والضّرائب على عمليات الاستيراد. ومن مظاهر تدخّل الكونغرس في رسم السّياسة الخارجيّة تحديد "الأفضليّة التّجاريّة" للدّول، بما في ذلك تقديم الإعفاءات الجّمركية للبضائع المستوردة منها، ورفع قيمة الواردات منها، حيث يقرّر الكونغرس حرمان تمتّع أو حرمان الدّول من هذه الأفضليّة، وذلك بحسب الموقف السّياسيّ المقرّر اتّخاذه إزاء دولة ما، ومن الأمثلة على ذلك حرمان الاتّحاد السّوفييتيّ منها بسبب فرضه قيودًا على هجرة مواطنيه. وفي المقابل بادر الكونغرس عام 2014م إلى منح الأفضليّة لأوكرانيا في أعقاب الأزمة السّياسيّة مع روسيا، وذلك بهدف تمكينها من التّخلص من الاعتماد على العلاقات الاقتصاديّة والتّجارية مع روسيا وتوفير البديل لها. وقد جاءت هذه السّلطة للكونغرس بفضل التّعديلات الّتي تمّ إقرارها عام 1974م على قانون التّجارة، وهي تعديل "جاكسون – فانيك"، الّذي يمنع منح وضع "الدّولة الأولى بالرّعاية" للدّول التي تقيّد الهجرة، وتعديل "ستيفنسون" الّذي حدّ من حجم الائتمان الماليّ الّذي كان بوسع الولايات المتّحدة تقديمه (كبة، 2018: 112). وفي كانون الأوّل (ديسمبر) 2019م أقرّ الكونغرس قانونًا بفرض عقوبات على الشَّركات والدّول الّتي تتعامل مع الحكومة السّوريّة، عرف بـ "قانون قيصر" (Congress.Gov, Caesar Syria Civilian Protection Act of 2019).

ومن بين السّلطات الّتي يتمتّع بها الكونجرس هي سلطة الجيب (Pocket Power) التي تخوّله الموافقة على التّخصيصات الماليّة الّتي تطلبها السّلطة التّنفيذيّة لتمويل مختلف أوجه الإنفاق الحكوميّ، ومن بينها ما يتعلق بالسّياسة الخارجيّة. فبموجب هذه السّلطة يستطيع الكونغرس حجب التّخصيصات الماليّة الّتي يطلبها الرّئيس الأَمريكيّ لتمويل الحملات العسكريّة والحروب الخارجيّة. وكذلك أثناء فترة الحرب في حال طلبت السّلطة التّنفيذيّة المزيد من المخصّصات عند وجود حالات طارئة تستدعي ذلك، وذلك انسجامًا مع قانون الحدِّ من سلطات الرَّئيس الحربيَّة لعام 1973م،

الّذي يلزم الرّئيس الأَمريكيّ إنهاء عملياته العسكريّة خلال فترة لا تزيد عن ستين يومًا عدا الحالات الّتي يوجد فيها حالة إعلان الحرب أو وجود تخويل مسبق صادر من الكونغرس، ويستطيع الكونغرس حجب المخصّصات إذا ما توفّرت لديه القناعة بأنَّ الرّئيس تجاوز على ذلك القانون أو أنّه لا يوجد مبرر للاستمرار في الحرب، وبالتَّالي فإنّ الرَّئيس يكون بحاجة لإبداء التَّعاون باستمرار مع أعضاء الكونغرس لضمان عدم اعتراضهم، وذلك على الرّغم من أنَّه القائد الأعلى للقوّات المسلّحة (Wielen, 2008: 427-428).

ويتمكّن الكونغرس أَيضًا من خلال سلطة الجيب تقييد الأموال المخصّصة للمساعدات الخارجيَّة والمعونات والاتفاقيَّات، بما يؤثّر على صياغة السّياسة الخارجيّة للبلاد، وبالتّالي تتعزّز حاجة السّلطة التّنفيذية للتّنسيق مع الكونغرس.

واستخدمت هذه السّلطة بشكل متزايد خلال السّبعينات والثّمانينات من القرن الماضي بعد تزايد وتيرة التّدخل العسكريّ الخارجيّ الأَمريكيّ دون الرّجوع للكونغرس، وذلك بهدف ضمان تحقيق أهداف مختلفة على مستوى السّياسة الخارجيّة، بما في ذلك تقييد فرص التّدخل العسكريّ للقوات الأَمريكيَّة حول العالم، إضافة إلى فسح المجال أمام الكونغرس لمتابعة صفقات بيع الأسلحة إلى الدّول الأخرى (فيشر، 1994: 201).

ومن الأمثلة على ممارسة الكونغرس هذه الصلاحيّة رفضه طلب الرّئيس نيكسون لتمويل أعماله الحربيّة في كمبوديا في جنوب شرق آسيا عام 1973م، وقد اتّخذ الكونغرس ذلك القرار رغم انخراط القوّات الأَمريكيّة آنذاك في مهام عسكريّة، وذلك رغبةً منه في إيقاف الحرب. ومثال آخر جاء في العام 2007م عندما تمكّن الكونغرس من رفض طلب بوش من أجل تمويل القوّات العسكريّة الإضافيّة الّتي اقترح إرسالها إلى العراق مطلع العام 2007م (إسماعيل، 2019: 288).

في مجال السّياسة الخارجيّة والنّشاط الدّبلوماسيّ، منح الدّستور مجلس الشّيوخ سلطة مشاركة الرّئيس في إقرار المعاهدات، وإن كانت المبادرة في يد الرّئيس، إلّا أّنه يجب أخذ موافقة مجلس الشّيوخ بأغلبيّة الثلثين. ويشار إلى أنَّ مجلس النّواب أيضًا يمتلك سلطة في مجال المعاهدات، وذلك عندما تتطلّب المعاهدات تخصيصات ماليّة، فإنّه يجري عرضها على مجلسي الكونغرس، كما حصل مثلًا عام 1867م في معاهدة شراء "آلاسكا" من روسيا، وكذلك الاتّفاقيّة الأَمريكيّة – العراقيّة عام 2008م.

وفيما يتعلّق بإنهاء المعاهدات وتفسيرها فإن الدّستور الأَمريكيّ لم يتطرّق لذلك، ولكن الممارسة عبر السّنين استقرت على إلغاء المعاهدات بواسطة قوانين، أو عبر معاهدات جديدة، أو بقرارات مجلس الشّيوخ، أو بإجراء من السّلطة التّنفيذيّة دون تخويل من قبل الكونغرس، كما حصل عام 2018م عندما أعلن الرّئيس الأمريكيّ دونالد ترامب انسحاب بلاده من الاتّفاق النّوويّ مع إيران. أمَّا تفسير المعاهدات فيرجع للفهم المشترك للمعاهدة من قبل الرّئيس ومجلس الشّيوخ كما حدث عام 1988م عندما قدم مجلس الشيوخ تعديلًا على معاهدة الأسلحة النّوويّة المتوسطة المدى ويتطلّب هذا التّعديل تفسيرًا مشتركًا للمعاهدة من قبل الكونغرس والرّئيس (فيشر، 1994: 198).

ومن الحالات الّتي أجبر فيها الرّئيس على التّخلي عن إبرام اتفاقيّة بسبب رفض الكونغرس، مسألة التّوقيع على إعادة إنشاء عصبة الأمم الّتي ساهم فيها الرّئيس ويلسون بفعاليّة، لكن الكونغرس أحبطها بسبب اعتبارها خرقًا لمبدأ مونرو القاضي بعدم تدخّل أيّ جهة أجنبيّة في شؤون القارّة الأَمريكيّة. وقد رفض الكونغرس سنة 1981م طلبًا من الرّئيس جيمي كارتر لبيع أسلحة للمملكة العربيَّة السُّعوديَّة، قبل أن يستجيب للطلب لاحقًا في عهد الرّئيس رونالد ريغان سنة 1987م.

وقبل أزمة الخليج الثّانية كان مجلس الشّيوخ قد رفض مبادرة الرّئيس جورج بوش بتقديم مساعدات عسكريّة للمملكة العربيّة السّعوديّة، لكن المجلس تراجع عن رفضه سنة 1991م مع اندلاع أحداث الخليج وتشكيل التّحالف الدَّولي ضدّ العراق، فقرر بيع المملكة العربيّة السُّعوديّة صفقة أسلحة وطائرات وصواريخ مضادّة للطّائرات.

وفي تموز (يوليو) 2019م، أقرّ مجلس النّواب الأَمريكيِّ مشروع قرار بحظر تصدير الأسلحة الأَمريكيَّة إلى المملكة العربيَّة السُّعوديَّة، وذلك بداعي أنَّها تستخدم في قتل المدنيين في اليمن، ووافق عليه مجلس الشّيوخ، لكن الرّئيس دونالد ترامب استخدم فيتو لإبطاله، ولم يتمكّن مجلس الشّيوخ من تحقيق الأَغلبيَّة لإبطال فيتو الرَّئيس (فرانس 24، 2019/7/18م، الكونغرس الأَمريكيّ يقرّ مشروع وقف بيع الأسلحة للسُّعوديَّة).

ومن السّلطات الّتي يتمتّع بها الكونجرس: المصادقة على التّعيينات السّياديّة؛ إذ يمتلك مجلس الشّيوخ هذه السّلطة للمصادقة على أوامر التّعيينات الّتي يصدرها رئيس الجّمهوريّة أو رفضها لمختلف دوائر الحكومة. وكذلك المصادقة على تعيينات السّلطة القضائيّة، لكن هناك مناصب عليا لا يخضع التّعيين فيها لموافقة الكونغرس كما هو الشّأن في مستشاري الأمن القوميّ حيث تكون من اختصاصات الرّئيس وحده، وبالتّالي يتوجّب على الرّئيس القيام بتعبئة الشّيوخ وأعضاء البرلمان من حزبه قبل الإقدام على أيّ قرار بالتَّعيين.

ومن الصّلاحيّات الّتي يتمتّع بها الكونغرس في المجال الخارجيّ: الموافقة على تعيين سفراء الولايات المتّحدة الأَمريكيّة، في الخارج واعتماد سفراء الدّول الأخرى في البلدان (فيشر، 1994: 200).

كما يستطيع الكونغرس التّدخل في صناعة السِّياسة الخارجيَّة الأَمريكيَّة من خلال تقرير حجم المبالغ المخصّصة لتمويل برامج الرَّئيس الخارجيَّة، وذلك من خلال التَّحكم في الميزانيّات

المقرّرة لمؤسّسات مثل صندوق التّنمية الأَفريقيّ، أو الصّندوق الوطني للدّيمقراطيّة، أو برامج خاصّة مثل برامج تمويل اللاجئين، كما يستطيع الكونغرس تحديد حجم المساعدات المخصّصة للدّول، بالإضافة إلى امتلاكه القدرة على حجب التّمويل المقرّر لدول معينة، كما حدث مع دول مثل: العراق، وكوبا، وليبيا، وإيران، وكوريا الشَّماليّة (كبة، 2006: 111).

وقد قيّدت هذه السّلطة من حرية الرّئيس في صياغة مسارات السِّياسة الخارجيَّة، وجعلت من برامج المساعدات أكثر صلابة وجمودًا. ولم يكتفِ الكونغرس بالتّشريعات الّتي تحدّد حجم وآلية المساعدات الاقتصاديّة والعسكريّة، وإنّما اعتبر سجّل حقوق الإنسان أحد أهم متطلّبات منح المساعدات الاقتصاديّة والعسكريّة للدّول، وعلى سبيل المثال بادر الكونغرس عام 1992م بإصدار قانون الأمن الغذائيّ في القرن الإفريقيّ الّذي يلزم الرَّئيس الأَمريكيّ بالتّأكّد قبل منح المساعدات بأن تكون الدّول المستفيدة ملتزمة ومحترمة لحقوق الإنسان والدّيمقراطية، إذ إنّ واحدة من اشتراطات الموافقة على منح المساعدات الخارجيّة بشقيّها الاقتصاديّ والتّجاري أن يكون البلد المتلقي لها متماشيًا مع السّياسة الخارجيّة الأَمريكيَّة ومتّفقًا مع أهدافها.

ومن ناحية أخرى يستطيع أعضاء الكونغرس التّأثير على توجهات وقرارات الرّئيس في مجال السّياسة الخارجيّة من خلال التّعامل المباشر مع الدّول الأَجنبيّة من دون موافقته. وقد مارس بالفعل العديد من أعضاء الكونغرس هذه السّلطة وكان لذلك تأثير كبير في تغيير مسار السّياسة الخارجيّة إزاء الدّول الّتي تمّ زيارتها والتّنسيق معها. ومن الأمثلة على تأثير هذه الآليّة، تقدّم رئيس مجلس النّواب، جيم رايت، في مطلع الثّمانينيّات بخطّة سلام من أجل إنهاء الصّراع في نيكاراغوا بين الحكومة وجبهة السّندنيستا، تقدّم بها إلى وزارة الخارجيَّة الأَمريكيَّة، وهو ما جلب اهتمام البيت الأبيض آنذاك إلى القضية ما أسهم لاحقًا في تحقيق تقدّم في مسار السَّلام هناك (كبة، 2006: 149).

وكذلك الزّيارة الّتي قامت بها البعثة الأَمريكيَّة برئاسة السّيناتور برادلي لمنطقة الخليج العربيّ عام 1981م، والّتي جرى فيها دراسة وتقييم الأوضاع فيها، وتقديم تقرير أوصى بضرورة الحفاظ على المصالح الأَمريكيَّة في المنطقة وفي مقدمتها النّفط، وقد تضمّن التّقرير توجيه للإدارة الأَمريكيّة باستمرار علاقاتها مع طهران وبغداد لأهميّة كلّ من البلدين بالنسبة لها، والابتعاد عن المجازفة بالتزام جانب أي منها بعيدًا عن الآخر لحين حصول تطورات (دراماتيكيّة) ترجح الانحياز الأَمريكيّ لواحد من البلدين، وفعلًا اعتمد على هذا التّقرير لاحقًا في اتّخاذ قرار شنّ الحرب على العراق عام 1991م (بكري، 1991: 156).

ومن الوسائل الّتي يلجأ إليها أعضاء الكونغرس في التّعبير عن مقترحاتهم ومواقفهم: وسائل الإعلام المختلفة، من الظهور في البرامج التلفزيونيّة، إلى الكتابة في الصّحف، وحتَّى التَّعبير عبر منصّات التَّواصل الاجتماعيِّ، حيث يطرحون وجهات نظرهم وآرائهم عبر هذه القنوات بما يسهم في تشكيل رأي عام مؤيّد أو معارض للقضايا السّياسيّة المطروحة، بحيث يكون ضاغطًا على الرّئيس الأَمريكيّ في صناعة قراراته المختلفة، بما في ذلك قرارات السّياسة الخارجيّة. ومن الأمثلة على ذلك لجوء رئيسة مجلس النّواب الديمقراطيّة، نانسي بيلوسي، عام 2019م، للاعتماد على الظّهور المتكرّر في وسائل الإعلام، بغرض التّحشيد بخصوص قضية اتّهام الرَّئيس الأَمريكيِّ دونالد ترامب بالتَّواصل مع الحكومة الأُوكرانيَّة لدعمه في الانتخابات ضدّ منافسيه المحتملين.

أما فيما يتعلّق بالدّور الرّقابيّ على السّياسة الخارجيّة، فمن الواضح أَنَّ الدّستور الأَمريكيّ وحتّى لا تنفرد السّلطة التّنفيذيّة بالشّؤون المتعلّقة بالسّياسة الخارجيّة، أعطى الكونغرس سلطة كبيرة وصلاحيّات نافذة في هذا المجال من خلال الدّور الرّقابيّ الّذي يمارسه الكونغرس على سلطة الرّئيس في المجال الخارجيّ، والدّور الرّقابيّ للكونغرس هو من المهام الرّئيسيّة المناطة بالكونغرس، فهو لا يكتفي بإصدار اللوائح والقوانين بل يتحمل مسؤوليّة متابعتها والتّأكّد من سلامة تطبيقها من

قبل الجّهاز التّنفيذيّ، وهو يمكّن أعضاء الكونغرس من مراقبة أداء وعمل الرّئيس في مجال السّياسة الخارجيَّة (إسماعيل، 2019: 493).

وفي هذا الشّأن، يتمتّع الكونغرس بسلطة استدعاء أيّ مسؤول تنفيذي إلى جلسات اللجان الّتي يعقدها الكونغرس. حيث يخضع العديد من مسؤولي الإدارة الأَمريكيّة إلى جلسات الاستجواب، ويتمّ توجيه الأسئلة والاستفسارات لهم بشأن العديد من القضايا الّتي تمسّ قرارات الإدارة الأَمريكيّة، وقد تشمل الأسئلة قضايا تتعلّق بشبهات فساد أو أمور تتعلّق بالسّياسة الخارجيّة وقرارات تمّ اتّخاذها أو مقرر اتّخاذها.

واستنادًا إلى سلطة الكونغرس الرّقابية، تلتزم السّلطة التّنفيذيّة بكتابة تقارير دوريّة عن أنشطتها في ميدان السّياسة الخارجيّة والقرارات الّتي تمّ اتّخاذها إزاء قضايا السّياسة الخارجيّة. وتمكّن هذه التّقارير الكونغرس من التّعرف عن قرب على كيفية تعامل السّلطة التّنفيذيّة مع قضايا السّياسة الخارجيّة.

وبالإضافة إلى إعداد التّقارير يستطيع الكونغرس طلب عقد جلسات الاستماع وتقصّي الحقائق. وهي ليست مذكورة نصًّا في الدّستور الأَمريكيّ، وإنّما هي من السّلطات الضّمنية المنبثقة عن المادَّة الأولى من الدّستور الّتي تنصّ على أنَّ كافَّة السّلطات التَّشريعيَّة، تناط بالكونغرس، والعمليَّة الرَّقابيَّة هي جزء أساس مكمّل لعملية التَّشريع، وهي تتضمّن إجراءات أهمّها عقد جلسات استماع، يتمّ خلالها استدعاء المسؤول التّنفيذيّ، والاستماع لشهادته بخصوص أيّ قضيّة أو شبهة مثارة، وخصوصًا قضايا الفساد والإخلال بالمال العام، وتكون الغاية منها جمع الحقائق والأدلّة المتعلّقة.

ويمكن لمجلس النوّاب بواسطة اللجنة القضائيّة بحث إمكانيّة اتّهام الرّئيس بالخيانة العظمى، أو بارتكابه جريمة مثل تلقّي الرّشوة، ويتطلّب توجيه الاتّهام موافقة أغلبيّة ثلثي أعضاء مجلس

الشّيوخ، وينطبق ذلك أيضًا على الموظّفين في الجهاز التّنفيذيّ، ولنا في القضيّة الأوكرانيّة المثارة من قبل أعضاء من مجلس النّواب ضدَّ الرّئيس الكونغرس عام 2019م خير مثال على ذلك، والَّتي اتّهم فيها باستخدام سلطة مكتبه لطلب تدخّل من بلد أجنبيّ في انتخابات الرّئاسة الأَمريكيَّة المقرّرة عام 2020م، وبقيت في إطار المحاولات بالرَّغم من عدم تمكّنها في العزل (بي بي سي عربية، إجراءات عزل ترامب، 2019/10/1).

كما ويستطيع الكونغرس اللجوء إلى المحاكم للاعتراض على قرارات الرّؤساء المتعلّقة بالسّياسة الخارجيّة. ومن الأمثلة على تقدّم أعضاء الكونغرس بالطّعون في قرارات الرّئيس الخارجيّة قيام السناتور باري جولدووتر بالتّقدم بالطّعن لمنع الرَّئيس كارتر من فسخ الاتّفاقيّة الدِّفاعية مع تايوان في نهاية السّبعينات. كما تقدّم عضو مجلس النّواب رون ديلموس بالطّعن لإيقاف تنفيذ قرار إدارة الرّئيس بوش الأب لشنّ حرب الخليج عام 1990م. وفي عام 2002م رفع النّائب دينيس كوسيننج دعوى قضائيّة ضد الرّئيس جورج بوش الابن بسبب قراره الانسحاب من معاهدة الحدّ من انتشار الصّواريخ الباليستيّة لعام 1972م. وإنّ أهمّ الطّعون الّتي يقدّمها أعضاء الكونغرس في قرارات الرّئيس هي تلك الّتي تكون موجّهة ضدّ قرارات الرّئيس المتعلّقة في السّياسة الخارجيّة، وتحديدًا في حالات قرارات الحروب وإرسال الجّيوش وإعلان حملات التّدخل العسكريّ. وبالرّغم من أنَّ ليس جميع الطُّعون بإمكانها إيقاف قرارات الرَّئيس، إلّا أَنّها تدفع الرُّؤساء لإيلاء الاهتمام بتوجهات أعضاء الكونغرس وأخذها بالاعتبار، وهي بذلك تعزّز من دور أعضاء الكونغرس في صنع قرارات السِّياسة الخارجيّة للولايات المتّحدة الأَمريكيَّة.

وفيما يتعلق بلجان الكونغرس فإنها تلعب دورًا مهمًّا في مراقبة أعمال السّلطة التّنفيذيّة وفي المجال التّشريعيّ. فهي تتولّى مهمّة جمع المعلومات وصياغة مقترحات القوانين. وفي مجال

السّياسة الخارجيّة تلعب اللجان دورًا مهمًّا عبر الزّيارات الّتي يقوم بها أعضائها إلى مختلف أنحاء العالم، لدراسة الأوضاع وتقديم التّقارير الّتي توجّه قرارات السِّياسة الخارجيّة.

ومن بين أهمّ لجان الكونغرس المختصّة بالشّأن الخارجيّ: لجنة العلاقات الدّوليَّة في مجلس الشُّيوخ، وهي ذات دور مهم في صناعة السّياسة الخارجيّة الأَمريكيَّة، وتتمتَّع هذه اللجنة بصلاحيّات دستوريّة تمكّنها من مراقبة ومتابعة أنشطة السّياسة الخارجيّة الأَمريكيَّة، بالإضافة إلى امتلاكها صلاحيّة الموافقة على الاتّفاقيات الّتي يعقدها الرّئيس مع الدّول الأَجنبيّة، وكذلك يكون من ضمن مسؤولياتها المصادقة على تعيينات الرّئيس في السّلك الدّبلوماسيّ. وتزوّد هذه اللجنة أعضاؤها بخبرات هامّة في مجال السّياسة الخارجيَّة، واللذين قد يترشّحون لاحقًا لمنصب الرّئاسة الأَمريكيَّة، وهو ما تكرَّر حصوله بالفعل، ويخضع جميع مساعدي الرّئيس والسّفراء إلى امتحان كفاءة من قبلها فإذا رفضت اللجنة يرفض مجلس الشُّيوخ التَّصديق على التَّعيينات (كبة، 2018: 161).

ومن الأمثلة الّتي يمكن الاستعانة بها لتوضيح الدّور الّذي يلعبه أعضاء اللجنة المؤثرين في صياغة السّياسة الخارجيّة، كما قام به السيناتور وليام فولبرايت، والّذي خدم خمس عشرة سنة في قيادة اللجنة وساهم بشكل كبير في توسيع دائرة نفوذها وتأثيرها، وكان لمداخلاته في جلسات الاستماع حول الحرب الفيتناميّة أثر كبير في إثارة الرّأي العامّ الأَمريكيّ تجاه الحرب، وقد لعبت مداخلاته دورًا هامًّا في وضع الحدّ النّهائي لها، ومن ثم الانسحاب الأَمريكيّ نهائيًّا من منطقة جنوب شرق آسيا. وفي فترة مطلع الألفيَّة برز دور السناتور جون بايدن، الّذي كان من أهمّ المؤيّدين والمساهمين في صناعة سياسة بوش الابن في حربه ضدّ الإرهاب. ومن أشهر الأمثلة على التّقارير الّتي قدّمتها هذه اللجنة تقريرها عام 1979م وحذّرت فيه من إمكان تحكّم دول الخليج بأسعار النّفط (بكري، 1991: 72).

ثم تأتي لجنة الشّؤون الخارجيّة في مجلس النّوّاب، والّتي تمتلك دورًا هامًّا في صياغة السّياسة الخارجيّة الأَمريكيَّة، وإن كانت أقلّ فاعليّة في أمور الشّؤون الدّولية بالمقارنة مع لجنة العلاقات الدّولية في مجلس الشُّيوخ، ويتمثل دورها في الغالب إعداد لوائح المساعدات الخارجيّة. وقد جاء تفعيل دور هذا اللجنة في فترة السّبعينيات بالتّزامن مع تصاعد الاهتمام في شؤون السّياسة الخارجيّة آنذاك، كما في أحداث حرب الفيتنام، ومن الأمثلة على الأدوار الّتي قامت بها هذه اللجنة، نشاطها في قضية مقتل الصّحفيّ السّعوديّ خاشقجي في تشرين الأوّل (أكتوبر) 2018م. ومثال على دورها أيضًا القرار الّذي قدّمته في تشرين الأوَّل (أكتوبر)لإدانة قرار الرَّئيس دونالد ترامب لسحب القوّات الأَميركيّة من سوريا (الحرّة، 2019/10/16، مجلس النّواب يدين قرار ترامب بسحب القوّات من شماليّ سوريّا).

وهناك أيضًا لجنتا القوّات المسلّحة في مجلسي النّواب و الشّيوخ، وتتوليان دورًا إشرافيًّا من إقرار لائحة النّفقات الدِّفاعيَّة، بالإضافة إلى تقديم الاستشارات لوزارة الدِّفاع، والمساهمة في صياغة السِّياسات الدِّفاعيَّة للولايات المتَّحدة. ويكون لهاتين اللجنتين دور في اختيار القادة العسكريين، وكذلك دورها في رفض أو إقرار صفقات بيع الأسلحة للّدول الأخرى. وتتولّى اللجنتان سلطة رقابيّة في متابعة تنفيذ وزارة الدِّفاع للسّياسات الّتي تمّ إقرارها، بحيث يمكنها استدعاء القادة العسكريين إلى جلسات استماع، وتقوم بمحاسبة المؤسّسة العسكريّة في حال وقوع خروقات من قبلها، كما حصل في استدعاء ديفيد بترايوس، قائد القوّات الأَمريكيَّة في العراق خلال فترة 2006–2007م، بخصوص ارتكاب انتهاكات من قبل الجنود الأَمريكيين.

وتتولى لجنة الطَّاقة والموارد الطَّبيعيّة في مجلس الشّيوخ مهمّة صياغة سياسات الطّاقة في البلاد، وما يتطلّبه ذلك من تقديم توصيات تتعلق بسياسات أمن الطّاقة، سواء بالاعتماد على المنتج المحليّ أو على مصادر الطّاقة حول العالم. وقد رفعت اللجنة تقارير عديدة خلال عقد

الثّمانينيات إلى السّلطة التّنفيذيّة كانت تدفع باتّجاه السّيطرة على الأوضاع في منطقة الخليج العربي تأمينًا لمصادر الطّاقة. ومن التّقارير المهمّة الّتي رفعتها هذه اللجنة، تقرير سرّيّ رفعته عام 1979م إلى الرّئيس جيمي كارتر، والّذي أكّد على حاجة الولايات المتّحدة للنّفط من دول الخليج العربيّ حتّى نهاية القرن العشرين، وبالتّالي فإنّ هذه اللجنة كان لها دور في صياغة السّياسة الأَمريكيَّة الخارجيَّة تجاه منطقة الخليج العربيّ، حيث أوصى التّقرير بضمان تأمين الإمدادات النّفطيّة من هذه المنطقة وضرورة عدم تعرّضها لأيّ تهديد من قبل قوة معادية للولايات المتّحدة الأَمريكيَّة. كما تتولّى اللجنة الرّقابة على وزارة الطّاقة (بكري، 1991: 73).

وبالإضافة إلى امتلاك الكونغرس سلطة إعلان الحرب بموجب الصّلاحيّات الّتي أقرّها له الدّستور، فإنّ قانون الحرب لعام 1973م منح الكونغرس صلاحيّات للحدّ من قدرة الرّئيس على إعلان الحرب ومواصلتها. وذلك بعد أن كان الرّئيس يتمتّع بصلاحيات مطلقة في إعلان الحرب باعتباره القائد العام للقوّات المسلّحة، فكان يعلن الحروب ويرسل الجيوش دون الرجوع إلى الكونغرس، وهذا ما حصل مثلًا في التّدخل العسكريّ الأَمريكيّ في الحرب الكوريّة عام 1950م، وفي الزجّ بالقوات المسلحة الأَمريكيَّة في حرب الفيتنام عام 1955م، وكانت هذه الحروب ذات كلفة عالية أرهقت ميزانيّة الولايات المتَّحدة، إضافة إلى إنّها حروب غير مضمونة العواقب، وكانت فترة الحرب الباردة قد شهدت توترات دوليّة كبرى، ما ضاعف من المخاوف من امكان استخدام أسلحة الدَّمار الشَّامل، وإطلاق شرارة حرب عالميَّة ثالثة، وقد أدّى كلّ ذلك إلى ضرورة فرض تشريع يحدّ من سلطات الرّئيس في إعلان الحرب، وبحيث لا تبقى هذا السلطة متروكة لقناعات وتقديرات الرَّئيس الأَمريكيّ وحده (كبة، 2018: 182).

يتضمّن قانون الحدّ من سلطات الحرب لعام 1973م مجموعة من البنود الّتي تهدف إلى الحدّ من صلاحيّات الرّئيس في الحرب؛ فبموجب هذا القانون يتوجّب على الرّئيس مشاورة

الكونغرس وابلاغه حول قرار إرسال قوات مسلّحة أَمريكيَّة خارج الحدود وأَخذ موافقتهم مسبقًا. وهو يسمح للرّئيس بإعلان الحرب في حالات محدّدة، مثل حالة إعلان الحرب رسميًّا، أو استنادًا لقانون أو تفويض معين، أو في حالة الطّوارئ نتيجة تعرض البلاد إلى هجوم عسكري (زهير الدّين، 2004: 143).

أما في حالات النّزاعات الّتي تورطت فيها القوات الأَمريكيَّة من دون إعلان حالة الحرب، فإنه يتوجب على الرَّئيس الأَمريكيّ تقديم طلب تحريري إلى رئيس مجلس النّواب وإلى رئيس مجلس الشّيوخ خلال فترة ثمانية وأربعين ساعة من إرسال القوات الأَمريكيّة موضّحًا الأسباب الّتي دعته إلى اتّخاذ قرار الحرب، ويوضح بالتّقرير إن إرسال القوات ان لا يكون لمدة تتجاوز الستين يومًا، كما حصل في حالة القوات العسكريّة الّتي أرسلها أوباما إلى سوريا عام 2015م.

ويتوجّب على الرّئيس بموجب هذا القانون إبلاغ الكونغرس دوريًّا بحالة العمليّات العسكريّة على الأقل كل ستة أشهر تكون فيها القوات الأَمريكيَّة موجودة في الخارج.

وبإمكان الكونغرس سحب القوات العسكريَّة الأَمريكيّة الّتي أرسلها الرّئيس قبل نهاية فترة الستين يومًا، وذلك استنادًا إلى قانون الحدّ من سلطات الرّئيس، عبر استصدار تشريع مشترك من قبل الكونغرس وبالأَغلبيَّة البسيطة، من دون توقيع الرّئيس عليه، وهو ما يُعدُّ استثناءً تشريعيًّا. ويستطيع الكونغرس استنادًا على ذلك، سحب القوّات الأَمريكيَّة في أيّ وقت.

وتعدُّ المشاورات المطوّلة الّتي سبقت إقرار المشاركة في حرب الخليج الثَّانية عام 1991م مثالًا بارزًا على الأخذ بهذا القانون، وكذلك ما جرى بعد أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) عام 2001م، والمشاورات جرت في الكونغرس الّتي سبقت إقرار رصد الأموال اللازمة لتمويل الحرب على أفغانستان عام 2001 والحرب على العراق عام 2003م.

وهناك حالات اتّخذ فيها الرّؤساء قرارات بإرسال قوات أميركيّة إلى الخارج من دون استشارة أو إعلام الكونغرس، وقد دافع الرّؤساء عن تلك القرارات بحجة السّريّة والدَّواعي الأمنيَّة المرتبطة

بالمصالح القوميَّة للولايات المتُّحدة. كما حصل عام 1980م عندما بعث الرَّئيس كارتر قوات مسلَّحة لتخليص الرّهائن الأَمريكيين المحتجزين في السَّفارة الأَمريكيَّة بطهران. بالإضافة إلى وجود حالات أخرى أرسل فيها الرُّؤساء قوات أَميركيَّة دون الرُّجوع إلى الكونغرس، وعند استجوابهم في ذلك، برّروا بأنَّ القوَّات لم تشارك في أيّ عمليّات قتاليَّة، كما حدث عام 1982م عندما أرسل ريغان قوات إلى لبنان ضمن قوات حفظ السَّلام.

والحالة الأكثر جدلًا جاءت مع إصدار قوانين بعد أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) وفيها تمّ تفويض الرَّئيس بوش الابن باستخدام القوّة العسكريّة بدواعي الحرب على الإرهاب وفق مشيئة الرّئيس وتقديره للظُّروف، وذلك من خلال توجيه ضربات استباقيّة لمكامن الخطر المحتمل. وبناءً عليه تمّ إرسال القوّات إلى أفغانستان عام 2001م، وإلى العراق عام 2003م، وهو ما شكّل تجاوزًا لقانون الحدّ من سلطات الحرب (كبة، 2018: 281).

وبذلك نلاحظ، أنّ سلطة الجيب وقانون الحدّ من سلطات الحرب، مكملان لبعضهما؛ ففي حالة محاولة الرّئيس تجاوز الكونغرس والتّوجه نحو إعلان الحرب وإرسال القوّات العسكريّة الأَمريكيَّة، فإنَّه يكون بإمكان الكونغرس كبح العمليّات من خلال استخدام سلطة الجيب وإيقاف عمليَّة التَّمويل اللازمة لاستمرار العمليَّات، أمَّا في حالة تعاون الرَّئيس مع الكونغرس في اتّخاذ قرارات الحروب فإنّ ذلك يمنح قراراته الشّرعيّة الدّاخليّة. وهكذا فإن قانون الحدّ من سلطات الحرب يمنح الكونغرس سلطة إشرافيّة ورقابيّة، وهو مهمّ و أساسيّ لتحقيق التّوازن بين السّلطات، وإن كان يجدر الإشارة إلى أنَّه من النّاحية العمليّة، عادة ما يتمّ اتّخاذ قرار الحروب من قبل السّلطة التّنفيذيّة، وذلك يعود إلى كونها هي الجهة الفاعلة على الأرض والمتابعة للشّؤون الخارجيّة ومصالح البلاد حول العالم. وهناك حالة ثالثة تجيز للرَّئيس إرسال قوَّات عسكريّة دون اللجوء إلى الكونغرس عبر إصدار قانون من الكونغرس يخوّل الرّئيس كما جاء في قانون محاربة الإرهاب.

الفصل الثَّالث

العوامل المؤثّرة على الكونغرس في صنعِ السِّياسة الخارجيَّة

الفصل الثَّالث

العوامل المؤثِّرة على الكونغرس في صنعِ السِّياسة الخارجيَّة

تتسم النّظم الدّيمقراطيّة بوجود حالة من اللامركزيّة والتّعدد في مراكز صنع القرار وصياغته، وهو ما يعزّز من إمكانيّة وجود تدخّلات مؤثّرة على أركان النّظام السّياسي الدّيمقراطي. وتتحقق هذه السّمات في النّظام السّياسيّ الأَمريكيّ؛ حيث تنشط جماعات الضّغط والمصالح الطّامحة لتوجيه صناعة القرارات بما يخدم مصالحها دون السّعي للمشاركة في السّلطة.

ويتقاطع نشاط هذه الجّماعات مع لاعب آخر له حضوره وتأثيره البارز في السّياسة الأَمريكيَّة وهي وسائل الإعلام، والّتي تسعى جماعات المصالح لتوظيفها في إطار المعركة السياسية الدّائمة في الولايات المَتحدة الأَمريكيَّة على اكتساب الرّأي العام وتوجيهه بحيث يكون مناصرًا للسّياسة الّتي تسعى القوى ذات المصالح للدّفع باتّجاه تبنيها.

وعلى مستوى آخر، يبرز دور مراكز البحوث أو "بيوت الفكر" كما يُطلَق عليها، في ممارسة التّأثير كذلك على صانع القرار الأَمريكيّ، ويكون تأثيرها مُدَعمًا بالأبحاث والدِّراسات والتّوصيات، وإن كان السّؤال يبقى مطروحًا حول مدى حياديّة هذه الدِّراسات وعلميّتها في ظلّ التّأثير الّذي تمارسه جماعات الضّغط والمصالح عليها بغرض تحويلها إلى وسيلة أخرى لتدعيم الخيارات الّتي تصبّ في خدمة مصالحها.

كما يبرز تأثير عامل آخر في صناعة قرارات السّياسة الأَمريكيَّة ويتمثل في حضور وتأثير الأحزاب والانقسامات الحزبيّة، حيث تتسم السّياسات الحزبيّة بالمرونة والتّحوّل في المواقف وفقًا للتّطورات والتّبدّلات في معطيات الواقع، ما يجعل من توجهات الأحزاب ومواقفها عنصر ديناميكي هامّ في عملية صنع القرار.

ويزداد حضور وتأثير كلاً من جماعات الضّغط، ووسائل الإعلام، والرّأي العام، ومراكز البحوث، والانقسامات الحزبيّة، عندما يتعلّق الأمر بقرارات السّياسة الخارجيَّة، لما لهذه القرارات من أهميّة وارتباطات بالمصالح القوميّة العُليا للبلاد، من الأمن القوميّ حتَّى المصالح الاقتصاديّة، وهو ما برز بوضوح في الحربين على العراق، عامي 1991م و2003م.

وبناءً على ذلك فإنّه لا بدّ عند دراسة صناعة السّياسة الخارجيّة الأَمريكيّة وقراراتها من التّعرض لدراسة هذه المؤثّرات جميعها، وذلك بغرض فهم الكيفيّة الّتي يتمّ بها توجيه وصياغة هذه القرارات.

وعلى هذا تفرض الضّرورة العلميّة، عند معالجة السّياسة الخارجيّة لأيّ دولة، وخصوصًا الولايات المتَّحدة، التّعرّض لهذه المؤثّرات والعوامل الضَّاغطة، معرفة مدى اسهامها في صناعة القرار السّياسي الخارجيّ.

تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث:

المبحث الأَوَّل: الأحزاب السِّياسيَّة.

المبحث الثَّاني: جماعات الضَّغط والمصالح.

المبحث الثَّالث: وسائل الإعلام والرّأي العام.

المبحث الرّابع: مراكز البحوث والدِّراسات.

المبحث الأول

الأحزاب السياسية

يُعدُّ وجود الأحزاب ركيزة أساسيَّة في النُظُم الدّيمقراطية الحديثة؛ فهي الّتي تقوم بتنظيم اتّجاهات ومطالب فئات الشّعب المختلفة وتحملها وتعبّر عنها عبر أدوات السّلطتين التّشريعيّة والتّنفيذيّة، ويضمن وجودها استمرار التنوّع والتّعدد في المقاربات والتوجهّات لمختلف القضايا المطروحة في الدّولة، بما يضمن ويعزز من مستوى الدّيمقراطيّة (Dalton, 2004: 154).

وفي الولايات المتّحدة الأَمريكيّة كذلك، لا يمكن تصوّر عمل النّظام السّياسي بمعزل عن الأحزاب السّياسيّة، وبالأخصّ الحزبين الأكبر: الدّيمقراطيّ، والجّمهوريّ، وهما الحزبان المتنافسين باستمرار للوصول إلى الحكم، سواء على مستوى الرّئاسة، أو الكونغرس، وتُعدُّ المنافسة بينهما مساهم أساسيّ في إرساء العمليَّة الدّيمقراطية بالولايات المتّحدة الأَمريكيّة.

في السنوات الأولى لتأسيس الجمهوريّة كان هناك تخوّف من روح التحزّب لدى القادة وبين الآباء المؤسّسين؛ وذلك يعود إلى المخاوف من بثّ الفرقة داخل الصّفّ الأَمريكيّ وخصوصًا في مرحلة ولادة ونشأة الجمهوريّة، حيث كانت التّحديّات وعوامل الانقسام عديدة. وقد تمّ التّعبير عن هذه المخاوف على هيئة اعتراضات على التحزّب وتحذيرات منه جاءت في الأوراق الفيدراليّة المؤسّسة للدّستور الأَمريكيّ، الّتي قام بإعدادها ألكساندر هاملتون، أحد الآباء المؤسّسين.

وعلى الرّغم من ذلك، فإن الأحزاب بدأت بالظّهور والتّطوّر في الولايات المتّحدة الأَمريكيَّة، بدءًا من العام 1800م، مطلع القرن التّاسع عشر. وخلال السّنوات والعقود التّالية ارتبط توسّع وانتشار الأحزاب بتوسيع حق الانتخاب وشموله فئات أوسع من الشّعب الأَمريكيّ، حيث كان حقّ التّصويت محصورًا في البداية بالذكور من أصحاب الممتلكات، ثم بدأ بالتّوسع تدريجيًّا كنتيجة لعدّة عوامل منها: الهجرة، ونمو المدن، والزّيادة في عدد السّكان. وبالتّالي تمّ التّخلّص على مراحل من

القيود المتعلّقة بالجّنس، والعرق، والملكيّة. وبالتّزامن مع هذا التّوسّع تطوّرت الأحزاب السّياسيَّة بغرض تجنيد العدد المتزايد من النّاخبين ووضعهم في أطر سياسية، وعلى هذا فإنّ الأحزاب في الولايات المتّحدة ظهرت كجزء من عمليّة التوسّع الدّيمقراطيّ (إلويتز، 1996: 79).

تعود بداية جذور الانقسامات والخلافات الحزبيّة في الولايات المتّحدة إلى مرحلة نشأة الجمهوريّة، حين ظهرت الخلافات بين أنصار الفيدراليّة ومعارضيها؛ فالمصالح التّجارية والصناعيّة للولايات الشّمالية، والّتي عبّر عنها أنصار هاملتون، أحد الآباء المؤسّسين، كانت تؤيّد إقامة حكم فدراليّ، وذلك مقابل مصالح الجنوب الزّراعيّة، الّتي اتّجه المعبّرين عنها، وتحديدًا أنصار جيفرسون، ثالث رئيس للولايات المتّحدة الأَمريكيَّة، إلى تفضيل دور محدود للحكومة الفدراليَّة.

وفي عام 1800م فاز توماس جيفرسون في الانتخابات على جون آدمز الّذي كان مترشّحًا عن الحزب الفيدراليّ. ومنذ ذلك الوقت أطلق أتباع جيفرسون على أنفسهم اسم الجمهوريين. وبعد عام 1820م انقسم حزب الجمهوريين قسمين بسبب التّنافس الحزبي بين أعضاء الحزب نفسه، وظهر ما عرف بتيار "الجمهوريين القوميين"، الّذين كانوا أكثر محافظةً. أمّا أنصار أندرو جاكسون فكانوا يمثّلون تيار "الجّمهوريين الدّيمقراطيين" الّذين عرفوا لاحقًا باسم الحزب الدّيمقراطي (عويضات، 2011: 37).

ومع انتخاب أندرو جاكسون رئيسًا للولايات المتّحدة عام 1828م أعلن رسميًّا عن قيام الحزب الدّيمقراطيّ، وهو الحزب الّذي كان يدعو إلى مشاركة العامّة بغضّ النّظر عن انتمائهم الطَّبقيّ والثّقافيّ والمهنيّ، في الحياة السّياسيّة، ونجح الحزب في تقرير حقّ الاقتراع لكلّ الذّكور البالغين من البيض. ونتيجة لذلك نجح الحزب في اكتساب مساندة صغار المزارعين، والمهاجرين الجدد. ومنذ عام 1828م وحتّى عام 1860م كان الحزب الدّيمقراطي هو المسيطر على الحياة السّياسيّة الأَمريكيَّة.

بالمقابل، كان تيار الجّمهوريين يقود المعارضة، وكانوا يشجّعون على تحقيق مصالح دوائر المال والأعمال، وبالتّالي استحوذوا على تأييد دوائر أصحاب المال، ورجال الأعمال، والصّناعيين، في الشّمال الشّرقي، والمزارعين الكبار في الجنوب. وتأسس الحزب الجمهوري رسميًّا عام 1854م، ليحمل منذ ذلك الحين صفة التّعبير عن الاتّجاه المحافظ في الولايات المتّحدة الأَمريكيَّة. ونجح منه إبراهام لينكولن في الوصول إلى الرئاسة عام 1861م ليكون أول رئيس أمريكي من الحزب الجمهوري (عويضات، 2011: 39).

وبالعموم، يتّسم الحزبين الجّمهوري والدّيمقراطي بالمرونة، حتّى أنَّه يوصف بأنّه أشبه برابطة ضعيفة لا يجمعها إلّا سعيها وراء السّلطة. ويمكن ملاحظة أنّ كلا الحزبين يتضمّنان تيارات مختلفة من المحافظين والليبراليين، إلّا أّنه يبقى هناك طابع وميول وتوجّهات عامّة و خاصّة بكلّ حزب. وبالتّالي يظهر بين الحزبين الجّمهوري والدّيمقراطي مساحات من الاتّفاق والاختلاف في القضايا الدّاخلية والخّارجية. فعلى المستوى الدّاخلي هناك مثلًا الاتّفاق على المحافظة على النّظام الاقتصادي الليبراليّ، بينما تظهر الاختلافات في قضايا مثل السّياسة الماليّة، والتّعرفة الجّمركيّة.

مثّل الحزب الدّيمقراطي تاريخيًّا المزارعين، والعمَّال، ونقاباتهم، والأقليَّات الإثنيّة والدّينيَّة، فاتّجه إلى تأييد ضرائب الدّخل التّصاعديّة، وهو بالعموم يتّجه نحو تبنّي اقتصاد مختلط، الّذي يجمع بين الرّأسماليّة والاشتراكيّة، بما يتضمّن تدخّل الدّولة في الرّعاية الصّحيّة، والبرامج الاجتماعيّة، والإنفاق على برامج الرّعاية الاجتماعيّة، وحماية المستهلك والبيئة. وعلى مستوى قضايا الحرّيّات يميل الحزب – خلافًا للحزب الجّمهوري – إلى تشريع الزّواج المثليّ، بينما يؤيّد وضع المزيد من القيود على اقتناء السّلاح الفرديّ، كما يؤكّد الحزب الدّيمقراطيّ على الخصوصيّة لمواطنين وعدم جواز انتهاكها بأيّ داعٍ، وعلى صعيد الهجرة، يميل الدّيمقراطيون إلى سنّ قوانين إصلاح قوانين الهجرة (العبود، 2017: 107).

أما الحزب الجّمهوريّ، فقد مثّل تاريخيًّا مصالح رجال الأعمال ونخب الصّناعة والمال وكبار المزارعين، وبالتَّالي فإن برنامجه الانتخابي يستند عمومًا إلى مذهب المحافظين الّذي يتضمّن معارضة التّنظيمات واتّحادات العمال، ودعم سياسات اجتماعيّة محافظة، ويعارض تحسين الحدّ الأدنى للأجور، بالإضافة إلى الدّعوة لتنفيذ سياسات متشدّدة ضدّ الهجرة، كما في دعوة ترامب إلى تشديد إجراءات قبول المهاجرين عندما استلم منصب رئاسة الولايات المتّحدة الأَمريكيَّة عام 2017م.

وعلى مستوى السّياسة الخارجيّة، يميل أغلب أعضاء الحزب الدّيمقراطيّ إلى الدّبلوماسيّة على حساب العمل العسكريّ، على خلاف الحزب الجّمهوري الّذي يميل أعضائه نحو تبنّي سياسة التّدخل العسكريّ الخارجيّ، والّتي أخذت بالتّبلور منذ الحرب العالميّة الأولى، عندما قرّر وودرو ويلسون عام 1917م التّدخل في الحرب إلى جانب الحلفاء (العبود، 2017: 108).

وقد بدأ المحافظون الجّدد بالسّيطرة على الحزب الجّمهوريّ منذ عام 1980م، وتقوم عقيدتهم على نظريّة الواقعيّة الجديدة، وتتمحور هذه النّظريّة حول استخدام كل الوسائل بما فيها العسكريّة لتحقيق المصالح القوميّة للولايات المتّحدة الأَمريكيَّة. وبدأت هذه العقيدة بالبروز منذ عهد الرّئيس ريغان، عندما وصف السّوفييت بأنّهم "امبراطوريّة الشر". وفي مطلع الألفيّة وصف جورج بوش الابن المعادين للولايات المتّحدة بأنّهم "محور الشّر". وبلغت سياسة المحافظين الجدد ذروتها مع تبلور شعار "الحرب على الإرهاب" بعد أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) 2001م، والّذي جاءت باسمه الحرب على أفغانستان عام 2001م وعلى العراق عام 2003م.

ومن محاور الاختلاف بين الحزبين على مستوى السّياسة الخارجيّة كذلك ميل أعضاء الحزب الجّمهوريّ إلى تشجيع اتّفاقيّات التّجارة الحرّة، وهو ما ظهر مثلًا في الإشراف على اتّفاقيّة التّجارة الحرّة في أمريكا الشّماليّة عام 1992م (العبود، 2017 :104).

وعلى مستوى السّياسة في الشّرقِ الأَوسطِ يميل الدّيمقراطيين إلى الدّفع باتّجاه عمليّة السّلام، كما حدث في عهد كارتر وكلينتون، مع توقيع اتّفاقيّات "كامب ديفد"، و"أوسلو"، و"وادي عربة"، وفي عهد أوباما، مع التّوصل إلى الاتّفاق النّوويّ مع إيران عام 2015م، في حين تميّز الجّمهوريين بالاتّجاه نحو التّصعيد والحروب، كما حدث مع إعلان بوش الأب الحرب على العراق عام 1991م، وبوش الابن الحرب على العراق عام 2003م، وإعلان دونالد ترامب الانسحاب من الاتّفاق النّوويّ مع إيران عام 2018م.

وبالرَّغم من وجود الخلافات باستمرار بين الحزبين فيما يتعلّق بالتّوجهات والمواقف الّتي يتمّ تبنّيها إزاء قضايا السّياسة الخارجيّة، إلّا أّنه يبقى هناك ثوابت يلتزم ويتقيد بها المسؤولين والممثلين من كلا الحزبين ويتّفقون عليها. كما نجد في الالتزام بتحقيق مقتضيات المصلحة القوميّة الأَمريكيَّة، بما في ذلك الأمن القوميّ الأَمريكيَّ، كما يظهر مثلًا في الالتزام بمسألة محاربة ومكافحة الإرهاب الدَّوليِّ، كما كان مجسّداً في قانون "الحرب على الإرهاب" الصادر عام 2001م، وما تبع ذلك من عمليّات عسكرية قتاليّة شنّت على تنظيم "القاعدة". بالإضافة إلى المصالح الاستراتيجيَّة الأخرى، كما في مصلحة تأمين مصادر الطَّاقة وخاصّة النّفط، وضمان التّأثير على استمرار تدفّقها وإمكان التَّحكم بأسعارها، وأيضًا الالتزام بدعم "إسرائيل" والتَّعهد بمسؤوليّة الحفاظ على أمنها ووجودها، وكذلك الالتزام في الحدّ من النّفوذ الرّوسيّ حول العالم، كما حصل في إدانة التّدخل العسكريّ الرّوسيّ في جورجيا عام 2008م، وأوكرانيا عام 2014م، ومثال على ذلك اعتماد مجلس النّواب في الكونغرس عام 2019م قانون يرفض الاعتراف بالضّم الرّوسيّ لشبه جزيرة القرم. بالإضافة إلى الإجماع على أيدولوجيّة كما كان في مواقف مناهضة الشّيوعيّة خلال مرحلة الحرب الباردة. وهناك القضايا المشتركة ما يتعلق بما يعتبر بمثابة المسؤوليّة والمهمة الّتي تقعُ

على عاتق الولايات المتَّحدة الأَمريكيَّة، كما في قضايا حماية حقوق الإنسان ونشر الدّيمقراطيّة حول العالم (جرجس، 2000: 160).

وإلى جانب الحزبين الكبيرين، الدّيمقراطيّ والجّمهوريّ، توجد أحزاب صغيرة عديدة في الولايات المتّحدة الأَمريكيّة، يصل عددها إلى قرابة الثّمانين حزبًا، ولكنّها ذات صفة محليّة، ومنها ما ارتبط ظهوره بقضايا محدّدة مثل حزب حظر الكحول الّذي تأسّس عام 1869م، والحزب الأخضر الأَمريكيّ الذي تأَسّس عام 2001م، بالإضافة إلى أحزاب تبنت الأيديولوجيّات اليساريّة، كما في الحزب الشّيوعي الأَمريكيّ، والحزب الاشتراكيّ الأمريكيّ.

أمّا أسباب عدم امتلاك هذه الأحزاب الصَّغيرة القدرة على الحضور الفاعل والمؤثّر في النّظام السّياسيّ الأَمريكيّ فهي متعدّدة؛ منها ما هو متعلّق بالجانب القانونيّ والتّشريعيّ، حيث الدّوائر الانتخابيّة أحاديّة التّمثيل في الولايات المتّحدة تجعل الفائز الحاصل على أكثريّة في الأصوات يفوز بالمنصب، وبالتّالي فإن النّظام الانتخابيّ ليس نظام تمثيل نسبي، الّذي يمنح المقاعد لكلّ حزب على أساس إجماليّ عدد الأصوات الّتي حصل عليها، وبما أَنَّ عدد الأصوات في نظام تمثيل الولايات المتّحدة تأخذه الأحزاب الكبيرة، فإن الفرصة تكاد تكون معدومة للأحزاب الصَّغيرة (عويضات، 2011: 45).

كما أَنَّ بعض القوانين الانتخابيَّة في الولايات المتَّحدة تقف عائقًا أمام الأحزاب الصَّغيرة، حيث تفرض بعض الولايات قوانين لا يمكن للأحزاب الصَّغيرة تخطّيها، فمثلًا في عام 1968م كان إجباريًّا على حزب جورج والاس المستقل الحصول على أربعين ألف توقيع للتَّقدم إلى منصب الرّئاسة في ولاية أوهايو (عويضات، 2011: 46).

العراق، وكذلك وعد ترامب اللوبي الإسرائيليّ في الحملة الانتخابيّة عام 2016م بنقل السَّفارة الأَمريكية إلى القدس (New York Times, Mark Landler, 6/12/2017)

وبالإضافة إلى ما تقدَّم، فإن هناك تأثيرات أخرى تأتي من قبل الأحزاب والنّظام الحزبيّ على صياغة القرار السّياسي الخارجيّ، ومن ذلك ما يكون في حال كانت السّيادة في الكونغرس لغير حزب الرّئيس، ممَّا يؤدّي إلى امكان عرقلة وتقييد سياسات الرَّئيس، بالإضافة إلى ما يؤدّي ذلك له من زيادة الرَّقابة في الكونغرس على قرارات الرَّئيس، وهو ما يمكن أن نجد مثالًا عليه فيما حصل في الانتخابات النّصفيّة للكونغرس عام 2018م، الّتي تمكّن فيها الحزب الدّيمقراطيّ من تحقيق الأغلبيّة بالمقاعد في مجلس النّواب، وهو ما جاء في إطار السّعي للحدِّ من إمكانيّة الرَّئيس الأَمريكي دونالد ترامب في اتّخاذ القرارات الخارجيَّة، وذلك بما أبداه من استعداد وجرأة كبيرة للإقدام على مغامرات رأى الكثير من النّاخبين أنَّها قد تكون غير محسوبة (A Week After the Election, Democratic Gains Grow Stronger, The New York Times, 2018/11/13).

وقد انعكس هذا التّحول في العام 2019م، عندما أطلق النّواب الدّيمقراطيون إجراءات عزل الرّئيس الأَمريكي دونالد ترامب بشبهة أنَّه طلب من نظيره الأوكرانيّ التّحقيق حول خصمه السّياسيّ جو بايدن (فرانس24، 2019/9/29، ترامب يعتبر أنّ "بلاده معرّضة للخطر" عقب دعوات الدّيمقراطيين لعزله).

أما في حالة وجود توافق بين الحزبين في الكونغرس فإن ذلك يؤدّي إلى توفير إسناد كبير لقرارات الرّئيس ومواقفه، ومثال ذلك ما حصل في عهد الرَّئيس رونالد ريغان (1981-1989م) حين قدَّم الكونغرس دعم كبير للرَّئيس فيما يتعلَّق بمواجهة الاتّحاد السّوفيتي أثناء الحرب الباردة وما تطلّبه ذلك من مضاعفة للميزانيّة الدّفاعيّة (إسماعيل، 2019: 297).

وهناك عامل آخر مهمّ، وهو يتعلّق بمدى التّماسك الحزبيّ داخل الحزب الواحد، وعدم وجود أجنحة متعارضة بين أعضائه، الأمر الّذي يؤثّر على موقف الرّئيس وقوّته وقدرته على اتّخاذ قرارات السّياسة الخارجيّة. ففي حال كان الحزب متماسكًا فإنّ قدرته تتعزّز على اتّخاذ قرارات السّياسة الخارجيَّة وفقًا لما يراه، وكذلك قدرته على مواجهة لجان الكونغرس بعد اتّخاذ القرارات في مرحلة الرّقابة والتَّحكيم (إسماعيل، 2019: 149).

المبحث الثَّاني

جماعات الضَّغط والمصالح

من العوامل الأخرى الّتي تلعب دورًا كبيرًا في التّأثير على الكونغرس هي جماعات الضَّغط والمصالح والّتي غالبًا ما تعرّف بأنَّها مجموعة تتبنّى وجهة نظر موحّدة إزاء قضايا معينة، ويجمعها غرض تحقيق مصالح تسعى لها، ولهذا نجدها تقوم بتسخير ما تمتلكه من نفوذ معنويّ وماديّ، دون أنْ تسعى للوصول مباشرة إلى السّلطة والمشاركة في الحكم، وإنّما تهدف إلى التّأثير على من هم في مراكز صنع القرار سواء أكانوا في السّلطة التّشريعيّة أو التَّنفيذيَّة.

وتسعى جماعة الضّغط لتحقيق أهدافها عبر طريقتين، الأولى تتمثل في الاتّصال المباشر بصناع القرار وأعضاء المجلس التّشريعيّ، حيث تمارس عليهم أنواع مختلفة من الضّغوطات والاغراءات، فتعرض عليهم المنافع، أو تهددهم بالمواجهة، مستندة في ذلك إلى ما تمتلكه من نفوذ ومصادر قوّة.

وأما الطّريق الثّانية الّتي قد تسلكها فعلًا هذه الجّماعات فتكون عبر المساهمة في تشكيل وصناعة الرّأي العام، وتوجيه موقف الشّعب نحو تبنّي القضايا والمواقف الّتي تساندها، وتسخّر في سبيل ذلك كلّ ما تمتلك من وسائل إعلام، ونشر للدّراسات، واستطلاعات للرّأي، والغرض من ذلك كلّه الدّفع بصانع القرار إلى الاستجابة للضّغط الشّعبي، وبالتّالي الاضطرار إلى تحقيق المواقف الّتي يطالب بها ويتبنّاها الرّأي العامّ، والّتي هي بالأصل مطالب جماعات الضّغط، فتحقق أهدافها بطريقة غير مباشرة، مثلما فعلت الحملة الإعلاميَّة ضدّ شارلي بيري، رئيس لجنة العلاقات الخارجيّة في مجلس الشّيوخ الأَمريكيِّ عام 1980م، من قبل الجماعات الصّهيونيّة، حين دعّمت الاتجاه في الكونغرس المؤيّد لإبعاده عن رئاسة اللجنة، وذلك باعتبار أنّه لم يكن مساندًا لمصالح "إسرائيل" (إسماعيل، 2019: 191).

وتنشط جماعات الضّغط ويزداد تأثيرها بالعموم في الدّول الّتي تتبنّى النّظم الدّيمقراطيّة، حيث أنَّ صنع القرار في هذه النّظم لا يكون محصورًا في شخص بعينه أو دائرة أشخاص ضيّقة، إنّما هناك مؤسّسات تشريعيّة وتنفيذيّة، وهناك عدة مناسبات انتخابيّة يمكن ممارسة الضّغوطات خلالها، وبالتّالي تزداد امكانيّة الفرصة أمام هذه الجّماعات لإحداث التّأثير، حيث تقوم بتمويل الحملات الانتخابيّة من المستوى الرّئاسي، وحتّى انتخابات النّواب، مقابل التّعهد بالاستجابة لمطالبها. ومن أشهر الأمثلة على ذلك نشاط اللوبي الصّهيونيّ، الّذي يعدُّ أكبر ممولي الحملات الانتخابيّة، حيث يقوم بتمويل نحو 60% من حملات الحزب الدّيمقراطيّ الانتخابيّة، كما له دور كبير في الانتخابات الرّئاسيّة عبر دعم مرشحي الحزبين الجّمهوريّ والدّيمقراطيّ (الجزيرة نت، محسن صالح، 2004/12/19).

وتتنوّع جماعات الضّغط وتختلف بحسب القضايا الّتي تتبنّاها والمصالح الّتي تسعى لتحقيقها، فهناك جماعات ضغط تتبنّى مطالب عمّاليّة، كما النقابات واتّحادات العمال، وهناك جماعات ضغط تتبنّى قضايا نسويّة، وأخرى بيئيّة، وهكذا في مختلف المجالات، لكن أخطر أنواع جماعات الضّغط وأشدّها تأثيرًا على الصّالح العامّ هي تلك الّتي تنشط في مجالات الاقتصاد والسّياسة، وتكون مرتبطة عادةً برؤوس الأموال والشّركات الكبرى، وبالمناصب والمراكز العليا في الدّولة من ناحية أخرى (إسماعيل، 2019: 161).

في الولايات المتَّحدة، تكثر وتنشط جماعات الضّغط، وذلك يعود بدايةً إلى كونها تتبنّى النّظام الدّيمقراطيّ في الحكم، إضافة إلى كونها دولة متعدّدة الأعراق والقوميّات، ممَّا شجّع دائمًا على إيجاد جماعات ضغط تتبنّى مصالح مختلف الأعراق. إضافة إلى كونها قوّة ذات تأثير كبير على المستوى العالميّ، ما حفّز أيضًا العديد من الشّعوب لتنشيط جماعات ضغط داخلها لتدفع باتّجاه اتّخاذ مواقف تحقق مصالحها، كما نجد مثلًا في لوبيات الأرمن واليهود داخل الولايات

المتّحدة. ولعلّ من أشهر القرارات الّتي عمل اللوبي الأرمنيّ على صياغتها الدّفع باتّجاه إقرار الاعتراف بالإبادة الجماعيّة للأرمن من قبل الدّولة العثمانيَّة عام 1915م، وهو ما تمكّنت من تحقيقه في العام 2019م، حين اعترف الكونغرس بالإبادة للضَّغط على تركيا (بي بي سي، 2019/10/30، مجلس النّواب الأمريكي يعترف "بإبادة" الأرمن).

إلى جانب ذلك، هناك عوامل أخرى داخل الولايات المتّحدة الأَمريكيَّة، ساعد توفرها على تمكين اللوبيات من النّشاط داخل النّظام السّياسيّ، وضاعف من تأثيرها ومكّنها من تحقيق أهدافها. ويأتي في مقدمة تلك العوامل حريّة الإعلام والصّحافة؛ فبسبب هذه الخاصيّة تتضاعف قدرة جماعات الضّغط على التَّأثير في الرّأي العام وصناعته وتوجيهه باتّجاه تأييد ما تتبناه وتريد من السّلطة تحقيقه، وهنا مثلًا يبرز مثال تأثير اللوبي الصّهيونيّ على وسائل الإعلام المحافظة مثل مجموعة قنوات "فوكس نيوز"، وصحيفة "نيويورك بوست"، واللتان يمتلكهما الصّهيوني روبرت مردوخ، حيث كان لقناة "فوكس نيوز" على سبيل المثال دور كبير في التّرويج لقرار الحرب على العراق عام 2003م (New York Times, Jim Rutenberg, 16/4/2003).

وهناك أنواع وأشكال عديدة لجماعات الضّغط النّاشطة في الولايات المتّحدة، فهناك جماعات خاصّة بشركات ماليّة وتجارية، وأشهر جماعات الضّغط من هذا النّوع هو شركة "جولدمان ساكس"، إحدى أكبر مؤسّسات الخدمات الماليّة والاستثماريّة في البلاد، والّتي بادر الرّئيس الأَمريكيّ دونالد ترامب، إلى تعيين رئيسها التّنفيذي مستشارًا اقتصاديًّا ضمن الفريق الرّئاسي عقب توليه منصب الرّئاسة بعد انتخابات عام 2016م (PBS.org, 9/12/2016, Trump picks Goldman Sachs president to head National Economic Council).

ومن أشهر جماعات الضّغط أيضًا، تلك المرتبطة بتحقيق مصالح الشّركات الصّناعيّة، وشركات الصّناعة العسكريّة تحديدًا، مثل "لوكهيد مارتن"، و"جنرال داينامكس"، وشركة "رايثيون"،

إضافة إلى جماعات أخرى مرتبطة بتحقيق مصالح دول أخرى، كما نجد في اللوبي الصّهيونيّ الشّهير، والّذي يرتبط تحديدًا بمنظمة "الإيباك"، الملتزمة بتحقيق ارتباط والتزام دائم من قبل الولايات المتّحدة الأَمريكيّة بحفظ ودعم دولة "إسرائيل" (ميرشايمر، 2007: 27).

ويُعدُّ المجمَّع الصِّناعيّ العسكريِّ من أشهر الأمثلة على جماعات المصالح في الولايات المتّحدة الأَمريكيَّة، ويقصد به تحديدًا العلاقات ما بين الكونغرس والحكومة من جهة، وشركات القطاع الصّناعي والصّناعات العسكريّة من جهة أخرى. وقد شاع مصطلح "المجمّع الصّناعيّ العسكريّ" في التّحليلات المعنيّة بالسّياسة الأَمريكيَّة منذ السّتينات، وتحديدًا بعد الخطاب الوداعيّ للرّئيس الأَمريكيّ الأسبق، دوايت أيزنهاور، عام 1961م، الّذي حذّر فيه الشّعب الأَمريكيّ من تنامي نفوذ هذا المجمّع، وتأثيره على الحريّة والدّيمقراطيّة في البلدان (Ledbetter, 2011: 31).

ويشتمل هذا المجمّع تحديدًا على شركات التَّصنيع العسكريّ الّتي تتغلغل في البنتاغون والكونغرس، حتَّى تصل إلى التَّحكم باستراتيجيّة الأمن القوميّ؛ فتسهم في إثارة الحروب حول العالم مهددةً الأمن العالمي، وكلّ ذلك من أجل إيجاد أسواق دائمة لبيع الأسلحة الأمريكيّة وزيادة عدد الزبائن والمشترين، ومن أشهر هذه الشركات: شركة "لوكهيد مارتن"، الّتي تقوم بإنتاج الصّواريخ والمدرّعات وأنظمة الاستشعار، للجّيش الأَمريكيّ وحلفاؤه، والّتي لعبت دورًا هامًّا في حرب الخليج الثّانية عام 1991م، حين دفعت باتّجاه الحرب بدافع بيع منتجاتها، حيث قدَّمت هذه الشَّركة دعمًا كبيرًا للعمليّة العسكريّة، فقد زوّدت خلال أربع وعشرين ساعة المملكة العربيّة السُّعوديَّة باحتياجاتها من الأسلحة الدّفاعيّة الّتي طلبتها خوفًا من الصَّواريخ العراقيَّة (صالح، 2016: 431).

وقد توسّع المجمَّع الصِّناعيّ العسكريّ بعد خصخصة المؤسّسات العسكريّة الأَمريكيّة في العقدين التّاليين للحرب الباردة، وتحوّل الجيش إلى الاعتماد أكثر فأكثر على الشّركات المتعاقدة مع البنتاغون. وخلال عقد التّسعينيات من القرن الماضي، أصبحت العقود أكبر وأكثر تركيزًا في يد

عدد قليل من الشَّركات المهيمنة، مثل لوكهيد مارتن، وجنرال داينامكس، وشركة رايثيون، وشركة بوينج (صالح، 2016: 432).

وبين عامي 1998م و2003م، كان المتعاقدون الخاصّون يحصلون على نصف ميزانيّة وزارة الدِّفاع السّنويّة تقريبًا. وتُعدُّ شركة "لوكهيد – مارتن"، وهي أكبر شركة في العالم للصِّناعات العسكريَّة، من أشهر الأمثلة على هذا النَّوع من جماعات المصالح؛ حيث يكون لها دور كبير في التَّأثير على كثير من قرارات السِّياسة الخارجيّة للولايات المتَّحدة الأَمريكيَّة (Defense IQ, 6/12/2013, Top 10 Defense Companies: Lockheed Martin).

ويبرز مدى تأثير وحضور هذه الشَّركات عبر اختيار الرُّؤساء مدراءها ضمن فرقهم الرّئاسية، كما فعل الرَّئيس الأَمريكيّ رونالد ريغان، عندما اختار ألكساندر هيغ، وزيرًا للخارجيَّة، في أوَّل رئاسته، تلبيةً لمصالح المجمَّع الصِّناعيّ العسكريّ، وكان هيغ حينها مديرًا تنفيذيًّا لمؤسّسة "يونايتد تكنول وجيز"، إحدى أكبر شركات التَّصنيع العسكريّ في الولايات المتَّحدة الأَمريكيَّة (Global Research, 30/1/2018, How the Military Industrial Complex Controls America).

وكان لشركات التَّصنيع العسكريّ دور هامّ في الدَّفع باتّجاه شنّ الحرب على العراق عام 1991م، والّتي جاءت بعد انهيار جدار برلين وبداية تفكّك الكتلة الشّرقيّة والمعسكر الاشتراكيّ عام 1991م، وما تبع ذلك من تراجع لحدّة التّسلح حول العالم، وهو ما لم يسرّ شركات التّصنيع العسكريّ؛ حيث أدَّى ذلك إلى تراجع مبيعات شركات التَّصنيع العسكريّ على نحو لافت، واضطرارها لتسريح آلاف العمّال والموظّفين، فكان أنْ وجدت في حرب العراق الفرصة المناسبة لاستهلاك أسلحتها من جديد فدفعت باتّجاهها (اسماعيل، 2019: 325). وكذلك يمكن قراءة قرار ترامب بالانسحاب من الاتّفاق النّوويّ في أيّار (مايو) عام 2018م باعتباره جاء ترضيةً لزبائن السِّلاح، في السُّعوديَّة والإمارات والبحرين حيث تُعدُّ من أكبر الدّول الّتي تشتري السِّلاح الأَمريكيّ.

ويصطف إلى جانب شركات صناعة السّلاح، الشّركات النّفطيّة، الّتي تعدّ من أهم الشّركات المؤثّرة على صناعة القرار السّياسيّ الخارجيّ الأَمريكيّ، وقد كان لها دور بارز في الدّفع باتّجاه الحرب على العراق عام 2003م؛ إذ كان مدراء وأصحاب شركات النّفط الأَميركيّة من أهمّ مخططي الحرب، بغرض تحقيق مصالحهم المتمثلة أساسًا في الاقتراب من البحيرة النّفطية العراقيّة الهائلة، إحدى أكبر الاحتياطات النّفطيّة بالعالم، الّتي كانت محرّمة على الشّركات الأَجنبيّة منذ تأميم النّفط العراقيّ عام 1972م، ثمّ فتحت لاحقًا أمام الشّركات الصّينية حصرًا، فطمعت الشّركات الأَمريكيّة في منافسة تلك الشّركات، عبر خلق لوبي مؤثر على البيت الأبيض، ونجحت في تغليف مصالحها في إطار مصالح الأمن القوميّ الأَمريكيّ، فربطت قرار الحرب بمسألة الحرب على الإرهاب، الّذي يوفّر شرعية لقرار الحرب أمام الرّأي العامّ الأَمريكيّ.

ومن الأمثلة الّتي تظهر مدى التّداخل ما بين الشّركات والمناصب السّياسيّة في الولايات المتّحدة الأَمريكيَّة أنَّ "كونداليزا رايس"، قبل تعيينها كمستشارة للأمن القوميّ، في عهد الرَّئيس بوش الابن، شغلت منصب مديرة تنفيذيّة لشركة "شيفرون- تكساكو"، في الفترة (1991-2000م)، في حين أن ديك تشيني، نائب الرَّئيس الأَمريكيِّ جورج بوش الابن، كان رئيس شركة "هاليبرتون" الّتي تقدّم المنتجات والخدمات التّقنية لصناعة استكشاف وانتاج النّفط، بينما رَأسَ وزير الخارجيَّة الأسبق "جورج شولتز"، مجلس إدارة شركة "بكتل" (غرين أريا، فادي نصار، 2019/10/9).

ومع اتّخاذ قرار الحرب، لحقت بالحملة العسكريّة أسراب من رجال المصالح والشّركات واللوبيّات، كلّ يبحث عن فرصته الّتي انتظرها طويلًا، وبعد تشكيل سلطة الائتلاف الحاكمة في العراق برئاسة بول بريمر، تمّ تمثيل اللوبيّات فيها؛ فكانت مليئة بممثلي ورجال أصحاب المصالح واللوبيّات، حيث لعب المجمَّع الصِّناعيّ العسكريّ دورًا كبيرًا في الضَّغط على الكونغرس لاتّخاذ قرارات مؤاتية للحرب (السعدون، 2013: 155).

أمَّا بالنَّسبة للوبي الصُّهيونيّ، فإن التَّجسيد الأساس له يتمثل في "اللجنة الإسرائيليّة الأَمريكيّة للشؤون العامّة"، المعروفة اختصارًا بـ "آيباك"، والتي تُعدُّ أكبر جماعات الضّغط في الولايات المتّحدة، حيث يصل أعضاؤها إلى أكثر من مائة ألف عضو، وهدفها التَّأثير على السّياسة الأَمريكيَّة فيما يتعلّق بحفظ وضمان أمن ومصالح "إسرائيل". وتستخدم هذه اللجنة شتَّى الوسائل لتحقيق غاياتها؛ فهي تحارب أيّ عضو كونجرس يُظهر تعاطفًا مع القضيَّة الفلسطينيَّة، بل ويتخطّى دورها الكونجرس إلى عامّة الشَّعب؛ فتحاول تعميم وتكريس الاعتقاد بأحقيّة اليَّهود بفلسطين، وتصوّرهم بأنهم ضحايا لـ "لتوحش الفلسطيني"، وتبادر للتَّصدي لكل من يشكّك بذلك، إضافة للمسارعة باتّهام كلّ من يوجّه الانتقاد لممارسات دول الاحتلال بـ "معاداة السَّاميّة". ومن الأمثلة على ذلك، ما قامت به "الإيباك" في انتخابات عام 1984م، حين أسهمت في إنزال الهزيمة بالسيناتور تشارلز بيرسي، من إلينوي، الّذي أبدى عدم اهتمام تجاه "إسرائيل". ونتيجة لذلك بات من الثابت عدم جرأة أعضاء الكونغرس على توجيه أي نقد لـ "إسرائيل" (مير شايمر، 2006: 31).

وتكمن خطورة اللوبي في كونه يلعب دورًا مهمًّا في الانتخابات الرّئاسيّة الأَمريكيَّة، وانتخابات الكونغرس، وذلك عبر مساهمته في حملات التَّمويل للمرشحين وتأثيره كذلك في وسائل الإعلام. وهو ما يدفع المرشحين إلى التّودد له باستمرار.

وكثيرًا ما كان نجاح أو إخفاق الرّؤساء الأمريكيين مرهونًا بأموال وأصوات اللوبي اليهودي ومن ورائه اليهود الأَمريكيين. كما يؤثر اللوبي الإسرائيليّ على الرَّئيس باختيار المناصب الإداريَّة المتعلّقة بالشّؤون الخارجيّة. وقد كان الرّئيس كينيدي يكرر في عدة لقاءات تأكيد معرفته أنه فاز في الانتخابات بفضل أصوات وأموال اليهود الأمريكيين، وأنه بالتَّالي يجب عليه العمل لصالح الشّعب اليهودي. ودفع هذا التّأثير الرئيس جونسون إلى تسليم طائرات الفانتوم لـ "إسرائيل" عام 1969م، ونفس الشيء قام به نيكسون، الّذي بعث بخمسة وأربعين طائرة فانتوم إضافيَّة، وفوقها عشرين

مدمّرة، وفي انتخابات عام1980م، انهزم كارتر أمام ريغن، بسبب بيعه طائرات حربيَّة لمصر والسُّعوديَّة، أمّا "ريغن" فقد فاز مقابل تخصيصه ستمائة مليون دولار كمساعدات عسكريّة لـ "إسرائيل" (إسماعيل، 2019: 177).

ونذكر على سبيل المثال، ما حصل في عهد الرّئيس جورج بوش الأب عندما أعلن في آب (أغسطس) عام 1992م، أنَّه سيطلب من الكونغرس الموافقة على منح "إسرائيل" ضمانات قروض تصل إلى عشرات المليارات من الدّولارات، وكان الدّافع من وراء ذلك هو قرب موعد الانتخابات الرّئاسيّة. وكذلك نجد قرار الرّئيس الأَمريكيّ، دونالد ترامب، في نقل السَّفارة الأَمريكيَّة إلى القدس، عام 2017م، والّذي جاء تلبيةً لوعود قطعها للوبي الإسرائيليّ قبل انتخابه رئيسًا للبلاد عام 2016م، وبعد اتّخاذ القرار غرّد ترامب عبر صفحته على موقع "تويتر": ترامب "غرد" على موقع تويتر قائلًا: "لقد أوفيت بوعدي في حملتي الانتخابية، بينما الآخرون لم يفوا". (New York Times, Mark Landler, 6/12/2017).

بالإضافة إلى ذلك، فإن تأثير اللوبي على الكونغرس يأتي أَيضًا عبر التّأثير المباشر على اللجان، ويشير دوغلاس بلوم، العضو السَّابق في آيباك، إلى أنَّه "من الشَّائع أن يرجع أعضاء الكونغرس وهيائته إلى آيباك عندما يحتاجون إلى معلومات معينة قبل الرجوع إلى مكتبة الكونغرس أو خدمات البحوث أو خبراء الإدارة، والأهمّ من ذلك يجري استدعاء الأيباك من أجل صياغة مشاريع القوانين المتعلقة بأمن إسرائيل" (مير شايمر، 2006: 32).

ولا ينحصر تأثير اللوبي على المشرعين بل يتعدّى ذلك إلى معاوني المشرعيّن وموظفي الكونغرس الّذين يقومون بدورهم، من وراء السّتار، في نصرة سياسات معينة، عبر تقديم المشورات والتَّقارير.

ومن الأمثلة على مدى التَّأثير الّذي تمارسه "الأيباك" على الكونغرس، ما حصل في ربيع عام 1998م عندما اختار السّفير الإسرائيليّ في واشنطن، بن يسار، عدم الاتّصال بأعضاء الكونغرس لشرح وجهة نظر نتنياهو من عملية السّلام ومعارضتها لدور إدارة كلينتون، بل على العكس اتّصل بن يسار بمدير "ايباك"، هوارد كور؛ لتنسيق الموقف وتجنيد أكبر عدد من أعضاء الكونغرس لمعارضة موقف إدارة كلينتون (جرجس، 2000: 110).

ومما يعزّز من أسباب قوّة وتأثير اللوبي الصّهيونيّ، التّقارب ما بين الكنيسة الإنجيليّة المسيطرة في الولايات المتَّحدة الأَمريكيَّة مع الإيديولوجيا الصُّهيونية، حيث تسود القناعة لدى أتباعها بأن وجود الشّعب اليهودي في أرض فلسطين هي مهمّة وواجب دينيّ. وهو ما يعني وجود انتماء وولاء دائم قائم على أساس ديني من قبل الإنجيليين في الولايات المتّحدة تجاه أمن ووجود دولة "إسرائيل"، ويقول زبيغنيو بريجنسكي، الّذي شغل منصب مستشار الأمن القومي الأَمريكيِّ في عهد الرَّئيس جيمي كارتر أنّ "العلاقة بين الولايات المتَّحدة وإسرائيل علاقة عضويّة وأخلاقيّة، وأنا اعتقد أن هذا أرقى من أي علاقات رسميّة أو معاهدات مبرمة" (علي، 2004: 58).

وتبقى أحد أهم الإشكالات المرتبطة بـ "الأيباك" هو أن هذه المنظمة باتت تلعب دور الوكيل الصَّريح لدولة أجنبيَّة، وهو ما يتعارض مع أساسيّات الأمن القوميّ لأيّ دولة؛ فالمفروض في عضو الكونغرس أن يكون ملتزمًا بحماية أمن الولايات المتّحدة، ولكن في هذا الحالة يكون هناك التزام بحماية أمن دولة أجنبيَّة وهي في هذه الحالة "إسرائيل" (مير شايمر، 2006: 30). ومثال على ذلك ما قاله عضو الكونغرس الأَمريكيّ، ديك آرمي، في أيلول (سبتمبر) عام 2002م: "إن أولويتي رقم واحد في السّياسة الخارجيّة هي حماية إسرائيل" (ميرشايمر، 2007: 28).

أمّا عن دور هذا اللوبي في الدَّفع باتّجاه قرار الحرب على العراق عام 2003م، فقد جاء بسبب ترسخ القناعة لدى الصهاينة بخطورة دولة العراق والجيش العراقيّ على الأَمن القوميّ

الإسرائيليّ، وهو ما تبلور مع تزايد وتيرة التّسلح العراقيّ خلال الثّمانينات، ومن ثمّ استهداف الصّواريخ العراقيّة "إسرائيل" في حرب الخليج الثّانية عام 1991م، فترسّخت القناعة لدى العقل الأمنيّ الإسرائيليّ بضرورة إضعاف وتدمير الدّولة العراقيّة والجيش العراقيّ وافقادها قدرتها على التّسلّح، وهنا جاء دور اللوبي الإسرائيليّ في الدّفع باتّجاه اتّخاذ قرار الحرب على العراق.

وفي عام 2003م عندما تمّ اتّخاذ قرار الحرب على العراق، لم يكن ضغط اللوبي الإسرائيليّ العامل الوحيد في اتّخاذه، ولكنّه كان عاملًا حاسمًا. وقد جاء قرار شنّ الحرب بدافع الحفاظ على أمن "إسرائيل". ففي حديث له أمام جمهور في جامعة فرجينيا في أيلول (سبتمبر) عام 2002م، صرّح فيليب زيليكو، العضو السَّابق في مجلس المستشارين للمخابرات الأَمريكيَّة، بما يلي: "لم يكن التَّهديد العراقيّ المباشر ضدّ أمريكا بل كان التّهديد الخفيّ ضدّ إسرائيل" (ميرشايمر، 2007: 31).

ومن جانبهم، كان المحافظون الجّدد مصممين أيضًا على الإطاحة بالنِّظام السَّابق منذ عام 1998م، وقدَّموا رسائل إلى كلينتون بذلك، وكثير من الموقّعين كان لهم روابط مع اللوبي الصّهيونيّ، مثل جون بولتون، وبرنارد لويس، ودونالد رامسفيلد، وبول ولفوفيتز، لكنّهم لم يستطيعوا التَّرويج للحرب آنذاك، لعدم وجود أسباب كافية في حينها لتقديمها أمام الرّأي العامّ الأَمريكيّ. لكن المشهد اختلف بعد وصول جورج بوش الابن، وتحديدًا بعد أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) عام 2001م. ففي الخامس عشر من أيلول (سبتمبر) دعا ولفوفيتز، نائب وزير الدِّفاع الأَمريكيّ، في اجتماع له مع الرَّئيس بوش إلى مهاجمة العراق قبل أفغانستان حتَّى وإن لم يكن هناك دليل على تورط النّظام العراقيّ في الهجمات التَّي شنَّت ضدَّ الولايات المتَّحدة، إلاّ أنَّ بوش رفض نصيحته وفضَّل ملاحقة بن لادن في أفغانستان، واعتبر أنَّ الحرب على العراق عملٌ خطيرٌ.

وعندما سعى بوش للحصول على تخويل من مجلس الأمن للقيام بالحرب على العراق، انزعجت تل أبيب للغاية، وبلغ انزعاجها أقصاه عندما قبل صدام حسين بعودة مفتشي الأمم المتَّحدة إلى بغداد. وحينئذٍ، قال شمعون بيريز لمراسلي الصّحف في أيلول (سبتمبر) من عام 2002م: "الحملة ضدّ صدام مسألة واجبة وضروريّة" (ميرشايمر، 2007: 33).

وفي الوقت نفسه كتب إيهود باراك مقالة في نيويورك تايمز قال فيها محذرًا: "يكمن الخطر الأعظم الآن في عدم القيام بعمل، وقد نشر سلفه رئيس الوزراء السَّابق بنيامين نتنياهو مقالة مماثلة في وول ستريت جورنال عنوانها "حجة الإطاحة بصدّام"، وجاء فيها: "لا ينفع اليوم سوى تفكيك نظامه.. أعتقد أنّني أتكلّم باسم الأكثريَّة السَّاحقة من الإسرائيليين الدَّاعمين للقيام بضربة استباقيَّة ضدَّ نظام صدّام"، وفي آب (أغسطس) من عام 2002م ذكرت صحيفة الواشنطن بوست إنَّ "إسرائيل تحثّ مسؤولي الولايات المتَّحدة على عدم تأخير الضَّربة ضدّ صدام حسين" (ميرشايمر، 2007: 56-57).

المبحث الثَّالث

وسائل الإعلام والرَّأي العام

يمارس الرّأي العام في الولايات المتَّحدة الأَمريكيَّة دورًا أساسيًّا في السّياسة الأَمريكيَّة، ويُعدُّ من أكبر عوامل الضَّغط على أصحاب القرار. وبالإضافة إلى تأثيره في أوقات الانتخابات من خلال دعم مرشحي هذا الحزب أو ذاك، فإنَّ جميع موظفي الدَّرجة الأولى في الولايات المتَّحدة الأَمريكيّة يقعون تحت ضغوطات الرّأي العام الهادف إلى معرفة كلّ التَّفاصيل الخاصّة بالشَّخصيَّات العامَّة في البلد. وبناءً عليه، أصبح كسب الرّأي العام الشّغل الشَّاغل لجميع السّياسيين المنخرطين في العمل السّياسيّ الأَمريكيِّ، خصوصًا أَنَّه يشكّل لهم حصنًا من كثير ممّا قد يتهمون به، ويشيع عنهم في وسائل الإعلام المختلفة (السعدون، 2013: 141-142).

وإذا كان الرَّئيس الأَمريكيّ هو الجّهة المسؤولة عن رسم وتنفيذ السّياسة الخارجيّة، وإنَّ الكونغرس هو الجِّهة الَّتي تحدّد أطر تلك السِّياسة، فإنَّ الرّأي العام يقوم في العادة برسم حدود تلك السّياسة وتحديد مجال عملها. وقد يتجاوز الرَّئيس القيود الّتي يفرضها الكونغرس، لكنَّه لا يستطيع تجاوز الحدود الّتي يرسمها الرّأي العام. وفي حال وقوف الرّأي العام، مع الكونغرس فإن الكونغرس يكتسب قوّة أكبر في مواجهته مع الرّئيس، ولذلك يُعدُّ الرّأي العام من أهمّ القوى القادرة على هزيمة قوى الضَّغط السِّياسيِّ.

وبسبب هذه الأَهميَّة الّتي يمارسها الرَّأي العام في الحياة السِّياسيَّة الأَمريكيَّة، وتحديدًا على مستوى صُنّاع القرار، فإن دوره المؤثر جاء متوافقًا مع تعريف "بارد" باعتباره "نشاط اتّصالي يصوغ القضايا والحقائق بما يخدم توجّهات النّخب المؤثّرة في النِّظام السِّياسيِّ الأَمريكيِّ" (Bard, 1988: 589). وينبني على هذا التَّعريف تقرير أنَّ الرّأي العام في الولايات المتَّحدة الأَمريكيَّة لا يعبّر عن حريَّة التَّعبير للأفراد بصورة مستقلة، وإنَّما عن تفاعل الفرد الأَمريكيّ مع المؤثّرات الخارجيَّة النَّابعة

عن انتمائه للجَّماعة، والَّتي تتأثَّر بمجموعة وسائل أشدّها وسائل الإعلام وجماعات الضَّغط والمصالح المؤثِّرة فيها (إسماعيل، 2019: 197).

في الواقع، دائمًا ما تقترن وسائل الإعلام بالرّأي العام باعتبار ما لها من دور مؤثّر في صياغته وتشكيله، إلّا أنَّ هذه الصّلة تزداد وثوقًا في الولايات المتَّحدة الأَمريكيَّة على وجه التَّحديد، وذلك بسبب ما تمتلكه وسائل الإعلام من حضور وانتشار فيها؛ إذ إنَّها تشكّل نحو 1.5% من النَّاتج القوميّ الإجماليّ للبلاد، ما يدلّل على حجم ميزانيتها وبالتَّالي مدى حضورها وتأثيرها، بالإضافة إلى ما تمتكله النّخب وجماعات الضّغط والمصالح من تأثير وارتباط بهذه الوسائل، بحيث تتكرّر حالة الاقتران ما بين رأس المال ومنصّات الإعلام؛ حيث تحرص هذه الجماعات على توظيف وسائل الإعلام كأحد وسائلها، بغرض تشكيل وتوجيه الرّأي العام باتّجاه تحقيق أهدافها، ومن أشهر الأمثلة على ذلك سيطرة اللوبي الإسرائيليّ على عدد كبير من وسائل الإعلام، ومن أبرزها قناة "فوكس نيوز" المعروفة بمواقفها المنحازة دومًا لـ "إسرائيل" (مير شايمر، 2007: 30-31).

وبالتّالي، فإن وسائل الإعلام الأَمريكيَّة هي الموجّه الرَّئيسي لبلورة الرَّأي العام الأَمريكيِّ، وهي بذلك تمارس وظيفة سياسيَّة مصلحيّة بعيدة عن المهنيّة، فلا تهتمّ بالخبر لذاته وصحّة نقله، بقدر ما هي حريصة على استخدامه وتوظيفه لخدمة القرارات والخطوات الّتي تدفع باتّجاه إقرارها. ويقول عالم الاجتماع ليون سيغال إنَّ "عدد كبير من أخبار الصّفحات الأولى في صحيفتيّ واشنطن بوست ونيويورك تايمز يعتمد على مصادر رسميّة، إنّهما تعملان كشبيه بالنَّاطق الخاصّ بالنّخبة السّياسيّة، وإن اعتمادها على المصادر الرّسميّة يكون بشكل أكبر عند تغطية شؤون السّياسة الخارجيّة" (جرجس، 2000: 122).

ولا بدّ هنا من الإشارة إلى سيطرة الاستخبارات المركزيّة، والمؤسّسات العسكريّة، واللوبيات، على معظم وسائل الإعلام، سعيًا لتوظيفها لخلق رأي عام يمثل إرادتها، ويشتهر اللوبي الصّهيونيّ تحديدًا بمدى ارتباطه بكبرى المحطّات والصّحف الأَمريكيّة. وهنا تبدو حرية التَّعبير عن الرّأي وممارسة الاختيار الصّائب للمواطن الأَمريكيّ محلّ شكّ في ظلّ السّيولة من الإعلام المرتبط سياسيًّا مع الإدارة، والكونغرس، وجماعات المصالح (سليمان، 2019: 199). وبالعموم فإنَّ الكونغرس الأَمريكيِّ يُعدُّ أكثر تأثّرًا بوسائل الإعلام من الإدارة الأَمريكيَّة، باعتبار أنَّه أكثر ارتباطًا بجماعات الضَّغط والمصالح وأكثر تأثّرًا بها، كما حصل في تشرين الأوَّل (أكتوبر) من عام 2018م حين كثّفت وسائل الإعلام الأَمريكيَّة من تغطيتها لقضية مقتل الصَّحفيِّ السُّعوديِّ جمال خاشقجي ما ساهم بدفع الكونغرس للعمل بشأن مشروع قانون للضَّغط على إدارة ترامب بشأن القضيَّة.

ولكن هناك حالات تزداد فيها إمكانيَّة أداء وسائل الإعلام دورًا نقديًّا، كما في حالات وجود خلاف وتضارب بالمصالح بين رجال الأعمال والنُّخبة السِّياسيَّة (جرجس، 2000: 123)، وفي هذه الحالات فإن وسائل الإعلام تعود إلى الدَّور الأَساس الَّذي من المفترض أن يكون مناطًا بها، وهو الدُّور الرَّقابيّ والَّذي اعتبرت على أساسه بمثابة "السُّلطة الرَّابعة"، إلى جانب السُّلطات الثَّلاث، وهناك أربعمائة صحفيّ معتمد في الكونغرس رسميًّا يتابعون أعماله وجلساته. ومن أشهر الأمثلة على ممارسة وسائل الإعلام دورًا ضاغطًا على الإدارة الأَمريكيَّة ما حصل عند وقوع فضيحة ووترجيت عام 1974م، حين اضطرّ الرّئيس نيكسون للاستجابة للضّغوط المثارة من قبل وسائل الإعلام وأقدم على الاستقالة، وكذلك من الأمثلة على ذلك التّغطية الإعلاميَّة الكبيرة الَّتي رافقت فضيحة "مونيكا لوينسكي"، حين ثارت شكوك عام 1995م حول إقامة الرَّئيس بيل كلينتون علاقة معها ممّا ساهم في التَّأثير على سمعة الرَّئيس.

وتعدّ وسائل الإعلام غاية في الأهميَّة لأعضاء الكونغرس، حيث يهتمون بها لكونها تعتبر من أفضل الوسائل الّتي تساعد أعضاء الكونغرس على معرفة أحوال وانطباعات المواطنين بصورة دقيقة، كما وتُعدُّ وسائل الإعلام مصدرًا هامًّا لصناع القرار من أجل التّعرف على الأوضاع الدَّوليّة والمحليَّة من أجل جمع المعلومات حول القرار الَّذي يتَّخذ في المستقبل. وأيضًا يستثمر الإعلام من قبل صناع القرار في مستويات إعلان القرار ومتابعته ومعرفة الآثار الّتي قد تتمخّض عنه وردود الأفعال المترتبة عليه، وبهذا الخصوص تحديدًا يبرز دور منصّات التَّواصل الاجتماعيّ الّتي تعكس مواقف وتوجّهات عموم المواطنين، وبناءً عليه بات المسؤولون يولونها اهتمامًا كبيرًا، كما نجد عند الرّئيس دونالد ترامب، الّذي بلغ عدد مشاركاته على موقع تويتر في عام 2017م (2470) مشاركة.

وفيما يتعلق بصناعة وتوجيه الرّأي العام، فإن المجتمع ينقسم إلى فئتين: قادة الرّأي، والجمهور العام. أمّا قادة الرّأي فهم فئة قليلة، وهم المطلعون على الأمور السّياسيّة والمتخصصون بها، إلّا أنَّهم لم يصلوا لمواقع اتّخاذ القرار. وأمّا الجّمهور العام، فيشكلون الغالبيّة، وهم أفراد غير مطلعين بما فيه الكفاية على أمور وتفاصيل شؤون السّياسة، سواء الدّاخليّة أو الخارجيّة، ودائمًا ما تكون استجابتهم عاطفيّة أكثر منها عقليّة، تقوم على الأحاسيس السَّطحيَّة غير المنتظمة الّتي تتذبذب بسهولة، ويسهل ممارسة التّأثير عليهم من خلال وسائل الإعلام والدِّعاية المختلفة. وأهم ما يميز الرّأي العام الجماهيريّ سيادة اللامبالاة والسّلبيّة، باستثناء أوقات الأزمات حين تتحول استجابة الرّأي الجماهيريّ إلى اتّخاذ مواقف قويّة وإن كانت تأخذ اتّجاهات متناقضة في الوقت نفسه أحيانًا، كما حصل عند اتّخاذ قرار الحرب على العراق عام 2003م حين خرجت مظاهرات حاشد في مدن وولايات أمريكيّة عديدة تنديدًا بالقرار. وبالعموم فإن رأي الجمهور هو أقرب إلى مواقف واتّجاهات عامة، يشار إليها على أنَّها "مزاج عام" (إسماعيل، 2019: 283).

ويبرز دور وسائل الإعلام الأَمريكيَّة في التَّأثير على هذا "المزاج العام" عند أوقات الأزمات واتّخاذ قرارات السّياسة الخارجيّة الأَمريكيَّة تحديدًا، بما في ذلك القرارات المتعلّقة بالحروب والأزمات الدّولية، ويكون دورها بالأساس هو تبرير هذه السّياسات والدّفع باتّجاه تشكيل مزاج ورأي عام مساند لها، بحيث يكون وجود رأي مساند للقرار المراد اتّخاذه بمثابة تبرير وشرعنة له. والأمثلة كثيرة على ممارسة وسائل الإعلام الأَمريكيَّة لهذا الدّور، مثل ما حصل عند التَّحريض ضدّ الثّورة الكوبيّة في الخمسينات، وأَيضًا عند دعم الولايات المتّحدة الأَمريكيّة للانقلاب العسكريّ الّذي أطاح بالرّئيس الاشتراكيّ "سلفادور الليندي" في تشيلي عام 1973م، وكذلك عند اتّخاذ قرار الحرب على العراق عام 1991م.

وفي عام 1998م، أصدر الكونغرس قانون "تحرير العراق"، الّذي نصّ على أن تدعم الولايات المتّحدة الجهود الرَّامية إلى ازالة النّظام العراقيّ وأن تدعم الحركات الدّيمقراطية داخل العراق، وخُصص في القسم الرّابع من القرار مبلغ مالي لوسائل الإعلام الأَمريكيَّة من أجل خلق رأي عام داعم للقرار. وفي عام 2003م، سوّقت وسائل الإعلام، مثل قناة "فوكس نيوز"، حجج الحرب، من ادّعاء امتلاك العراق أسلحة دمار شامل، واقامته صلات مع تنظيم القاعدة، وترويج دعاية نشر الدّيمقراطيّة في العراق، إضافة إلى التّبرير المستمر للمواقف الأَمريكيَّة إزاء القضيّة الفلسطينيّة ودعمها المستمر لـ "إسرائيل" (الجراد، 2004: 69).

ومنذ حادثة الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) عام 2001م والإدارة الأَمريكيّة توظّف جملة من التّكتيكات الهادفة للسّيطرة على الرّأي العامّ وإخضاعه وتشكيله بما يتّفق مع توجهاتها. وبعد أنْ أدرك الرَّأي العام الأَمريكيِّ نيّة الإدارة شنّ الحرب على العراق، شهدت أكثر من خمسين مدينة أميركيّة مظاهرات كبيرة مناهضة للحرب، وبشكل متواصل منذ شباط (فبراير) 2003م، في المقابل قابلت الإدارة هذا الرّأي العام الرّافض بقيود متزايدة على حرية الصّحافة والتّجمّع (السعدون، 2013: 145).

وبالإمكان إدراك مدى التّأثير الّذي يمارسه الرّأي العام في الولايات المتّحدة الأَمريكيَّة، عبر ملاحظة تأثير تصاعد لهجة الرّأي العام الأَمريكيّ الرّافض للحرب الأَمريكيَّة على العراق عام 2003م، بعد ظهور مشاهد مثل حرق المتاحف وسرقتها، وحرق المكتبات، ونهب وسلب مؤسّسات ودوائر الدّولة، وفضيحة سجن أبو غريب، إضافة إلى التّأثير الكبير الّذي تركه تصاعد أعداد القتلى من الجنود الأمريكان، حيث شكّلت مناظر التّوابيت العائدة صدمة لمن كانوا قد خدعوا بدعاية وسائل الإعلام عن الحرب الّتي كانت تبشّر بأن الجنود الأمريكان سيقابلوا بالورود في المدن العراقيّة. وانعكس تأثير تصاعد هذا المزاج العام المناهض في الانتخابات الرّئاسيّة عام 2008م، عندما تمكّن المرشّح الدّيمقراطيّ أوباما من الفوز في الانتخابات بسبب رفعه شعار "عودة الجنود إلى الدِّيار"، في مواجهة المرشّح الجمهوريّ ماكين (السعدون، 2013: 147).

وكمثال على تأثير الرّأي العام ومدى فاعليّته خلال فترة الانتخابات يبرز أَيضًا إعلان الرّئيس الأَمريكيّ دونالد ترامب عن مقتل زعيم تنظيم "داعش" أبو بكر البغداديّ في عمليّة سريّة للقوات الخاصّة الأمريكيَّة بسوريا، وذلك في شهر تشرين الأوَّل (أكتوبر) عام 2019م، بالتّزامن مع الاتّهامات الموجّهة إليه من مجلس النّواب الأَمريكيّ بخصوص تواصله غير المشروع مع الحكومة الأوكرانيّة، والمباشرة بإجراءات عزله، والّتي تأتي في فترة حرجة؛ قبل نحو عام من موعد الانتخابات الرّئاسية عام 2020م. وقد روّجت وسائل الإعلام المعروفة بتوجّهاتها المحافظة هذا الإنجاز لترامب، ومنها صحف مثل: واشنطن بوست، ونيويورك بوست.

كما تسيطر جماعات الضّغط والمصالح على إدارة استطلاعات الرّأي العام في الولايات المتّحدة الأَمريكية، والّتي تقوم بإجرائها مراكز الدِّراسات المتخصّصة وبالتّحديد في أوقات الأزمات وعند الانتخابات، وعادةً ما تكون مرتبطة بقضايا وقرارات إشكاليّة وحسّاسة، وتُعدُّ هذه الاستطلاعات كذلك بمثابة وسيلة لخلق الرّأي العام وتشكيله في الولايات المتّحدة الأَمريكيَّة.

المبحث الرَّابع

مراكز البحوث والدِّراسات

لا تعتمد صناعة القرار السّياسيّ في الولايات المتّحدة الأَمريكيّة على السّياسيين من أعضاء الإدارة والكونغرس فحسب، وإنَّما تعتمد أيضًا وتتأثّر بمراكز البحوث والدِّراسات، الّتي يبرز دورها خصوصًا فيما يتعلَّق بشؤون السّياسة الخارجيّة، وهي عبارة عن منظمات غير ربحيّة، وغالبًا ما تكون مرتبطة بالحكومة، وتحديدًا وزارة الدِّفاع، ومنها ما يكون مرتبط بشكل مباشر بالاستخبارات المركزيّة الأَمريكيَّة، ومنها كذلك ما هو مرتبط بجهات خاصّة غير حكوميّة. ويعرّف دونالد إيلسون مراكز الأبحاث بأنَّها "كيانات ذات توجّه بحثيّ، لا تهدف لتحقيق الربح، وليس لديها أيّة انتماءات حزبيّة، وإنّ كان هذا لا ينفي كونها ذات خلفية أيديولوجيّة، وهدفها الاوّل هو ممارسة التَّأثير على الرّأي العام والسّياسة العامّة" (عباس، 2008: 84).

وتتحدّد وظيفة هذه المراكز في انتاج كمّ كبير من الأبحاث والدّراسات وأوراق السّياسات والاستشارات، الّتي تشكّل قاعدة معلوماتيّة وارشاديّة لصانع القرار الأَمريكيّ، بحيث يمكن أنْ تعينه في ضوء معطياتها وتوصياتها بتحديد موقفه وربما اتّخاذ قراره. كما تهدف هذه المراكز من ناحية أخرى، إلى التَّأثير بالرّأي العام، عبر المنشورات لزيادة الوعي بين عموم المواطنين وَصُنَّاع القرار بمزايا تنفيذ مجموعة معيّنة من الخيارات السِّياسيَّة، إضافة إلى الدَّفع باتّجاه قبول وتبني خيارات تؤيّدها في مجال السّياسة الخارجيّة والعلاقات الدّوليّة. ورغم أنّ بعض المراكز تقدم نفسها بوصفها مؤسّسات مستقلة أو حياديّة، لكنّها في واقع الحال ليست كذلك، فمعظمها يخدم توجهّات سياسيّة معينة، سواء أكانت هذه الجهات حكوميّة رسميّة أو جهات خاصّة.

ويمكن إدراك مدى الاهتمام الّذي تحظى به هذه المراكز في الولايات المتَّحدة الأَمريكيَّة بالنّظر إلى أنَّه من بين (4500) مركز هو عدد مراكز الدِّراسات والأبحاث حول العالم، هناك ما يقارب (2000) منها تتخذ من الولايات المتّحدة الأمريكيّة مقرًّا لها (عباس، 2008: 90).

ويقول ريتشارد هاس، مدير دائرة التَّخطيط السِّياسيِّ في وزارة الخارجيَّة الأسبق، إنَّ مؤسّسات الفكر والرأي توفّر فوائد رئيسيّة؛ فهي: "تولّد تفكيرًا جديدًا لدى صانعي السّياسة الأمريكية، وتوفّر خبراء للعمل في الحكومة والكونغرس، وتؤمن لصانعي السّياسة حيّزًا لإيجاد تفاهم مشترك حول الخيارات السِّياسيَّة المختلفة، وتثقف المواطنين الأَمريكيين عن العالم" (شمسين، وخليل، والعبدالله، 2008: 237).

وتعود نشأة مراكز الدِّراسات في الولايات المتَّحدة الأَمريكيَّة إلى بداية القرن العشرين، حيث بدأت مراكز الدِّراسات بالظُّهور بالتَّوازي مع صعود الولايات المتَّحدة الأَمريكيَّة كقوَّة عالميَّة، وجاء ظهورها استجابةً للدّعوات والمطالبات المتزايدة بجعل عمل الحكومة عملًا مؤسّسيًّا، ومتوائمًا مع أحدث النّظريات الاقتصاديّة والسّياسيّة. وقد تمكّنت هذه المؤسّسات من فرض حضورها وتأثيرها منذ عقد العشرينات، كما هو الحال بالنّسبة لمؤسسة كارنيغي لأبحاث السّلام العالمية.

واستمرَّ صعود مراكز الدِّراسات والأبحاث وانتشارها بالتَّزامن مع الصُّعود والتَّفوق الأَمريكيّ عقب انتهاء الحرب العالميَّة الثَّانية. وما أدَّى إليه ذلك من بروز تحديّات واجهت صانعي السّياسة الخارجيّة الأَمريكيَّة زادت من حاجتهم إلى المعلومات والاستشارات. وهنا لعبت هذه المراكز والمعاهد دورًا رئيسيًّا في الحياة السّياسيّة الأَمريكيَّة بسبب تلبيتها حاجة المسؤولين إلى المعلومات والتّحليلات والاستشارات. كما ويرجع سبب نشاط وانتشار مراكز الأبحاث في الولايات المتّحدة إلى وفرة المعونات الماليّة الّتي تقدّمها المنظّمات ذات التّوجّهات المتباينة.

وتُعدُّ مؤسسة "كارنيغي" للسَّلام العالميّ، أقدم مراكز الدِّراسات الأَمريكيّة، وقد تأسّست عام 1910م، ثم معهد "هوفر" للحرب والثّورة والسّلام، وتأسّس عام 1919م، ومعهد البحوث الحكوميّة، تأسّس عام 1916م ثم اندمج لاحقًا عام 1927م مع معهدين آخرين ليشكلا مركز الدّراسات الشَّهير، معهد بروكينغز، المتخصّص في الأبحاث والدِّراسات في مجال السِّياسة الدَّوليّة، وهو مركز أبحاث ليبرالي ومصدر لتزويد الحزب الدّيمقراطي الأَمريكيّ بكثير من الآراء والأفكار والكوادر.

في المقابل ظهرت مؤسسة "أمريكان انتربرايز"، والّتي تأسّست عام 1943م كمؤسسة أبحاث خاصة هدفها الدّفاع عن النّظام الرّأسمالي وعن مصالح الشّركات الكبرى، قبل إن تتنوّع وتتوسّع لاحقًا مجالات اهتمامها، وتعدّ إحدى القواعد الفكريّة الرّئيسية للحزب الجّمهوريّ، وأهمّ المصادر الّتي تزوّده بالكوادر والأفكار، وممّا يدلّ على مدى تأثير هذه المؤسسة انضمام اثنين وثلاثين من أعضائها إلى رئاسة ريغان بعد توليه منصب الرّئاسة عام 1981م (عباس، 2008: 83).

وبعد الحرب العالميّة الثّانية بدأ يظهر نوع من المراكز الرّسميّة وشبه الرّسميّة، الّتي ارتبطت بعلاقة مع الحكومة الأَمريكيّة إمَّا من خلال تلقي التَّمويل المباشر من إحدى أجهزة الدَّولة، أو عبر تعاقد إحدى الأجهزة الرّسمية مع هذه المراكز للقيام ببحث في مجال معين مقابل تمويل هذا البحث، وهو ما يؤكد على عدم استقلاليّة هذا النّوع من المراكز. ومن أشهر هذه المؤسّسات مؤسسة "راند"، الّتي تأسّست عام 1948م كمؤسسة غير ربحيّة تتلقى التّمويل من سلاح الطّيران الجّويّ، وهي تحتلّ مكانة خاصّة بين مراكز الأبحاث الأَمريكيّة بسبب علاقتها الخاصّة بالبنتاغون. وتبنّت المؤسّسة منذ تأسيسها مهمة مساعدة الدَّولة في حماية المصالح الأمنيّة، ونشرت دراسات في تحليل النّظم ونظريّة اللعبة والتّفاوض الاستراتيجيّ ومفهومي الرّدع والاحتواء، وشكّلت هذه المفاهيم الأساس الّذي بنت عليه الولايات المتّحدة سياستها الخارجيّة طيلة سنوات الحرب الباردة.

وأعطى نجاح "راند" الدّافع لظهور مجموعة من المراكز المرتبطة بالحكومة الأَمريكيَّة، فظهرت مجموعة جديدة من مؤسسات الأبحاث المتعاونة مع الحكومة مثل معهد "هدسون" الَذي تأسّس عام 1961م، و"المعهد الأوروبيّ" عام 1968م، وهدف كليهما لدراسة أفكار السّياسة العامّة وتقديم المشورة والإرشاد لتغيير السّياسات في حالة فشلها في تحقيق الأهداف المرجوّة منها.

أما أشهر وأقدم مراكز الدّراسات الرّسميّة فهو مركز الكونغرس للخدمات البحثيّة، والّذي يرجع تأسيسه إلى العام 1914م وانشئ بغرض تقديم دراساته مباشرة إلى الكونغرس الأمريكيّ، وتتركّز اهتماماته على قضايا السّياسة الخارجيّة والعلاقات الدّوليّة، ويقوم بتحضير الإجابات عن الأسئلة الّتي يطرحها أعضاء الكونغرس، كما يقوم بتدقيق المعلومات الواردة من قبل جماعات الضّغط. إضافة إلى مكتب محاسبة الحكومة الّذي تأسّس عام 1921م الّذي يقدّم خدمات التّدقيق والتّقييم والتّحقيق للكونغرس (زواوي، 2015: 29).

ومع بداية السّتينات من القرن الماضي، ظهر نوع جديد من مراكز الدّراسات المرتبطة بجماعات المصالح المختلفة، عرفت باسم "مؤسسات المصالح"، وتحوّلت هذه المؤسّسات من الدّور الاستشاري إلى ممارسة الضّغط على الإدارة الأَمريكيّة لدفعها إلى تبنّي سياسة معينة، فتولّت مهمّة دفع صانع القرار الأَمريكيّ لتبنّي الآراء والمواقف والتّصوّرات الّتي تؤيدها حول قضية معينة. ومن بين أبرز مؤسسات هذا الجيل: مركز الدّراسات الاستراتيجيّة والدّوليّة، الّذي تأسّس عام 1962م، ومؤسسة "التراث"، التي تأسّست عام 1972م، وهي مؤسسة أبحاث يمينيّة محافظة، هدفت للتّمهيد للفكر اليمينيّ المحافظ للسَّيطرة على السِّياسة العامَّة للدَّولة وعودة الجمهوريين المحافظين لاستلام الحكم، بعد تراجع الاتّجاه المحافظ على إثر الانسحاب من الفيتنام، وقد ساهمت في نجاح ريغن للوصول إلى السّلطة عام 1981م (عباس، 2008: 99).

ومن أشهر أمثلة هذا النّوع من المراكز معهد واشنطن لسياسة الشّرقِ الأدنى الّذي تأسّس عام 1985م بمبادرة من قبل لجنة العلاقات الأَمريكيَّة الإسرائيليَّة "الإيباك"، وقد أصدر هذا المركز تقريرًا عام 2000م بعنوان "الملاحة وسط الأنواء: أمريكا والشّرق الأَوسطِ في القرن الجديد"، شارك فيه اثنين وخمسين مسؤولًا شغل سبعة منهم مناصب عليا في إدارة بوش، شدّد التّقرير على التّمسك بالحلف مع "إسرائيل" ودعوا إلى "التَّعامل مع الدَّول العربيّة المعتدلة ومواجهة الدّول المتطرّفة" (شمسين، وخليل، والعبدالله، 2008: 242).

كما ظهر منذ الثّمانينيات نوع آخر من مراكز الدِّراسات عرفت باسم "مراكز الإرث السّياسيِّ"، والّتي ارتبطت بأسماء رؤساء أو سياسيين بارزين سابقين وهدفت للعمل على تكريس إرثهم السِّياسيِّ، ومن أهمّها: مركز كارتر، ومركز نيكسون للسَّلام والحريّة.

وتصاعد دور مراكز الدِّراسات بعد هجوم الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) عام 2001م، مع اتّجاه صانعي القرار للبحث عن تفسيرات للهجوم فتحوّلوا بأنظارهم للمراكز البحثيّة، وبدورها عملت المراكز على إمداد الإدارة الأمريكية بخبراء السّياسة والمحللين الّذين وجدوا طريقهم لوسائل الإعلام وأصبحوا يتمتّعون بظهور إعلاميّ أوسع.

وكتعبير عن مدى تأثير مراكز الدّراسات اليمينيّة على إدارة الرّئيس جورج بوش الابن آنذاك، يلاحظ وجود عدد من أسماء كبار مسؤولي إدارته ممن عملوا في مراكز الدِّراسات هذه، مثل نائب الرّئيس ديك تشيني، وبول أونيل وزير الخزانة، اللذان عملا سابقًا كباحثين بمركز أبحاث "أمريكان انتربرايز" اليمينيّ المعروف، وهو المركز الّذي عمل فيه أيضًا "ديفيد فروم" كاتب الخطابات للرّئيس جورج بوش الابن. إضافة إلى تأثير معهد "مشروع القرن الأَمريكيّ الجّديد"، والّذي كان قد أصدر عام 1997م دراسة بعنوان "اختراق نظيف: استراتيجيّة جديدة لحفظ أمن المملكة"، والمقصود بالمملكة "إسرائيل"، وقد أعدّ الدّراسة فريق من "المحافظين الجّدد" برئاسة "ريتشارد بيرل"، الّذي شغل

منصب رئيس مجلس السّياسات الدّفاعيّة في إدارة بوش، ومن أعضاء هذا الفريق أيضًا: دوغلاس فيث، وكيل وزارة الدّفاع لشؤون السّياسات في إدارة بوش الابن، ودَعَت الدّراسة إلى إسقاط النّظام العراقيّ ومن ثمّ بناء تحالف يحاصر سوريّة ويمهّد لرسم خريطة جديدة للشّرق الأَوسط، وقد بقيت التّوصيات دون تنفيذ حتّى عام 2003م (شمسين، وخليل، والعبدالله، 2008: 245).

ومع نهاية عهد بوش، أصدر معهد راند للدِّراسات عام 2007م دراسة موسعّة، بعنوان "بناء شبكات الاعتدال الإسلاميّ"، دعت إلى ضرورة تبنّي الولايات المتَّحدة الأَمريكيَّة استراتيجيّة جديدة إزاء الشّرقِ الأَوسطِ تقوم على دعم وبناء وإقامة علاقات مع التّيارات الإسلاميَّة الّتي تتبنّى رؤى عصريّة تتوافق مع القيم الليبرالية الأمريكيّة، وبناءً على ذلك توجّه الرَّئيس باراك أوباما منذ بداية رئاسته إلى تقديم خطاب جديد، أطلقه في زياراته إلى منطقة الشَّرق الأَوسطِ، يقوم على التَّقارب مع النّسخة المعتدلة من الإسلام، وبعد اندلاع أحداث "الرَّبيع العربيّ"، تبنّت واشنطن سياسة تقوم على القبول بحكم التّيارات الإسلاميّة المعتدلة، بعد نجاح بعضها في الوصول للحكم، وإقامة العلاقات معها.

وتتبع مراكز الدِّراسات آليات محدّدة للتّأثير على السّياسة الخارجيّة الأَمريكيّة، من تشجيع الباحثين المرتبطين بهذه المعاهد على تقديم المحاضرات في كبرى الجّامعات، إضافة إلى تقديم شهادات في اللجان التّشريعية بالكونغرس، يضاف إلى ذلك مساهمتها في صياغة برامج المرشحين للمقاعد النّيابيّة والرئاسيّة، وتكثيف الظّهور الإعلاميّ لأعضائها في وسائل الإعلام وكتابة المقالات في الصّحف واسعة الانتشار، والعمل على نشر أبحاثهم في مجلات الدّراسات.

كما تحرص هذه المراكز على الانخراط الفعال في العمليّة السّياسية من خلال قبول أعضاءها المناصب الرّسميّة في الوزارات والإدارة الفدراليّة، وهو ما يطلق عليه سياسة "الباب الدّوّار" والّتي تعني أيضًا أنَّ المسؤولين يعودون للعمل في المراكز بعد انتهاء مهامهم، ومن ثمّ

انتظار العودة من جديد مع قدوم الإدارات الجديدة. كما تحرص المراكز على توجيه دعوات لصانعي القرار، بما في ذلك أعضاء مجلسيْ الكونغرس، للمشاركة في ندوات خاصّة ومغلقة وتزويدهم بملخّصات سياسيّة ودراسات حول موضوعات السّياسة الخارجيّة (عباس، 2008: 113).

أمّا أهمّ أسباب فعاليّة وقوَّة هذه المراكز، فتتلخّص في التّركيز القويّ على الدّوائر الصّغيرة نسبيًا من أعضاء الكونغرس والإدارة الأَمريكيَّة، إضافة إلى تمتّعها بدعم ماليّ مستقرّ من هيئات خيريّة ومن شبكة واسعة من المتبرعين. وممَّا زاد من قوّة تأثيرها ازدياد نفوذ وحضور وسائل الإعلام والّتي تتأثر بدورها بمراكز الأبحاث هذه.

الفصل الرَّابع

تأثير الكونغرس على السِّياسةِ الخارجيَّة الأَمريكيَّة في الحَربِ على العراقِ عامي 1991م و2003م

الفصل الرَّابع

تأثير الكونغرس على السِّياسةِ الخارجيَّة الأَمريكيَّة في الحَربِ على العراق عامي 1991م و2003م

يتمتّع الكونغرس الأَمريكيّ بسلطات تمكّنه من منح التّخويل أو الاعتراض على قرارات الرّئيس الأَمريكيّ الخارجيَّة، وخاصّة قرارات إعلان الحرب، لما يرتبط بهذه القرارات من تكاليف ماديّة وبشريّة، وما تخلّفه من تبعات وآثار مستقبليّة، فضلًا عن الاستبداد بالسّلطة. إذ لا زالت الذّاكرة الأَمريكيَّة الّتي خلّفتها الحرب الفيتناميّة، ولا تزال ما خلّفته من تكاليف ماديّة وخسائر كبيرة في الأرواح ماثلة في ذهن النّخبة السّياسية الأميركيَّة. إلَّا أنّه بقي هناك اتّجاه يتطلّع لشنّ الحروب من جديد واستعادة مكانة الولايات المتّحدة الأمريكية الدّوليّة، وقد تبلور ذلك بشكل أساسيّ في إطار التّيار الّذي عرف بـ "المحافظون الجّدد"، والّذين كان أتباعه الأكثر ميلًا للتَّوصيّة بدخول الحروب عند كلّ محكّ.

ومع انهيار جدار برلين عام 1989م وبداية تفكّك الكتلة الشّرقيّة وبداية نهاية الحرب الباردة، والشّعور بقرب تحقيق الانتصار النّهائي على ما أطلق عليه رونالد ريغان "امبراطوريّة الشّر"، بدت الفرصة مواتية للتّبشير عن قيام "النّظام العالميّ الجّديد" (New World Order)، والّذي هو نظام عالميّ أحاديّ القطبيّة تحت قيادة الولايات المتّحدة الأَمريكيّة. وفي هذا السياق، قد وجدت الإدارة الأمريكيّة في حين مسالة العراق فرصة مواتية للتّأكيد على ميلاد هذا النّظام الجديد. وتضافرت وراء القرار مصالح عدّة، منها التّحكم بنفط الخليج العربيّ، فضلًا عن المصالح الّتي يمكن أن تحققها شركات السّلاح إذا ما اندلعت الحرب ضدّ العراق.

تطلّبت مقتضيات صياغة القرار ومنح الشّرعية له، المرور عبر الكونغرس، ولضمان تمريره، لجأ الرّئيس بوش الأب إلى جملة من أساليب التَّضليل، وحجب المعلومات، لكن بقي الدّاعم الأهمّ له هو وجود قرار من مجلس الأمن يخوّل بتوجيه ضربة للعراق في حال عدم الانسحاب من الكويت خلال فترة المهلة، ما أعطاه سند وداعم في المواجهة الدّاخلية مع الكونغرس.

أما الحرب التّي شنّتها الولايات المتّحدة الأَمريكيَّة عام 2003م، فجاءت ضمن سياق جديد، مع رفع شعار الرّئيس جورج بوش الابن، "الحرب على الإرهاب" في أعقاب أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) 2001م، فكان الحرص على أن تكون الحرب تحت هذا الشّعار، وما هو جاء عبر ادّعاء وجود ارتباط بين النّظام العراقي السّابق وتنظيم القاعدة. وخلافًا لحرب العام 1991م، لم تحظَ حرب العام 2003م بقرار دولي يمنحها الشّرعية، فكان دور الكونغرس هو منح شرعيَّة داخليّة لها، جرى الاستناد عليها واستخدامها في تبرير الحرب باعتبارها أنَّ الدّفاع عن أمن الولايات المتّحدة لا يقتضي وجود الشّرعيّة الدَّوليّة. وكما الحرب السّابقة، كانت حرب عام 2003م مرتبطة بمصالح وأهداف أخرى، من النّفط، إلى مصالح شركات السّلاح، إلى أمن "إسرائيل"، وهو ما تأكّد مع تبيّن زيف الادّعاءات الّتي تمّ تبرير الحرب بها. إلّا أنّ التّكاليف الكبيرة الّتي كانت بالأرواح والمعدّات، سرعان ما تراكمت خلال السّنوات اللاحقة دفعت الكونغرس لإعادة الحسابات من جديد والدّفع باتّجاه انجاز قرار انسحاب القوات الأمريكيّة من العراق.

تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأوَّل: دور الكونغرس في قرار الحرب على العراق عام 1991م.

المبحث الثَّاني: دور الكونغرس في "شرعنة" الحرب على العراق عام 2003م.

المبحث الأوَّل

دور الكونغرس في قرار الحرب على العراق عام 1991م

بعد أفول النّفوذ البريطانيّ من منطقة الشّرق الأوسطِ وتحديدًا بعد أزمة السّويس عام 1956م، ومع تبلور وظهور مبدأ الرّئيس الأَمريكيّ، دوايت أيزنهاور، بضرورة ملئ الفراغ النّاشئ عن هذا الانسحاب، سعت الولايات المتّحدة الأَمريكيّة إلى توطيد نفوذها في منطقة الشّرق الأوسطِ فعقدت معاهدة حلف بغداد عام 1955م، وكان العراق الملكيّ ركنًا أساسيًّا في المنظور الاستراتيجيّ الأَمريكيّ للمنطقة.

ولكن، وعلى إثر انقلاب العام 1958م والإطاحة بالنِّظام الملكيّ في العراق، وما تبع ذلك من استلام السّلطة من قبل قيادات وأحزاب ذات توجهات قوميّة واشتراكيّة، وخصوصًا بعد استلام حزب البعث للسّلطة في تموز (يوليو) عام 1968م، إذ تبلورت نظرة أمريكيّة جديدة للعراق باعتباره دولة ثوريّة متطرّفة تهدّد المصالح الاستراتيجيّة الأَمريكيّة؛ فهي تهدّد بالسّيطرة والتّحكم على المخزونات الهائلة من النّفط، الّذي هو شريان الحياة الصّناعيّة والاقتصاديّة للغرب. ومن ناحية أخرى، وبسبب مواقفه المتشدّدة من بعض الدّول الغربيّة وفي مقدمتها الولايات المتّحدة الأمريكيّة، كان يُنظر للعراق باعتباره الدّولة الّتي تشكّل تهديدًا للأنظمة الحليفة والصّديقة لها في منطقة الخليج العربيّ.

ومنذ ذلك الحين بدأت ترسم خطط عديدة للتّعامل مع العراق. ويشير أستاذ العلاقات الدّولية، عبد القادر محمّد فهمي، إلى أنَّ "الاهتمام العالميّ بالنّفط ازداد في مرحلة السّبعينيات، بسبب أسعاره الرّخيصة آنذاك، وفي تلك المرحلة تضاعفت أهمية منطقة الخليج العربي، حيث كان اعتماد أوروبا على النّفط القادم من الخليج العربيّ يقدر بنسبة 65%، فيما وصلت نسبة اعتماد اليابان عليه إلى نحو 80%. وهنا جاء العام المفصليّ، عام 1973م، مع وقوع حرب تشرين الأوّل

(أكتوبر)، وقرار "الأوابك" (OAPEC) بتوظيف سلاح النّفط في مواجهة الولايات المتّحدة الأَمريكيَة وأوروبا بغرض دفعها باتّجاه الضّغط على "إسرائيل" للانسحاب من الأراضيّ المحتلّة عام 1967م، كما جاء في العام ذاته قرار تأميم النّفط العراقيّ مما تبقى من حصص الشركات الأمريكية والبريطانية. كلّ ذلك ضاعف من الاهتمام الدوليّ، الأمريكيّ خاصّة، بمنطقة الخليج العربي، ولفت انتباههم إلى ظهور أهميَّة العامل النّفطيّ، إذا ما استثمر من قبل العرب" (صحيفة حفريات، 2019/12/5م، عبد القادر الطّائيّ: العرب لا يفهمون طبيعة السّياسة الأَمريكيَّة).

في هذا السّياق جاء تقرير لجنة الطّاقة والموارد الطّبيعية في مجلس الشُّيوخ عام 1979م، ليؤكّد على الحاجة الأميركيّة للنّفط حتّى نهاية القرن العشرين والمطالبة بوضع سياسة أمريكيّة لحماية دول الخليج الموالية من احتمالات الخطر عليها، وتحديدًا من العراق. وهنا بدأ أعضاء الكونغرس بوضع أوراق تحذّر من ذلك من ضمنها ورقة بعنوان "العراق كقوّة إقليميّة تهدّد دول الخليج العربيّ"، والّتي تضمّنت تحذيرًا من احتمال إقدام العراق على عمل عسكري باحتلال الكويت، أو السُّعوديَّة، بناءً على وجود خلافات حدوديّة ونزاع على مصادر النّفط الحدوديّة. إثر ذلك بدأت ترسم في وزارة الدّفاع الأَمريكيّة خطط مقترحة لغزو المنطقة خوفًا من احتمالات حجب النّفط القادم منها (بكري،1991: 72)

في ضوء ذلك، وتحديدًا عام 1981م، أرسلت الإدارة الأمريكيّة بعثة تقصيّ الحقائق إلى منطقة الشّرق الأوسطِ التي ترأسها السيناتور برادلي من أجل الحصول على معلومات في المجالات السّياسيّة والعسكريّة والاقتصاديَّة في المنطقة. كما درست البعثة الاحتياجات النّفطيّة الأمريكيّة والأوربيّة خلال عشرين عاماً. وأعّدت تقريراً أكد على أهمية نفط الخليج العربي للدول الصناعيّة الغربيّة وضرورة ضمان استمرار تدفق الإمدادات النّفطية لها، مع الحفاظ على الأسعار الّتي تقبل بها الولايات المتّحدة (بكري، 1991: 95).

ومن ناحية أخرى، عقدت لجنة العلاقات الخارجيّة في مجلس النّواب الأمريكيّ أكثر من خمسة وعشرين جلسة سريّة في الأعوام (1983–1985م)، ورفعت تقارير إلى الإدارة الأمريكيّة تدفع باتّجاه السّيطرة على الأوضاع في منطقة الخليج العربيّ، بهدف تحقيق ما عجزت عنه الولايات المتّحدة خلال فترة السّتينات، بسبب مناوأة الرّئيس المصريّ في حينها، جمال عبد النّاصر، للمخطّطات الأمريكيّة. لكن بعد حرب تشرين الأوّل (أكتوبر) 1973م بدأ العمل على استمالة الرّئيس المصريّ محمّد أنور السّادات بفضل سياسة وزير الخارجيّة الأمريكيّ هنري كيسنجر الّتي دفعت بالرّئيس السّادات في حينه بتنفيذ سياساتها في المنطقة، لكن بقي هناك قلق لدى بعض المؤسّسات الأمريكيّة من تنامي القوّة العسكريّة العراقيّة في بداية الثّمانينات، كما عقدت لجنة الطّاقة في مجلس الشّيوخ بداية الثّمانينات أكثر من تسعة عشرة جلسة لمناقشة السّياسة الأمريكيّة وآثارها على منطقة الخليج العربيّ، وراحت تطالب الإدارة الأمريكيّة بالتّدخل العسكريّ لبسط الهيمنة والنّفوذ الأمريكيّ في منطقة الخليج العربيّ الّتي استندت في كافّة مطالبها إلى النّفط كهدف لا ينبغي ترك أيّ قوّة في المنطقة تهدّد تدفّقه إلى الولايات المتّحدة (هيكل، 2003: 46).

وبعد توليه سلطات الرّئاسة عام 1981م، جاء إعلان الرّئيس الأمريكيّ رونالد ريغان مؤكّدًا على أنَّ الولايات المتّحدة الأمريكيَّة "لن تسمح بسقوط السُّعوديَّة في أيدي أي جهة أجنبيَّة أو أقليميَّة يمكن أنْ توقف تدفّق البترول السّعوديّ إلى الغرب "(إسماعيل، 2019: 356). ولعلّ هذا التّحديد للسُّعوديَّة هو ما يفسّر دوافع الرّئيس جورج بوش الأب لاحقًا أمرَ إرسال القوّات الأَمريكيَّة بحجّة الدّفاع عن السُّعوديَّة وليس الكويت.

قبل ذلك، شهدت منطقة الخليج العربيّ تغيّرًا على مستوى كبير من الخطورة، ألا و هو اندلاع الحرب العراقيَّة الإيرانيّة عام 1980م، وكانت التَّوصيات والتّوجهات الأمريكيّة خلال الحرب تتمحور حول السَّعي إلى تغذية أسباب الصّراع بين العراق وإيران، وإطالة أمد الحرب بينهما لتحقيق

أهداف عدَّة منها: عدم إتاحة الفرصة لأيّ من القوّتين للانفراد في تقرير أمن الخليج العربيّ، واستنزاف موارد الدّولتين العسكريّة والاقتصاديّة أطول أمد ممكن، وصرفها عن تهديد المصالح الأمريكيّة والصّهيونيّة في المنطقة (بكري، 1991: 76).

في هذا السّياق، جاء تقرير لجنة تقصّي الحقائق في الكونغرس الّذي أكَّد على أنَّه ليس من مصلحة الولايات المتّحدة الأمريكيّة أنْ يحقق أيّ من الطّرفين انتصارًا على الطّرف الآخر في هذه الحرب. وأنَّ من مصلحة الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة العمل على تحقيق ذلك الهدف من خلال إمداد الدَّولتين بالأسلحة الّتي تحتاجها وإقناع الدّول الغربيّة بالتّعامل العسكريّ مع الدّولتين أيضًا. وأشار التّقرير أيضًا إلى أنَّه في حال تكافؤ القوّتين طيلة مدّة الحرب فسيجعل ذلك الدّول الخليجيّة تفكر جديًّا في حماية مصالحها الأمنيّة. وأضاف التّقرير أنَّه إذا مال الميزان العسكريّ لصالح العراق وانتصر عسكريًا على إيران، فإن القيادة العراقيّة ستفرض قوّتها العسكريّة على دول المنطقة، وهذا يتعارض مع المصلحة الأمنيّة الأمريكيّة. ونصح التّقرير بأن تكون الأسلحة الّتي ترسل إلى الدّولتين ضعيفة بالقدر الّذي يضمن استمرار الحرب وعدم حسمها عسكريًّا (بكري، 1991م:77).

ولعل ما يؤكّد صحّة هذا التّوجّه الأمريكيّ ما جاء في فضيحة "إيران كونترا" عام 1985م، والّتي تضمّنت صفقات أمريكيّة هدفها مساعدة إيران ودعمها بالسّلاح. وتعبيرًا عن ذلك أيضًا، جاء تصريح الرّئيس الإسرائيلّي في حينه، حاييم هرتسوغ: "إنّ العناصر الّتي تبعث على الاطمئنان في إسرائيل هي استمرار الحرب العراقيّة الإيرانيّة"، كذلك تصريح إسحق رابين الّذي قال: "إنَّنا سعداء لهذا التمزّق الّذي يخدم الوضع الاستراتيجيّ الإسرائيليّ" (مبارك، 2006: 11).

بعد نهاية الحرب العراقيّة الإيرانيّة عام 1988م، أخذت بعض النّخب الفكريّة والسّياسية في أمريكا و"إسرائيل" تدرك جيّدًا مدى خطورة خروجه منتصرًا فيها، بعد قبول إيران بقرار وقف إطلاق النّار (598) الصَّادر في العشرين من تموز (يوليو) 1987م، والّذي أصبح نافذًا في الثّامن من

آب (أغسطس) 1988م. كان الانطباع السَّائد لدى دوائر صناعة القرار داخل "إسرائيل"، والولايات المتَّحدة، أنَّ العراق أصبح يمثّل قوّة عسكريّة لها ثقل ووزن مؤثّر في منطقة الخليج العربيّ، الأمر الّذي يشكّل تهديدًا لأمن "إسرائيل" ومصالح الولايات المتّحدة الأمريكيّة النّفطيّة في هذه المنطقة (عبد القادر، 2018: 56).

وانطلاقًا من هذا الإدراك، بدأت الإدارة مع الكونغرس بوضع خططها من أجل تحجيم العراق من جديد ومشاغلته عن إعادة إعمار بنيته الدَّاخلية، والحدّ من أيّ طموحات وتوجهات قوميّة، وخصوصًا ما يتعلَّق بالقضيَّة الفلسطينيَّة، دون إهمال ما تقتضيه المصلحة بالحفاظ على توازن القوى في منطقة الخليج. وظهر عدد لا بأس به من التَّصريحات والدِّراسات الرّسميّة لمسؤولين أمريكان حول التّضخيم من قوّة العراق العسكريّة، وهنا نذكر على سبيل المثال تصريح مدير وكالة المخابرات المركزيّة الأمريكيّة، أنّ "الاتّحاد السّوفيتي ليس مركز اهتمامنا الوحيد، وإنّما الاهتمام منصب أيضًا على انتشار الأسلحة المتطورة والأسلحة الصَّاروخيّة"، وقصد بها بالتّحديد المنظومة الصّاروخية المتطورة الّتي كان العراق قد امتلكها وطوّرها خلال سنوات الحرب (إسماعيل، 2019: 337). وفي هذا السّياق، جاءت عملية اغتيال "جيرالد بول" من قبل أجهزة الموساد، في بروكسل عام 1990م، وهو المسؤول آنذاك عن تطوير مدفع بابل العملاق.

وتبعه تقرير رفعه الجنرال الأمريكيّ، نورمان شوارتسكوف، في تشرين الثّاني (نوفمبر) 1988م، إلى هيئة الأركان الأمريكيّة جاء فيه إّن "أسوأ ما يمكن أن يحدث هو أن يستولي العراق على آبار النّفط في السُّعوديَّة قبلنا"، ووصف جيش العراق بأنَّه "رابع اقوى جيش في العالم"، وثمّ جاءت شهادة شوارتزكوف أمام لجنة القوات المسلّحة التّابعة لمجلس الشّيوخ، وأكّد فيها أنّ "القيادة المركزية الأمريكيّة تتوقع أنْ يشكّل العراق تهديدًا عسكريًّا للدّول الأضعف والأكثر محافظة في

مجلس التَّعاون الخليجيّ". وفي 11 تشرين الأوَّل (أكتوبر) 1989م صرحّ شوارتزكوف معلنًا أنّ "الولايات المتَّحدة ستهب لإنقاذ الكويت إذا ما تعرّضت لهجوم" (هلال، 1991: 95).

وفي شهر كانون الثّاني (يناير) عام 1990م أعدّت المخابرات المركزيّة الأمريكيّة تقريرًا أكّدت فيه على أن قوّة العراق العسكريّة تنامت عما كانت علية قبل دخوله الحرب مع إيران إلى أكثر من خمسة أضعافها، وأشار التّقرير إلى أنّ "هذه القوّة المتصاعدة لا تهدّد أمن "إسرائيل" فحسب، بل وأمن كافّة الدّول المجاورة للعراق" (بكري، 1991: 131).

وتحضيرًا للحرب، وبهدف تهيئة رأي عام محليّ وعالميّ ضدّ العراق، صدر تقرير أمريكيّ عن حقوق الإنسان في العراق حمّل هجوم وانتقاد واسع للحكومة العراقيّة، تبنّت على إثره لجنة الشّؤون الخارجيّة في الكونغرس قرارًا بإدانة العراق (هيكل، 1992: 244). ومن ثمّ جاءت زيارة وفد الكونغرس الخماسيّ في 12 نيسان (أبريل) 1990م، للتّأكد من امتلاك العراق للأسلحة البيولوجيّة، والتقوا الرّئيس العراقيّ صدّام حسين، حيث أكّد لهم عدم امتلاكها، وأنّ العراق يوافق على جعل منطقة الشّرق الأوسط منزوعة السّلاح النّوويّ، وتأكيدًا منه على عدم وجود أيّ نيّة لدى العراق لتطوير وامتلاك أسلحة غير تقليديّة.

وردًّا على هذا التّأكيد، صرّح جون ماكين، عضو مجلس الشّيوخ، في 20 نيسان (أبريل) 1990م أنّ "العراقيين يحاولون منذ عشر سنوات الحصول على القدرات النّووية ويجب إفهام العراقيين بأنّنا سنمارس كل الخيارات بما فيها الخيار العسكريّ لإيقاف هذا التّهديد" (بكري، 1991: 148).

وقبل دخول العراق للكويت بأسبوع، التقت السّفيرة الأمريكيّة في بغداد، أبريل غلاسبي، بالرّئيس العراقيّ صدّام حسين، والّذي قدّمت فيه إشارة ضمنيّة بعدم تدخّل الولايات المتّحدة الأمريكيّة في النّزاعات الحدوديّة بين العراق والكويت. وهو ما اعتبر من الجانب العراقيّ بمثابة

ضوء أخضر للمباشرة بالعمليّة العسكريّة في الكويت، وبذلك تكون الولايات المتّحدة ساهمت بخلق إيحاءات للدّفع تجاه الحرب (عبد القادر، 2018: 171).

على صعيد آخر، كان للوضع الاقتصاديّ تأثيرات كبيرة على اتّخاذ إدارة الرّئيس الأمريكيّ جورج بوش الأب قرار الحرب على العراق عام 1991م؛ فحين اعتلى بوش الرّئاسة كان في ذهنه الوضع الاقتصاديّ الدّاخليّ والخارجيّ للولايات المتّحدة، من ازدياد نسب الفقر والبطالة، والّذي كان قد المّ به خلال توليه منصب نائب الرّئيس ريغان (1981–1988م)، ورئيس لجنة إدارة الأزمات (1981–1986م) (إسماعيل، 2019: 325).

وازداد اهتمام بوش بالعامل الاقتصاديّ على إثر تصاعد العجز في الميزانيّة العامة للولايات المتّحدة ووصوله عام 1988م إلى (155) مليار دولار، مع توقّعات بوصوله إلى (269) مليار عام 1991م. كذلك فيما يتعلّق بالعجز التّجاري الخارجيّ واحتمالات تضاؤل النّمو الاقتصاديّ من (3.1%) في عام 1989م إلى (2.5%) في عام 1990م. فضلًا عن تزايد نسب البطالة وأعداد العاطلين عن العمل والّتي وصلت إلى (20) مليون أمريكيّ. كل ذلك أسهم في تشكيل انطباعات قويّة بأنّ الحرب ضدّ العراق يمكن أن تساهم في إيجاد حلول لهذه المشاكل.

وبعد أفول الحرب الباردة، وانهيار الاتّحاد السّوفيتي والكتلة الشّرقيّة كان لا بدّ من رفع شعار جديد عن أخطار جديدة، تستوجب رفع معدلات الإنفاق العسكريّ من جديد، وذلك ارضاءً لضغوط شركات السّلاح، الّتي تستوعب أعداد كبيرة من العاملين، فأيّ تراجع في أرباحها يعني تسريح جيش من العاملين، وبالتّالي لا بدّ من الحفاظ على معدلات التّسلح حول العالم على ما هي عليه ضمانًا لاستمرار مصالح وأرباح هذا الشّركات ذات المساهمة الكبيرة في الاقتصاد الأمريكيّ (إسماعيل، 2019: 329).

وبقدر تعلّق الأمر بموضوع النّفط كمادة استراتيجيّة للولايات المتّحدة الأمريكيّة، قُدّمت لبوش تقارير عديدة تنذر من احتمال تزايد الحاجة الأمريكيّة للنّفط نهاية التّسعينات بشكل أكبر، باعتبار أن بعض الأقطار النّفطية في أفريقيا وآسيا مهددة بنضوب نفطها، وأن ما يزيد من تحذيرات مشكلة الطّاقة أن الولايات المتّحدة نفسها سوف تعاني نقصًا في مخزونها النّفطيّ. وهو ما حصل فعلًا مع تراجع معدل الإنتاج النّفطي للولايات المتّحدة الأمريكيّة من نحو ثمانية ملايين برميل في اليوم عام 1990م إلى ستّة ملايين برميل في اليوم عام 2000م، في مقابل ارتفاع معدل استهلاكها من النفط من نحو سبعة عشر مليون برميل لليوم إلى قرابة عشرين مليون برميل للنّفط في اليوم عام 2000م (The Oil Drum, 6/2/2013, Why is US Oil Consumption Lower? Better Gasoline Mileage?).

وعلى صعيد آخر، تشكل مسألة "المغامرة الخارجيّة" أو "افتعال قضيّة" تستحقّ التّحديّ الأمريكيّ، عامل أساسي في صناعة القرار السّياسي الخارجيّ للرّئيس الأَمريكيّ، وكما يقول ويليام كراو، رئيس هيئة الأركان المشتركة الأسبق، "كلّ رئيس أمريكيّ يتوجّب عليه المغامرة خارجيًّا خلال مدّة إدارته كي يصبح رئيسًا عظيمًا بنظر الأمريكيين". ومضمون هذه المغامرة هو حاجة كل رئيس أمريكي لخصم أوّ عدو يؤكّد نفسه أمامه ويفرض إرادته عليه (هيكل، 1994: 216).

وفي حالة الرّئيس بوش الأب فإنه لم يرَ خصمًا أمامه بعد تداعي الاتّحاد السّوفيتي، فحاول صياغة جملة المتغيرات الدّوليّة المتشكّلة في حينه، تحت يافطة جديدة هي "النّظام الدّولي الجّديد"، ليسوّغ اتّخاذ مواقف الدّفاع عن أهداف توصف بالعالميّة، وتؤكد القيادة المنفردة للولايات المتّحدة الأمريكيّة على الصّعيد العالميّ.

وبالإضافة إلى جملة العوامل هذه، بقي العامل الثّابت المتمثّل بـ "إسرائيل"، محددًّا فاعلًا في التّأثير على الإدارة والكونغرس باتّجاه استهداف العراق. وعبّر عن ذلك نورمان شوارزكوف، قائد قوات التّحالف، في مقابلة مع إذاعة جيش "إسرائيل" حين قال إنّ "الحرب الّتي خاضها رجالنا في

منطقة الخليج ضد صدام حسين كانت من أجلكم، وقد عمل الرّجال على تحطيم عدوكم، العدو الرّئيس في المنطقة لكم" (اسماعيل، 2019: 327).

وكان دور اللوبي الصّهيونيّ في أمريكا كبيرًا في تحريض الإدارة والكونغرس للتّوجه إلى الحرب، عبر تعطيل أي جهد لحل أزمة الكويت سلميًّا. فكان ضغط "إسرائيل" واللوبي الصّهيونيّ إحدى الأسباب لرفض بوش جميع المبادرات السلميّة من جانب العراق. ومنها المبادرة الّتي قدّمت بعد عشرة أيَّام من دخول الكويت والّتي ربطت بين انسحاب العراق من الكويت والتّقدم على صعيد حلّ القضايا الإقليميّة، وبالأخصّ القضيّة الفلسطينيّة (أبو علي، 1995: 476).

وعند الوصول إلى مرحلة صياغة قرار الحرب من قبل الإدارة الأَمريكيّة وتمريره على الكونغرس، واجه الرّئيس بوش تحدّي الموافقة عليه من قبل أعضاء مجلسيْ الكونغرس. وهنا لجأ إلى استخدام وسائل متنوّعة من أجل ضمان ذلك، فسعى بدايةً إلى استغلال حالة الكونغرس، وغيابه في عطلته السّنويّة، سعيًا منه لتجاوز ما يشترطه قانون سلطات الحرب عام 1973م من تمرير قرار الحرب وإرسال الجنود على الكونغرس لأخذ مشورته وموافقته، فقام بدايةً بإرسال عشرة آلاف جندي إلى السعودية في آب (أغسطس) 1990م، ثم قام بفرض حصار بحريّ على العراق، وكل ذلك تمّ دون مشورة الكونغرس.

كما لجأ بوش إلى وسائل أخرى، من عقد اللقاءات الشّخصيّة بأعضاء الكونغرس، لإقناعهم بالقرار بشكل فرديّ، إضافة إلى محاولة تضليل أعضاء الكونغرس بمعلومات كاذبة، كما في التّقرير الّذي أطلعهم عليه والّذي تضمّن الإشارة إلى إساءة معاملة العراقيين للأمريكان والبريطانيين المعتقلين في الكويت، وفقًا لتعبيرات التّقرير (وودورد، 1991: 223).

ولجأ بوش إلى استخدام لوبي البيت الأبيض للضّغط على أعضاء الكونغرس، وبخاصّة العناصر البارزة فيه كـ "توم فولي"، رئيس مجلس الشّيوخ المؤقّت ورئيس مجلس النّواب، من أجل

تشويه صورة العراق عبر الحديث عن انتهاكات يرتكبها الجيش العراقي في الكويت، بما يبرر شنّ الحرب ضده. وقام بإرسال ديك تشيني، وزير الدّفاع؛ لإجراء المحادثات مع قادة الكونغرس، وهو الّذي يتمتّع بعلاقات متميّزة معهم وبخاصّة مع الجمهوريين، حيث توثّقت علاقته معهم حينما تولّى منصب رئيس موظفي البيت الأبيض في عهد الرّئيس ريغان (إسماعيل، 2019: 348).

وعندما تقرّر شنّ الحرب على العراق، شكّلت الإدارة الأمريكيّة صندوق عالميّ لتمويل الحرب، من قبل حلفاء أمريكا الغربيين والتّابعين في الخليج العربيّ. وجاء الجزء الأكبر من التّمويل عن طريق دول الخليج؛ وذلك لتفادي سلطة الجيب الّتي يمتلكها الكونغرس، وتقليل اعتماد الرّئيس على الكونغرس في اتّخاذه لقرار الحرب، وتفادي سلطته وقيوده على بعض القرارات الرّئاسيّة، وخصوصًا قرار الحرب (هيكل، 2003: 239).

كما ولجأ بوش لوسائل الإعلام، فحاول توظيفها لتضليل الرّأي العام الأمريكيّ وتوجيهه باتّجاه تأييد ودعم قرار الحرب. فكانت التّغطية الإعلاميّة المتعلّقة خاضعة لمراقبة وزارة الدّفاع الأَمريكيَّة، بحيث أصبحت قناعة الفرد الأَمريكيَ أنّ الحرب على العراق هي مصلحة أمريكيّة. وشملت الحملة الإعلاميّة بثّ أكاذيب على العراق، ومن أشهرها ما أعلنه بوش بنفسه، كقضية إعدام (312) طفلًا كويتّيًا أخرجتهم القوات العراقية من الحاضنات لغرض شحنها إلى بغداد، ومن ثم قامت ابنة السّفير الكويتيّ بعرض أمام أعضاء الكونغرس كشاهدة، لتثبت الحقائق فيما بعد عدم صحّة الادّعاء (إسماعيل، 2019: 351).

وعلى المستوى القانونيّ، حاول بوش تسويغ قرار الحرب بالاستناد إلى القانون الدّولي، وذلك رجوعاً إلى المادّة (51) من ميثاق الأمم المتّحدة، الّتي تنصّ على: "ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص من الحقّ الطّبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدّفاع عن نفسها إذا اعتدت قوة مسلّحة عليها". (ميثاق الأمم المتَّحدة، موقع الأمم المتّحدة). وهو ما لم يكن متحقّقًا في حالةِ

العراق والولايات المتَّحدة؛ لأنَّه لم يوجد على إقليمها أو مؤسّساتها أو جنودها أو أي شيء آخر يتّصل بسيادتها ما يمثل اعتداءً من قبل العراق. أمّا فيما يتعلّق باعتداء العراق على إحدى الدول في الخليج العربيّ، فإنه لا وجود لمعاهدات دفاع تربط الولايات المتّحدة بأيّ من دول الخليج العربيّ، أما المعاهدات والتّفاهمات السّريّة فلا تسوّغ التّدخل العسكريّ، ذلك أنّ القواعد القانونيّة الّدولية لا تتقيد بالمعاهدات السّريّة غير المعلنة، فهي لا تكتسب شرعيتها القانونيّة الدّوليّة.

وسعيًا لاكتساب الشّرعيّة القانونيّة الدّولية، تمّ اللجوء إلى صياغة قرار من مجلس الأمن هو القرار (678)، الصّادر في 1990/11/29م، وتضمّن نصّ القرار نقطتين بارزتين: الأولى تتمثل في إعطاء العراق مهلة إضافيّة للانسحاب من الكويت لتفادي نشوب الحرب. وتتمثل الثّانية في إباحة استخدام الوسائل الضروريّة لدعم وتنفيذ قرارات المجلس وإعادة السّلم والأمن الدّوليين لنصابها في المنطقة. وطالب القرار دول العالم أن تقدم الدّعم اللازم لتنفيذ القرار (أبو علي، 1995: 550).

والملاحظ، أنّ الظّاهر من القرار أنّه جاء للتّعبير عن حسن نيّة من المجتمع الدّوليّ، عبر إعطاء العراق مهلة مدّتها (45) يوم للانسحاب الّتي نصّ عليها القرار، وهذا ما جاء بخلاف إرادة الولايات المتّحدة الأمريكيّة، إلّا أّنها تغيّرت بضغط من الحكومات السّوفيتية والفرنسيّة والبريطانيّة. وقد تعزّز القرار عبر سعي الأطراف الدّوليّة لإيجاد مخرج سلميّ، بما فيها زيارة الأمين العام للأمم المتّحدة، خافيير بيريز دي كويار، إلى بغداد، ولكن الولايات المتّحدة حرصت على إضعاف هذه الحلول الدّبلوماسيّة عبر حصرها الخيارات المعروضة على العراق بالاستسلام أو الحرب (أبو علي، 1995: 551).

إلّا إنّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة قدَّمت مبادرة للسّلام مفاجئة، خلافًا لما أبدته من تشدّد، وجاءت المبادرة الأمريكيّة عبر اقتراح الرّئيس الأمريكيّ استعداده لمقابلة وزير الخارجيّة العراقيّ،

طارق عزيز، في واشنطن في العاشر من كانون الأوّل (ديسمبر)1990، ومقابلة وزير الخارجيّة الأَمريكيّ، جيمس بيكر، الرّئيس العراقيّ في بغداد.

وكانت المبادرة تهدف إلى تخفيف الصّورة المتشكّلة لدى الرّأي العام حول أسلوب الولايات المتّحدة في معالجة أزمة الخليج وما اتّسم به من تصلّب أظهرها بمظهر الحريص على الحرب، والطّرف المعرقل لجميع الحلول السلميّة. كما جاءت المبادرة سعيًّا من الإدارة الأمريكيّة لإقناع الدّيمقراطيين في الكونغرس والرّأي العام الأمريكيّ بأنّ الإدارة الأمريكيَّة قد بذلت كل ما بوسعها من أجلِ الحلِّ السّلمي وتفادي خيار الحرب (الدباغ، 1993: 378).

ومع اقتراب موعد نهاية المهلة، أمر بوش بإرسال قوات إلى السُّعودية في الأسبوع الأوَّل من عطلة الكونغرس، وجاء هذا الإجراء بخارج السِّياق المعتاد لعمل الكونجرس، بحجّة الدفاع الفوريّ الوقائيّ عنها، وإن كان ذلك من دون موافقة الكونغرس، إلّا أَّن معارضة الكونغرس لهذا الإجراء غير المعتاد جاءت بعد الانتهاء من العطلة، ولا سيّما من قبل الدّيمقراطيين، بسبب تقديراتهم بأنّ الحرب تكلّف الولايات المتّحدة خسائر بشريّة تقدّر بآلاف الجنود، بالإضافة الخسائر الماديّة المتوقّعة الّتي تجنى من أموال دافع الضّرائب الأمريكيّ، قدّروها بأنّها تصل إلى مليار دولار يوميًّا.

وانطلاقًا من موقف الرّفض، عقد أعضاء الكونغرس عدَّة جلسات استماع مفتوحة للرّأي العام الأمريكيّ عبر شاشات التّلفزيون وعلى الهواء مباشرة، فتحدّث النّائب "آلدي جاكوبس" أنّه حصل على تقرير من وكالة المخابرات المركزيّة الأمريكيّة يقدّر أن خسائر الولايات المتّحدة في الحرب قد تصل إلى ثلاثين ألف قتيل، وأنّه في اللحظة الّتي تندلع فيها الحرب فإن سعر البترول سوف يقفز إلى مائة دولار للبرميل (هيكل، 1992، 491).

في المقابل، أعلن بوش أن الهدف من إرسال القوّات هو لأغراض دفاعيّة عن السّعوديّة، وليست هجوميّة، أيّ للهجوم على العراق وتدميره، إلّا أنَّ الحقيقة هي أنَّ الإدارة الأَمريكيَّة كانت

تعدّ لمسرح العمليّات من الناحية الفعليّة، ولهذا زاد عدد القوات المرسلة إلى (200) ألف جندي آخر، ودون استشارة الكونغرس، مستغلًّا انهماك الكونغرس في التَّحضير لانتخابات المجلسين.

وبعد انتهاء انتخابات الكونغرس، قام بوش بإرسال أكثر من (400) ألف عسكري إلى الخليج، وعندئذٍ لم يعد الادّعاء بأنّ المهمة دفاعيّة مقبولًا، وازدادت معارضة الكونغرس للرّئيس، فنصح حينذاك هنري كيسنجر بوش بأخذ موافقة الكونغرس من أجل الدّخول إلى الحرب، وأيّده في ذلك كبار مستشاريه، فتحرك بوش لأخذ موافقة الكونغرس، وادّعى أنّ الانقسام داخل الولايات المتّحدة سيزيد من قوة صدّام حسين وجرأته.

حاول الكونغرس مقاومة ادعاءات بوش عبر تعبئة الرّأي العام ضدّ الحرب، وعبر عقد الجلسات العلنيّة، عقدت مع مسؤولين في الإدارة الأمريكيّة وخبراء حول الالتزامات الأمريكيّة تجاه الكويت، كما استنفر الكونغرس الخبراء في اللجان المهمّة في الكونغرس لمواجهة الرّئيس، وطلبوا عقد جلسات الاستماع كما حصل في استدعاء "إدوارد هيث"، رئيس وزراء بريطانيا السّابق للإدلاء بشهادة أمام لجنة القوّات المسلّحة لتوفير بديل عن الحرب، وجاء كل ذلك في سبيل محاولة تعبئة الرّأي العام. ولكن، وفي التّاسع من كانون الثّاني (يناير) أعلن الرّئيس بوش الأب عدم حاجته للكونغرس في شنّ الهجوم على العراق معزّزًا ادعائه، فقط استند في ذلك إلى قرار مجلس الأمن (678). في حين كثّف من ضغوطه الواسعة ووسائله بالاتّصال شخصيًّا بأعضاء مجلس النّواب بعدما أدرك بأنّ مسألة موافقة مجلس الشّيوخ معقّدة. وعلى إثر ذلك، وفي العاشر من كانون الثّاني (يناير) عقد مجلسا الشّيوخ والنّواب اجتماعًا لمناقشة ثلاث مشروعات قرارات لها علاقة بأزمة الخليج، الأوّل منها يخوّل الرّئيس بوش صلاحيّة العمل ببنود قرار مجلس الأمن الدَّولي رقم (678) لعام 1990م، وشنّ الحرب. أما مشروع القرار الثَّاني فيدعو إلى ضرورة تأجيل استخدام القوّة ضدّ العراق في الوقت الّذي يواصل فيه الرّئيس بوش بذل مساع دبلوماسيّة، وتنفيذ الحظر الاقتصاديّ

المفروض على العراق. أمّا مشروع القرار الثّالث فإنه يفضّل عدم استخدام القوّة في الوقت الحاضر، ويؤكّد من جديد إن الكونغرس هو وحده الّذي يمتلك صلاحية إعلان الحرب (إسماعيل، 2019: 359).

صوّت الكونغرس لصالح مشروع القرار الأوّل، الّذي صاغته وقدّمته الأقليّة الجمهوريّة في الكونغرس؛ إذ صوّت (52) شيخًا لصالح القرار مقابل (47) صوتًا ضدّه في مجلس الشُّيوخ، و(250) صوتًا مقابل (183) معارضًا في مجلس النّواب. في حين أخفق مشروع القرار الّذي تبنّاه الدّيمقراطيون والدّاعي إلى إفساح مزيد من الوقت للعقوبات الاقتصاديّة المفروضة على العراق حتّى تحدث الأثر المطلوب؛ حيث صوّت عليه وكانت النّتيجة الرّفض في مجلس الشّيوخ بأغلبيّة (53) صوتًا مقابل (46)، بينما رفضه مجلس النوّاب بأغلبية (250) صوتًا مقابل (183) (كلارك، 1993: 140).

وفي المقابل، سبق الموقف الأمريكيّ حراك دبلوماسيّ يهدف لاحتواء الأَزمة ومعالجتها للحيلولة دون وصولها إلى مستويات متقدّمة، أسهمت الإدارة الأمريكيّة في بلورتها. فمن بين الجهود الدّبلوماسيّة لحلّ الأزمة بين العراق والكويت، وعلى مستوى الإطار العربيّ، برزت جهود وتحرّكات الملك الأَردنيّ، حسين بن طلال، والّذي تنقّل بين عدد من العواصم العربيّة، ومهّد لعقد اجتماع عربيّ في جدَّة، جرى عقده في 31 تموز (يوليو) 1990م، ولم يتمخّض عن أيّ اتّفاق بسبب تصلّب الموقف الكويتيّ إزاء المطالب العراقيّة.

وأَمَّا على الصَّعيد الدَّوليّ، فجاءت المبادرة السُّوفيتيّة في تشرين الأوَّل (أكتوبر) 1990م، والّتي تضمَّنت عرضًا باحتفاظ العراق بكامل سيادته على حقل الرميلة وجزيرتيْ وربة وبوبيان، مقابل الانسحاب من سائر الأراضي الكويتيّة، ولكن الردَّ الأمريكيّ جاء سريعًا عبر وزير الخارجيَّة

بيكر الّذي أعلن بأَنّ هذا الحلّ غير مقبول، وأَنَّ الحلّ الوحيد هو الانسحاب من كامل الأراضي الكويتيّة (أبو علي، 1995: 487).

كما جاءت المبادرة الفرنسيّة في شهر أيلول (سبتمبر) 1990، وبدأت عبر اتّصالات سريّة من قبل إدغار بيزاني، مستشار الرّئيس ميتران، وتمثّلت في إسقاط ديون العراق للكويت، ووقف استخدام منابع النفط الحدوديّة من قبل الكويتيين، وإعطاء العراق ممرًّا طوليًّا بطول (15) كم على البحر وصولًا إلى جزيرة بوبيان، ووافق العراق على هذا العرض شريطة قيام فرنسا بضمان هذا التّعهد، مع ضرورة إظهار مساعي غربيّة لصالح الفلسطينيين وانسحاب "إسرائيل" من الأراضي الفلسطينيّة. ثم جاء مشروع القرار الفرنسي المقدّم في مجلس الأمن، غير أنّ المشروع قوبل برفض أمريكيّ، ممَّا دفع فرنسا إلى سحبه في 29 تشرين الأوَّل (أكتوبر) (أبو علي، 1995: 492).

ونتيجة للتّشدد في الموقف الأمريكيّ، اندلعت العمليّات العسكريّة لتحرير الكويت وبالتّالي، الحرب على العراق مع انتهاء المهلة، وبدأت في 17 كانون الثّاني (يناير) 1991م. وهي عمليّات قتاليّة لم تستهدف القوّات العراقيّة في الكويت وتعمل على إخراجها إلى مواقع ما قبل الثّاني من آب (أغسطس) وإنما استهدفت العراق بمعظم أجزاءه ونالت من بنيته التَّحتيّة. وعلى إثر ذلك، انهارت القوّات العراقيّة أمام قوّات التّحالف، ثمّ جاء إصدار القرار (686) الصّادر عن مجلس الأمن في الثّاني من آذار (مارس) 1991م، الّذي ألزم العراق بدفع تعويضات عن الخسائر النّاجمة عن أزمة الخليج، وتكليف عدد من القيادات العراقيَّة بالتّفاوض مع قيادات من قوى التّحالف بشأن الإجراءات الخاصّة بوقف العمليّات العسكريّة. وبعد مداولات، تمّ اصدار القرار (687) من مجلس الأمن، وكان بمثابة إعلان رسمي بانتهاء العمليّات العسكريّة في الكويت (أبو علي، 1995: 103).

في ضوء ما تقدّم، إنّ الكونغرس ولجانه المختلفة لم يكونوا على بُعْدٍ من المؤامرة في إشعال فتيل الحرب ضدّ العراق في عام1991م، إذ لم يكن دوره مقتصرًا على إصدار قرار شنّ الحرب

على العراق حسب سلطاته الدّستوريّة، بما في ذلك سلطته في إعلان الحرب، حيث رفعت لجانه العديد من التّقارير إلى الإدارة الأَمريكيّة في نهاية السّبعينات وبداية الثّمانينات تدفع باتّجاه السّيطرة على منطقة الخليج، وأكّدت على حاجة الولايات المتّحدة للنّفط من دول الخليج العربيّ، وعلى الرّغم من ذلك، كانت هناك اتّجاهات داخل الكونغرس رافضة للحرب على العراق عام 1991م، لكن الحملة الإعلاميَّة الّتي افتعلتها الإدارة الأمريكيَّة في حينه، من أجل خداع الرَّأي العام المحليّ والعالميّ، وتضليل المعلومات الّتي سوّقتها على الكونغرس ودور جماعات الضّغط، وخصوصًا الموالية لـ "إسرائيل"، كانت عامل ضغط ضدّ أيّ اتّجاه رافض للحرب داخل الكونغرس. من جهة أخرى، إنّ الكونغرس لم يكن منيعًا ضدّ توجّهات الرّؤساء في السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة، وهناك العديد من المشاريع غير المبرّرة في القانون الدّوليّ، خطط لها الكونغرس، ومنها على سبيل المثال، موقفه السّلبي من القضيّة الفلسطينيّة، وأيضًا الدّعم غير المحدود لـ "إسرائيل"، فمن خلال الكونغرس يتمّ تخصيص المساعدات الخارجيّة، الّتي أعطت "إسرائيل" أفضليّة استراتيجيّة على جميع جيرانها. أما بخصوص الحرب على العراق عام 1991م فقد أعطى شرعيّة داخليّة لدخول الحرب عبر امتلاكه سلطة إعلان الحرب وسلطة تمويل العمليّات العسكريّة. ويبدو أن الكونغرس كان مهيّئًا بشكل مسبق لتقبّل هذا الأفكار واتّخاذ قرار الحرب الّذي جاء مواتيًا مع الظّروف الّتي مرّ بها العراق ومنطقة الخليج العربيّ.

المبحث الثَّاني

دور الكونغرس في "شرعنة" الحرب على العراق عام 2003م

قرار الحرب على العراق في آذار (مارس) 2003م سبقه سياق تاريخيّ وتطوّر للأحداث، إذ لو عدنا إلى القرار رقم (661) الصّادر عن مجلس الأمن في السّادس من آب (أغسطس) 1990م، بعد أيام من دخول العراق إلى الكويت، والّذي تضمّن عقوبات اقتصاديّة على العراق، بهدف إجبار القيادة العراقيّة على الانسحاب الفوريّ من الكويت. إلّا أنّ سريان العقوبات استمر في التّعامل مع العراق حتّى بعد انتهاء العمليّات العسكريّة في السّادس والعشرين من شباط (فبراير) عام 1991م، وذلك بحجّة عدم تعاون الحكومة العراقيّة مع لجان التّفتيش، حيث ابتدعت أكذوبة امتلاك العراق أسلحة دمار شامل، ما أدّى إلى أن تصبح عقوبات ذات طبيعة مزمنة امتدّت لسنوات عدّة، وبسببه عانى العراق من عجز في توفير احتياجاته من المواد الأساسيّة، بما في ذلك الغذاء والدّواء. وفي عام 1995م وافق العراق على قرار مجلس الأمن رقم (986) الّذي أُقرّ بموجبه برنامج النّفط مقابل الغذاء، الّذي سمح للعراق بتصدير جزء محدد من نفطه، والاستفادة من العائدات في توفير الاحتياجات الأساسيّة لشعبه.

كما شهدت مرحلة ما بعد حرب الخليج الثّانية تبلور استراتيجيّة "الاحتواء المزدوج" والّتي باشرت الولايات المتّحدة بتنفيذها منذ العام 1993م. وقد ابتكرها مساعد وزير الخارجية الأَمريكيّ، مارتين إنديك، وهدفت لاحتواء العراق وإيران في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، باعتبارهما دولتين معاديتين للولايات المتّحدة الأمريكيَّة، وذلك من خلال عزلهما دوليًّا وفرض الحصار الاقتصاديّ عليهما. كما تمّ تصنيف الدّولتين في حينه ضمن ما سمّي في حينه بـ "الدّول المارقة"، من قبل إدارة الرّئيس الأَمريكي، بيل كلينتون. ولكن سرعان ما أثبتت هذه الاستراتيجيّة فشلها في احتواء الدّولتين،

ما أدى إلى ضرورة إحداث تغيّرات في الاستراتيجيّة المتّبعة إزاء العراق، فجاء إقرار "قانون تحرير العراق".

في تشرين الأوّل (أكتوبر) 1998م، وقّع الرّئيس الأَمريكيّ بيل كلينتون على قانون تحرير العراق، وذلك بعدما وافق مجلسا الكونغرس، الشّيوخ والنّوّاب، على القانون بالإجماع. إذ جاء في حيثياته "أن تكون سياسة الولايات المتّحدة الأَمريكيّة داعمة للجهود الرّامية إلى تغيير النّظام في العراق. وأن تدعم الحركات والقوى المعارضة داخل العراق وخارجه". كما جاء في حيثيات هذا القانون أيضًا مزاعم تشير إلى أن نظام الحكم العراقيّ قد ارتكب خلال الفترة (1980–1998م) انتهاكات مخالفة لحقوق الإنسان والقانون الدوليّ، وأنه فشل في الامتثال إلى الالتزامات الّتي ترتبت عليه عقب حرب الخليج، وتجاهل قرارات مجلس الأمن الدوليّ.

إلّا أنّ ما تجدر الإشارة إليه هو أن الخلفيَّة الّتي اتكأ عليها هذا القانون، والّتي سيكون لها شأن فيما بعد، هو دراسة مقدمة من مؤسسة "القرن الأمريكيّ الجّديد" (The new American century) في حينه إلى الرّئيس الأمريكيّ كلينتون، وقعّ عليها أربعون شخصيّة، منهم ديك تشيني، ودونالد رامسفيلد، من أشهر الأسماء آنذاك ضمن تيار "المحافظين الجّدد"، وطالبت الرّئيس بشنّ الحرب على العراق. وعندما لم يستجب كلينتون للمذكّرة، قاموا بالضَّغط على الكونغرس عبر اللوبي الإسرائيليّ، وكانت النّتيجة صدور قانون "تحرير العراق" عن مجلسي الكونغرس بالإجماع (الجراد، 2004: 69).

وإثر ذلك، وفي السّادس عشر من كانون الأوَّل (ديسمبر) 1998م، أعلن الرّئيس الأمريكيّ بيل كلينتون، ورئيس الوزراء البريطاني توني بلير، بدء عملية "ثعلب الصَّحراء" العسكريّة ضدّ العراق، وبتعاون مشترك ما بين القوّات الأَمريكيّة والبريطانيّة. استهدفت العمليّة مواقع حيوية في العراق، واستمرت أربعة أيّام من عمليّات القصف الجويّ.

جاءت عملية "ثعلب الصّحراء" على خلفية تقرير لرئيس بعثة التَّفتيش، ريتشارد باتلر، قدّمه إلى مجلس الأمن الدَّوليِّ في الرَّابع عشر من تشرين الثَّاني (نوفمبر) 1998م، اتّهم فيه العراق بعدم التَّعاون مع البعثة الأمميّة. وجاءت هذه العمليّة الّتي أقدمت عليها الإدارة الأمريكيَّة باتّجاه التّصعيد، دون الأخذ بطرق الحلّ. بمعنى الإدارة الأمريكيّة كانت تدير الأزمة مع العراق وفق قواعد اللعبة الصفريّة، للأخذ به إلى المواجهة العسكريّة.

تسببت عملية ثعلب الصحراء بتوتّر العلاقة بين الأمم المتّحدة والعراق، وأدّت إلى تقليص تعاون العراق مع برنامج التَّفتيش؛ إذ اعتبرت الحكومة العراقيّة أَنَّ ما يقوم به مجلس الأمن، الّذي تقف من ورائه الإدارة الأَمريكيَّة، هي سياسة هدفها إضعاف وإذلال العراق، ما دفع العراق إلى رفض التَّعاون مع فرق التَّفتيش لأنَّها لم تكن بالمستوى المهنيّ والحياديّ في التَّعامل معه. اغتنمت الإدارة الأمريكيّة رفض العراق عودة المفتّشين للتّرويج لوجوب تجريد العراق من برامجه العسكريّة، وهو ما استمَّرت به حتى غزو العراق عام 2003م (الجراد، 2004: 71).

في أيلول (سبتمبر) من عام 2000م، وقبيل انتخاب جورج بوش الابن رئيسًا للولايات المتَّحدة، قدّم المحافظون الجّدد، وعلى رأسهم ديك تشيني، ودونالد رامسفيلد، وولفوفيتز، مذكرة جديدة بعنوان "إعادة بناء القدرات الدّفاعية للولايات المتَّحدة". وتطرَّقت المذكّرة إلى خلاف الولايات المتّحدة الأَمريكيَّة مع نظام صدَّام حسين، وأكَّدت على أَنَّه يستدعي استمرار التَّواجد العسكريّ الأمريكيّ في منطقة الخليج العربيّ، لكنّها أشارت كذلك إلى أنَّ الأسباب الّتي تستدعي هذا التَّواجد تتعدّى إلى أسباب أخرى مثل التَّحكم في النّفط بمنطقة الخليج العربيّ، وكذلك ضمان أمن "إسرائيل" (الحسان، 2016: 50).

ازداد دعم الكونغرس الأَمريكيّ لاستخدام القوّة ضدّ العراق بعد الهجمات الإرهابيَّة في الحادي عشر من سبتمبر 2001م. واستمرّ هذا الدَّعم إلى أن صوّت الكونغرس الأميركيّ في تشرين الأوَّل

(أكتوبر) عام 2002م على تخويل الرَّئيس الأمريكيّ، جورج بوش، من أجل ممارسة تقديراته الخاصَّة حول الوضع في العراق، وهذا ما يعني ضمنًا إعطاء الرَّئيس سلطة تقديريّة في استعمال القوة العسكريّة ضدَّ العراق (محمود، 2013: 97).

وفي اجتماع مجلس الأمن القوميّ الأمريكيّ، بعد وقوع أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) 2001م، تقدم رامسفيلد بسؤال إلى بوش مفاده التَّساؤل حول سبب عدم مهاجمة العراق وعدم الاكتفاء في الهجوم على تنظيم "القاعدة". حيث إنّ رامسفيلد كان من المعتقدين بأنَّ الرَّئيس الأسبق، بوش الأب، قد أخفق في الإطاحة بنظام صدَّام حسين، عندما وافق على وقف إطلاق النار بموجب قرار مجلس الأمن (678) لسنة 1990م (الكبيسي، 2013: 164-165).

وكان من الأسباب الَّتي ساهمت في تعزيز هذا التَّوجّه، الّتغير في المنظور الاستراتيجيّ الأمريكيّ بعد أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) 2001م. وهو ما لخّصته وثيقة "استراتيجيّة الأمن القوميّ الأمريكيّ" (The national Security Strategy of the USA)، الصّادرة في تاريخ 2002/8/20م. وممّا جاء فيها، أنَّ الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة هي قوَّة عظمى، وليس لها أيّ منافس، ولا بدّ لهذا التّفوّق أنْ يستمرَّ ويزداد. واعتبرت أنَّه على الرّغم من انهيار الاتّحاد السّوفيتي، إلّا أّن العالم لا يزال غير آمن بسبب ظهور خطر جديد، متمثّلًا بالإرهاب الدَّوليّ. ودعت إلى ضرورة أن يكون للولايات المتّحدة الأمريكيّة دور أساسيّ في نشر الدّيمقراطية والليبراليّة حول العالم (جريش، 2003: 15).

وكان الرّئيس بوش منذ إعلانه الحرب على الإرهاب عام 2001م، قد أبدى رغبته في استخدام القوَّة العسكريَّة ضدَّ العراق. ولم يصل بوش لهذه القناعة بشكل مفاجئ وإنّما كان لفريق إدارته دور كبير في ذلك. إذ كان نائب الرئيس، ديك تشيني، يؤيد الحرب على العراق منذ العام

2001م بشكل علنيّ، وكان دائم الاتّهام للعراق بأنّه يمتلك ترسانة كبيرة من أسلحة الدَّمار الشَّامل (محمود، 2013: 102).

كما كانت مستشارة الأمن القومي الأمريكيّ، كونداليزا رايس، من كبار المؤيّدين للحرب على العراق، حتّى قبل أنْ تصبح في منصبها. فقد أوضحت رأيها فيما يتعلّق بالعراق في مقال لها بمجلة "الشّؤون الخارجيّة" (Foreign Affairs) عام 2000م بعنوان "تعزيز المصالح القوميّة"، وكان تأييدها كبيرًا لتغيير النّظام في العراق. وبعد توليها المنصب، عملت بشكل دؤوب على التَّأكيد المستمر للرّئيس والتّذكير بالمخاطر الأمنيّة المحتملة المتأتية من العراق (محمود، 2013: 103).

وبعد العمليَّات النّاجحة للقوات الأمريكيَّة في الحرب الأفغانيّة عام 2001م، ازدادت الميول لدى الإدارة الأمريكيّة من أجل توسيع نطاق الحرب على الإرهاب باعتبارها حربًا دفاعيّة مشروعةً ضمن استراتيجيّة "الحرب الوقائيّة" الّتي تبنّاها الرّئيس جورج بوش الابن لتبرير سياساته في مواجهة الدّول المعادية، وفي مقدّمتها العراق. كما وحدثت متغيّرات داخل الكونغرس، مهدّت لإعطاء الرّئيس قوّة وشرعيّة من أجل الدّفع باتّجاه الحرب، كان أبرزها انتخابات الكونغرس الّتي أجريت في شهر تشرين الثّاني (نوفمبر) عام 2002م، والّتي أسفرت عن فوز كبير للحزب الجمهوريّ، وإحكامه السيطرة على مجلسي الكونغرس. وكان ذلك بسبب حالة التّفويض الشّعبي الّتي حظي بها بوش من قبل الشّعب الأَمريكيّ منذ بداية حملته على الإرهاب. ومع الدَّعم الّذي قدّمته، أصبح للرّئيس بوش قدرة كبيرة على المناورة في قضايا السّياسة الخارجيّة، حيث لم تعد تقف أمامه معارضة داخل الكونغرس(الجراد، 2004: 127).

وفي التّاسع عشر من أيلول (سبتمبر) عام 2002م، قدّم بوش مسودّة قرار لمجلسي النّواب والشّيوخ، من أجل الحصول على تخويله الرّئيس باستخدام القوّة العسكريّة ضدّ العراق. وكان

المقصود من التَّشاور مع الكونغرس هو مرور القرار عبر تشريع قانونيّ، ووفقًا لما يقتضيه قانون سلطات الحرب (محمود، 2013: 97).

وأثناء المناقشات داخل الكونغرس حول مشروع قرار الحرب على العراق، ظهرت ثلاثة توجهات رئيسيّة حول مشروع قرار الحرب على العراق داخل الكونغرس، فكان الاتّجاه الأوّل منها، هو الأكثر تشددًا في تأكيده على ضرورة تغيير النّظام السّياسيّ في العراق، كجزء من الحرب المعلنة على الإرهاب، وحتَّى دون الرّجوع إلى مجلس الأمن، وباعتبار أنَّ العراق قد أخذ فرصته بالكامل من أجل تفادي التَّدخل العسكريّ، مع التَّحذير من أنَّ أيّ مماطلة في ضرب العراق ممكن أن تؤدّي إلى قيام العراق بتطوير قدراته العسكريّة، وخصوصًا الأسلحة غير التّقليديّة، وكذلك تطوير علاقته بتنظيم القاعدة. وتكوّن هذا التوجّه بشكل رئيسيّ من نواب الحزب الجّمهوريّ (محمود، 2013: 98).

أمّا الاتّجاه الثّاني، فطرح إمكانيّة اللجوء للخيار العسكريّ ضدّ العراق، ولكن على أنْ يتمّ ذلك بعد استنفاذ كلّ الخطوات الدّبلوماسيّة، باعتبار أنّه لا تزال هناك فرصة لإجبار العراق بالتّراجع عن طريق قرارات الأمم المتَّحدة. وأمّا الاتّجاه الثّالث، فرأى أصحابه أنّه ليس هناك أيّ دافع سياسيّ وأمني يدفع باتّجاه ضرب العراق، وأنَّ الرّئيس الأمريكيّ وإدارته لم يتمكّنا من إثبات أنّ العراق يشكّل خطرًا حقيقيًا على الأمن القوميّ الأمريكيّ (محمود، 2013: 99).

وكان للاتّجاهين الأوّل والثّاني تأييد كبير بالمقارنة مع الاتّجاه الثّالث، حيث رأت أكثريّة أعضاء الكونجرس أنّ خطورة النّظام العراقيّ مستمرّة ويمكن أن تتوسّع مع مرور الزّمن، لذلك لا يمكن استبعاد الحلّ العسكريّ في التّعامل مع العراق. وبناءً على ذلك، وافق مجلس النّواب في الثّامن من تشرين الأوَّل (أكتوبر) 2002م بأغلبيّة (296) صوتًا مقابل (133) على الحلّ

العسكريّ. أمَّا مجلس الشُّيوخ فقد صوّت في العاشر من تشرين الأوَّل (أكتوبر) بأغلبيَّة (77) صوتًا مقابل (23) معارضًا (محمود، 2013: 100).

أعطى القرار الرّئيس بوش سلطة إعلان الحرب على العراق تنفيذًا لقرارات مجلس الأمن الّتي تطالب العراق بالتّخلص من أسلحة الدّمار الشّامل. ولكن على أن تسبقها مراعاة الاعتبارات الخاصّة بتكاليف الحرب على العراق، بحيث يجب أن تكون كلفة الحرب أقل من مئة مليار دولار. كما يجب تحديد المغزى من مفهوم تغيير النّظام، وكذلك الإشارة إلى خطّة ما بعد الحرب، والحيلولة دون أن تكون الحرب سببًا في تمدّد النّفوذ الإيرانيّ بالمنطقة (محمود، 2013: 101).

ومع حسم قرار الحرب ونقله إلى التّدويل في مجلس الأمن، كان الهدف المعلن بحسب الإدارة الأمريكيّة هو استمرار العراق بتطوير أسلحة الدّمار الشّامل، وعدم تعاون القيادة العراقيّة في تطبيق قرارات الأمم المتّحدة، وعدم التّعاون مع لجان التّفتيش. كما ادّعت أنَّ هناك علاقة بين العراق وتنظيم القاعدة الإرهابيّ. وبالتّالي فإنّ العراق يشكّل خطرًا على أمنِ واستقرار العالم.

وحاولت الإدارة الأمريكيَّة شرعنة قرار الحرب من باب استمرار العراق بتطوير الأسلحة، عبر الاستناد إلى القرار (1441)، الصَّادر عن مجلس الأمن في الثَّامن من تشرين الثَّاني (نوفمبر) 2002م. والّذي تضمّن النّصّ على أنَّ "العراق كان ولايزال في حالة خرق جوهري لالتزاماته المنصوص عليها في القرارات ذات الصّلة، بما في ذلك القرار(687) لسنة 1991م، ولا سيّما بامتناعه عن التّعاون مع مفتشي الأمم المتّحدة والوكالة الدّولية للطّاقة الذّريّة" (القرارات الّتي اتّخذها مجلس الأمن في عام 2002م، موقع الأمم المتّحدة).

وقبل موافقة الكونغرس على إصدار قرار يخوّل الرّئيس بشنّ الحرب، اشترطت لجنة الاستخبارات في مجلس الشّيوخ على وكالة الاستخبارات المركزيّة الأمريكيّة تقديم تقرير عن برنامج أسلحة الدّمار العراقيّ. وفي التّاسع من "أيلول" 2002م، صدر تقرير استخباري عن أسلحة الدّمار

الشّامل العراقيَّة، أكّد على امتلاك العراق أسلحة كيميائيّة، وأضاف بأنّ العراق إذا ما ترك دون رقابة فإنَّه ربَّما يطوّر سلاح نوويّ. واستند القرار إلى مؤشرات مثل شراء العراق ستين ألف أنبوب من الألمنيوم، إضافة إلى محاولات العراق شراء اليورانيوم من النّيجر. كما شمل التّقرير تصوّرًا عن الرّدّ المتوقّع من العراق على الحملة العسكريّة الأمريكيّة (الكبيسي، 2013: 180).

وقد صدر لاحقاً بعد الحرب تقرير عن لجنة الاستخبارات في مجلس الشّيوخ عام 2004م، حول المعلومات الاستخباريّة الّتي قدّمت في تقرير الاستخبارات المركزيّة، خلص إلى أنَّ استنتاجات وكالة الاستخبارات المركزيّة كانت مهولة ومبالغ بها. ويقول السّيناتور غراهام، الّذي كان عضوًا في لجنة الاستخبارات، في حديث له مع الكاتب الأمريكيّ، فنسنت يوغليوسي، في تشرين الثّاني (نوفمبر) 2007م: "إنّ النّسخة الّتي أرسلتها لي وكالة الاستخبارات لم تكن أكثر من دعاية وصرخة لشن الحرب بدون أي معلومات رصينة" (الكبيسي، 2013: 181).

وكان المبرّر الّذي استند إليه الكونغرس في قراره بالتّخويل بشنّ الحرب والّذي صدر في شهر تشرين الثّاني (نوفمبر) عام 2002م هو الحفاظ على الأمن القومي الأمريكيّ. حيث تضمّن القرار النّصّ على أنّ "الرّئيس مخوّل باستخدام القوّات المسلّحة للولايات المتّحدة الأمريكيّة متى ما قرّر، إن رأى ذلك ضروريًا لغرض الدّفاع عن الأمن القوميّ للولايات المّتحدة ضدّ التّهديد المتواصل الّذي يشكّله العراق". وهو ما أكّد عليه الرّئيس بوش، قبل شنّ الحرب بيوم، حين قدّم تقريرًا إلى الكونغرس في التّاسع عشر من آذار (مارس) 2003م، تحدّث حصرًا عن امتلاك العراق أسلحة الدّمار الشّامل. وهو ما فنّدته عمليات التّفتيش. (الكبيسي، 2013: 158).

ومع مرور السّنوات اللاحقة تبيّن زيف الادعاءات الأمريكيّة وعدم ثبوت أيّ منها حول امتلاك العراق لأسلحة الدّمار الّتي كانت الذّريعة الّتي تمسّكت بها ودافعت عنها الإدارة الأمريكيّة لشنّ الحرب على العراق، ليتبيّن فيما بعد أن الأهداف الحقيقيّة من وراء الحرب تمثّلت في أهداف

ومصالح أخرى؛ من السّعي لإحكام الهيمنة على سوق النّفط العالميّة، عبر ترسيخ السَّيطرة على منطقة الخليج العربيّ، وكذلك وصول الشّركات الأمريكيّة إلى احتياطات النّفط العراقيّة الّتي كانت محرومة منها. وكما كان من بين الأسباب الّتي دفعت للحرب أيضًا مساعي دعم الدّولار الأمريكيّ؛ حيث أن صدّام حسين كان قد اتّخذ قرارًا في العام 2000م باستعمال "اليورو" كعملة وحيدة وبديلة عن الدولار في تعاملات بيع النّفط العراقيّ. إضافة إلى أسباب تتعلق بتعزيز الأمن الإسرائيليّ وتفكيك النّظام والدّولة العراقيّة الّتي كانت تشكّل هاجّسا وتهديدًا بحسب تقارير الأمن القومي الإسرائيليّة. فضلًا عن ذلك كلّه وجد المحافظون الجّدد، في خيار الحرب فرصة جديدة للاستمرار في تأكيد أحاديّة القطب الأمريكيّ، وقدرته على فرض شروطه عبر التّدخل العسكريّ رغم المعارضة الدّوليّة (حسان، 2016: 49).

هذا إذا أخذنا في نظر الاعتبار أن الحرب يمكن أن تأتي بفوائد كبيرة لكبرى الشركات الأمريكية، وهذا ما حصل فعلاً. فعلى سبيل المثال حصلت شركة "لوكهيد مارتن"، عملاق التصنيع العسكري، والمستفيد الأكبر من الحرب، على عقود من البنتاغون بلغت قيمتها نحو (22) مليار دولار أمريكي في عام 2003م فقط (الألوسي، 2012: 230).

وبعد كل هذا التّمهيد وعمليّات الخداع والتّضليل، بدأت قوّات التّحالف بقيادة الولايات المتّحدة الأمريكيّة، بشنّ عمليّات الحرب على العراق تحت مسمّى عملية "تحرير العراق"، في العشرين من آذار (مارس) 2003م. وكان التّحالف الّذي شكّلته الدّول المشاركة في العمليّات العسكريّة مختلفًا عن التّحالف الّذي شُكِّلَ لخوض حرب الخليج الثّانية؛ حيث واجهت الولايات المتّحدة صعوبات جمّة في تشكيله بسبب الإحجام الدّوليّ عن الحرب، فقد عارضت العديد من الدّول بما في ذلك أكبر القوى الدّوليّة، بما في ذلك روسيا والصّين، وكذلك قوى دوليّة من أوروبا، باستثناء بريطانيا.

ولم تتمكّن الولايات المتّحدة الأَمريكيّة من الحصول على تأييد سوى عشرة دول فقط، شكّلت فيها القوّات الأمريكيّة والبريطانيّة نسبة 98% من القوّات المشاركة.

لا شكّ أن الحرب الأَمريكيّة على العراق شكّلت خرقًا صريحًا للشّرعيّة الدّولية؛ وذلك أنَّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة، خلافًا للالتزامات المفروضة عليها بمقتضى عضويتها في الأمم المتّحدة، تعجّلت بقصد واضح في قرار الحرب ولم تعمل بالمبدأ القانونيّ الّذي يفرض عليها حلّ الخلافات بالطرق السّلميّة وفقًا لميثاق الأمم المتّحدة. كما ضربت الإدارة الأمريكيّة بعرض الحائط كل الدّعوات الموجّهة من المجتمع الدّوليّ والرّأي العام العالميّ لاعتماد الحلّ السّلميّ في القضيّة (الهزاط، 2004: 17).

وقد صرّح الرّئيس الأمريكيّ، بوش الابن، مع انطلاق العمليّات العسكريّة، أنّه "كان في مقدور واشنطن أن تتشاور مع أعضاء مجلس الأمن الآخرين، إلّا أّنها لم تجد ضرورة لكسب موافقتهم". أمّا وزير الخارجيّة، كولن باول فقال: "يستطيع المجلس أن يفعل ما يشاء، وأن يجري مداولات أخرى، لكنّنا نملك السّلطة لفعل ما نراه ضروريًا". وبالتالي مثّلت هذه الخطوة توجّهات جديدة وسياقات عمل غير مسبوقة في ميدان العلاقات الدّولية، حيث تم تجاوز كلّ المعايير والضّوابط القانونيّة الدّولية لتحقيق أهداف وأغراض سياسيّة ومصلحيّة دفع ثمنها العراق شعبًا ودولة (فهمي، 2010: 170).

ومع انتهاء العمليّات العسكريّة بالغزو وثمّ الإعلان عن احتلاله في التّاسع من نيسان (أبريل) 2003م. وتلا ذلك تشكيل حكومة احتلال عسكريّ بقيادة بول بريمر، الّذي كان تحت التّبعية المباشرة لوزارة الدّفاع الأمريكيّة، واستمر انتشار القوّات العسكريّة الأمريكيّة في عموم العراق بعد انتهاء العمليّات العسكريّة.

ومرة أخرى يزجّ بالكونغرس في قضيّة العراق، ولكن هذه المرّة جاءت بعد احتلاله، وكانت القضيّة المثارة على مستوى الإدارة الأمريكيّة والمؤسّسة التّشريعية (الكونغرس) هي مسألة بقاء القوّات الأمريكيّة على أراضيه. حيث بدأت تظهر مطالبات بين أعضائه بسحب القوّات الأمريكيّة. وقد برزت ثلاث توجّهات داخل الحزب الدّيمقراطي بخصوص الانسحاب، الأوّل يتزّعمه النّائب جوزيف ليبرمان، ورأى استمرار التّواجد الأمريكيّ بالعراق، ومجموعة ثانية يقودها النّائب جون كيري، دعت للانسحاب بحلول عام 2007م، ومجموعة ثالثة تتصدرها النّائبة هيلاري كلينتون، تقف في منزلة بين المنزلتين بتأييدها بقاء القوات الأمريكية في العراق حتّى تكون الظّروف مواتية. في حين حاول الجمهوريين استخدام قضيّة العراق والحرب على الإرهاب لإقناع الأمريكيين بأنّهم الأقدر على حماية الأمن القومي الأمريكيّ، وبالتّالي لم يميلوا إلى طرح موضوع الانسحاب. وفي الانتخابات الرّئاسية الأمريكيّة لعام 2004م، تبنّى المرشّح الدّيمقراطي في حينه، جون كيري، ضمن حملته الانتخابيّة هدف العمل على إنسحاب جميع القوات الأمريكيّة من العراق (الكبيسي، 2013: 217). وتصاعدت هذه المطالبات بعد ارتفاع التّكاليف الماديّة للحرب، وكذلك زيادة أعداد القتلى والجرحى من الجنود الأمريكيين. فقد اعترفت وزارة الدّفاع الأمريكيّة في تقرير نقلته رويترز في تشرين الأوَّل (أكتوبر) 2005م، أنَّ عدد الجرحى بلغ (15,220) وأن حوالي (7,100) من بينهم أصيبوا إصابات بالغة تمنعهم من العودة إلى الخدمة (الآلوسي، 2012: 112).

وفي السّابع عشر من تشرين الثّاني (نوفمبر) 2005م، قدّم النّائب الدّيمقراطيّ، جون مورثا اقتراحًا بإعادة الانتشار للقوات الأمريكيّة في العراق بأقرب وقت ممكن، بحيث تصبح بمثابة قوات متأهّبة في القواعد الأمريكيّة بدول الجوار مثل الكويت. وفي نهاية عام 2005م قام الرّئيس الأمريكيّ بإلقاء خطاب طرح فيه خطّة بديلة بهذا الخصوص تحت مسمى "خطة تحقيق النّصر في العراق". وردًّا على هذا الخطاب، أيّدت زعيمة الأقلية الدّيمقراطيّة في مجلس النّواب نانسي بيلوسي

خطة زميلها، جون مورثا، لسحب القوّات (H.J.Res.73 - To redeploy U. S. Forces from Iraq, Congress.gov).

وشهدت تلك المرحلة زيادة حدّة الخلاف حول وضع جدول زمني للانسحاب من العراق. وكان موقف الجمهوريين، وهم الأغلبيّة آنذاك في الكونغرس، هو الاستمرار في معارضة ما أسموه "الانسحاب السّريع" من العراق. وهذه كانت رؤية الرّئيس بوش أيضًا.

وفي السّادس عشر من حزيران (يونيو) 2006م، صوّت مجلس النّواب بالموافقة على مشروع قرار غير ملزم بوضع موعد نهائي لانسحاب القوّات الأمريكيّة من العراق، بنسبة (256) مؤيد، مقابل (153) معارضًا. وردًّا على ذلك، أعلن زعيم الأغلبيّة الجمهوريّة في مجلس النّواب، جون بوينر، والّذي كان من أشدّ المعارضين لوضع موعد نهائي للانسحاب، أن: "تحقيق النّصر هو خيارنا الأوحد" (NBC News, House rejects Iraq withdrawal deadline, 2006/6/16).

وعلى مستوى الرّأي العام، أظهر استطلاع أجرته مؤسسة "بيو" (Pew) في شهر آب (أغسطس) 2006م، إن نسبة (48%) من الأمريكيين يفضلون الإبقاء على القوّات العسكريّة في العراق، بينما فضّل (46%)انسحاب القوّات. ولكن ثلث من يفضل عودة القوات فقط هم من يرحّبون بالانسحاب الفوري للقوات الأمريكيّة من العراق، وهو ما شكّل عامل ضغط على الدّيمقراطيين، حيث جاءت هذه النّسب في فترة الانتخابات النّصفيّة للكونغرس (Jacobson, 2010: 599).

وبعد انسحاب بعض القوات المشاركة في التّحالف، ومنها القوات الايطاليّة المرابطة في العراق، عام 2006م، بدأت حدة الضّغوطات الدّاخلية تزداد على حكومتي بوش وبلير من أجل وضع جدول لسحب قواتهم من العراق مما جعل أعضاء الكونغرس يفكرون بجديّة أكبر في

انسحاب قواته بلادهم (دي دبليو، 2006/5/13، انسحاب الجنود الإيطاليين من العراق يزيد الضغوط على قوآت التحالف).

وفي كانون الأوّل (ديسمبر) 2006م، أصدرت لجنة "بيكر – هاملتون"، الّتي ترأسها وزير الخارجيّة الأميركيّ جيمس بيكر، والسيناتور الدّيمقراطي، لي هاملتون، تقريرها النّهائي بخصوص وضع التّواجد العسكريّ الأَمريكيّ في العراق، وأوصت فيه بعدم تقديم التزام مفتوح بلا أجل محدد بالإبقاء على القوات الأميركيّة، ولم توصِ بوضع جدول زمني محدد للانسحاب من العراق، لكنها حددت عام 2008م موعدًا لسحب معظم القوّات. وأقرّت اللجنة بقدرة سوريّة وإيران على التّأثير في المشاركة بإرساء الأمن والاستقرار في العراق، وأوصت بمحاولة إشراكهم في ذلك. وفي السّابع والعشرين من آذار (مارس) 2007م، أقرّ الكونغرس قرارًا بسحب القوّات الأمريكيّة من العراق بحلول آذار (مارس) 2008م، لكن الرّئيس بوش اعترض على القرار، وفشل مجلس الشّيوخ في التّصديق عليه (الأشعل، 2010: 153).

وفي العام 2007م بدأت مؤشّرات الرّأي العام بخصوص الانسحاب بالتّحول، حيث أظهر استطلاع في نيسان (أبريل) 2007م أنّ معظم الأمريكيين يقفون إلى جانب الدّيمقراطيين في مجلس الشّيوخ في مواجهة الرّئيس جورج بوش حول مسألة سحب القوّات من العراق. حيث ذكرت شبكة "سي بي اس" التّلفزيونية الإخباريّة الأمريكيّة أنّ (64%) من العينة الّتي شملها الاستطلاع يفضلون وضع جدول زمني لسحب قوّاتهم من العراق بحلول عام 2008م.

وفي الثّاني عشر من تمّوز (يوليو) 2007م مرّر مجلس النّواب قرارًا بنسبة أصوات (223) مقابل (201)، نصّ على انسحاب القوّات الأمريكيّة من العراق، بحلول الأوّل من نيسان (أبريل) 2008م، لكنّه جوبه بالرفض من قبل مجلّس الشّيوخ.

وفي آذار (مارس) 2008م، قدّم النّواب الدّيمقراطيون خطّة عرفت باسم "خطة مسؤوليّة إنهاء حرب العراق". وتضمَّنت الخطة إيجاز التّدابير السّياسية الّتي تعهّد مرشحو الحزب الدّيمقراطي في الانتخابات الرّئاسيّة الأمريكيّة لاحقًا، في نهاية العام 2008م بتنفيذها. (The New York Times, 12/7/2007, Defying Bush, House Passes New Deadline (for Withdrawal From Iraq

بقيت جميع مشاريع القرارات هذه، في إطار المحاولات، ولم تفلح بالتَّوصل لقرار ملزم بسحب القوّات، لكنها ساهمت في الضَّغط على الإدارة الأمريكيَّة للمضيّ قدمًا باتّجاه التّوصل للاتفاقيّة الأمنيّة مع الحكومة العراقيّة، والّتي تمّ توقيعها في كانون الأول (ديسمبر) عام 2008م، وتضمّنت النصّ على الانسحاب التّدريجي للقوّات الأمريكيّة من الأراضيّ العراقيّة، بحيث تنسحب القوّات من المدن العراقيّة بحلول الثّلاثين من حزيران (يونيو) 2009م، وأن تنسحب جميع القوّات الأمريكيّة من كامل الأراضيّ العراقيّة بحلول نهاية العام 2011م، وهو ما تمّ في عهد الرّئيس الأمريكيّ، باراك أوباما.

وعلى هذا، فإن الكونغرس لعب دورًا كبيرًا في الحرب على العراق عام 2003م بالمقارنة مع موقفه من حرب الخليج الثّانية 1991م، وذلك يعود إلى أنَّ الحرب عام 1991م حظيت بشرعيّة وقبول دوليّ من مجلس الأمن، فكانت هناك قرارات دوليّة تدفع باتّجاه الحرب، ما شكّل في حينه عامل ضغط على أعضاء الكونغرس من أجل إعلان حالة الحرب تماشيًا مع الشّرعية الدّوليّة. في حين كان الهدف الأساسيّ من القرار الّذي اتّخذه الكونغرس عام 2003م هو "شرعنة" الحرب الّتي كانت تفتقر إلى أيّ قرار دوليّ صريح يجيز العمليّات العسكريَّة، بفعل رفض المجتمع الدَّوليّ للحرب، فكان قرار الكونغرس دافعًا كبيرًا للسّلطة التّنفيذيّة من أجل إكمال مخطط السّيطرة على العراق الّذي لم يتوقّف منذ 1991م، ولم يكن الكونغرس بعيدًا عنه، وذلك منذ إصدار قانون "تحرير العراق" عام 1998م.

إضافة إلى ذلك، هناك عدد من العوامل الّتي لعبت دورًا مهمًّا في دفع أعضاء الكونغرس باتّجاه إعلان حالة الحرب على العراق، تمثّلت في أنّ الإدارة الأمريكيّة لعبت دورًا كبيرًا في تضليل وحجب المعلومات عن الكونغرس، الّتي أصبحت وسيلة من أجل تسويق ما تريده الإدارة من أكاذيب إلى الكونغرس، وذلك لتغليف أهدافها السِّياسيَّة ضمن إطار قانونيّ وتمريره منه، كما نجد في تقرير وكالة المخابرات المركزيّة الأَمريكيَّة. إضافة إلى دور أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) الّتي غيّرت توجهات أعضاء الكونغرس، ودفعتهم للاعتقاد بأنَّ أيّ تأخير منهم في تفويض الرّئيس للحرب على العراق قد يحمّلهم مسؤوليَّة فشل سياسة الرَّئيس في مكافحة الإرهاب، ويكونون هم المسؤولين أمام الرّأي العام الأَمريكيّ.

الفصل الخامس

الخاتمة

الاستنتاجات

التّوصيات

أوّلًا: الخاتمة:

تنطلق السِّياسة الخارجيَّة الأَمريكيَّة من أسس ومنطلقات واقعيّة عقلانيّة وبراغماتيّة؛ فهي لا تقدم على اتّخاذ خطوة دون إخضاعها لحسابات المصلحة والرّبح المتوقّع، مع عدم إيلاء الاهتمام لنوعيّة الوسائل المتّبعة في سبيل تحقيق تلك المصالح. ومن هذه المنطلقات، تحددت سياسة الولايات المتَّحدة الأمريكيّة تجاه المنطقة العربيّة ومنطقة "الشّرقِ الأَوسطِ"، منذ بداية التَّدخل والنُّفوذ الأمريكيّ فيها، إذ جاءت بداية الاهتمام الأمريكيّ في الثّلاثينات من القرن العشرين بدافع البحث عن امتيازات من احتياطات النّفط المكتشفة مطلع القرن في منطقة الخليج العربيّ.

وخلال العقود التّالية، كان عامل النّفط والتّحكم بأسعاره وبسياسات الإنتاج عبر ضبط حجم الّصادرات، موجّهًا أساسيًّا للسِّياسة الأمريكيّة تجاه المنطقة، وهو ما تأكّد وترسّخ بعد حرب عام 1973م، على إثر القرار العربيّ بتقنين صادرات النّفط في حينه. فجاءت توصيات لجنة العلاقات الخارجيَّة للكونغرس عام 1979م بضرورة استمرار النّفوذ الأمريكيّ في المنطقة بغية ضمان تأمين الاحتياجات الأمريكيّة من النّفط بالأسعار المناسبة.

ويمثل جانب آخر، من المصالح الأمريكيّة بالمنطقة في مواجهة النّفوذ السوفيتيّ، حيث كانت حتّى فترة السّبعينات منطقة تنازع للنّفوذ بين القطبين العالميين، وخصوصًا بعد صعود عدد من الأنظمة الّتي اتّجهت للاقتراب من القطب السّوفيتيّ. وكان الالتزام بحفظ الأمن القوميّ لـ "إسرائيل" هو المصلحة الاستراتيجيّة الثّالثة الّتي عزّزت من الارتباط والحرص الأمريكيّ على إدامة الهيمنة والنّفوذ في المنطقة، حيث شكّل توجّه عدد من الأنظمة العربيّة للبناء والنُّهوض بدولها وتطوير منظومات من السّلاح غير التَّقليديّ عامل قلق زاد من الاندفاع نحو التّدخل لضمان تبديد هذا الخطر، وهو ما تحقّق في حالة مصر عبر جهود استمالة الرّئيس السّادات، لكن، في حالة

العراق، بقي ثني الدّولة العراقيّة عن التّوجهات القوميّة متعذّرًا عبر السُّبل النَّاعمة، وهو ما عزّز من الاندفاع أخيرًا نحو الخيار العسكريّ في التَّعامل مع صلابة مواقفه.

وقد تزامن مع انهيار الاتّحاد السّوفيتيّ وانتهاء الحرب الباردة، بروز عقيدة الرّئيس الأمريكيّ، جورج بوش الأب، في ترسيخ التّحوّل نحو النّظام العالميّ الجديدّ،

تضمن فيه الولايات المتّحدة زعامتها وقيادتها دون منازع، إلّا أًن هذا التّحوّل على الصّعيد العالميّ رافقته إشكاليّة على الصّعيد الإقليميّ، حيث تطوّرت الأحداث في منطقة الخليج العربيّ، الّتي قادت إلى انفجار أزمة العلاقات العراقيّة الكويتيّة، والّتي انتهت إلى احتلال العراق للكويت. وليس ثمة مبالغة في القول، ومن سياق تطوّرات الأحداث فيما بعد، إن الولايات المتّحدة ومعها "إسرائيل" وجدت في هذا الحدث فرصة مواتية لتحجيم مكانة العراق ومنعه من أن يلعب دور الدّولة القائدة في إقليمه، والمتحديّة للولايات المتّحدة الأمريكيّة، والتّطلع المتنامي لـ "إسرائيل" للهيمنة على المنطقة العربيّة، حيث تسارعت الأحداث لتطوير عمل عسكري دوليّ قادته الولايات المتّحدة لتدمير القوّة العسكريّة العراقيّة ومن ثم إذلال العراق عبر شروط حصار اقتصاديّ مهين دام ثلاث عشر عامًا لينتهي بغزو العراق واحتلاله وتدمير الدّولة العراقيّة وتمزيق نسيجها الاجتماعيّ. إلّا أًن قرار الحرب على العراق الّذي اتّخذته إدارة جورج بوش الأب عام 1991م، أو الّذي اتّخذته إدارة جورج بوش الابن عام 2003م، وقفت من ورائه أغراض ودوافع سياسيّة مصلحيّة ساهمت فيها أقوى مؤسّسة في بنية النّظام السّياسي الأمريكيّ، وهي مؤسّسة الكونغرس.

وكان قرار الحرب على العراق عام 1991م السّبيل والفرصة المواتية للتّأكيد على النّظام العالميّ الجّديد، وتوافق ذلك مع مصالح شركات السّلاح الأمريكيّة الّتي شعرت بالخطر بعد تراجع وتيرة التّسلّح في العالم حينها، وكذلك رغبات وهواجس اللوبي الإسرائيليّ القلق من تطوير القدرات الصَّاروخيّة العراقيَّة، بعد تجاوز العراق للحرب مع إيران. ومن ثمّ جاءت أحداث الحادي عَشر من

أيلول (سبتمبر) عام 2001م، وما تلاها من بروز لمبدأ وشعار الرَّئيس جورج بوش الابن في "الحرب على الإرهاب"، ومحاولة ربطها في المواجهة مع دول قائمة "محور الشَّر"، فساهمت هذه المتغيرات الدّوليّة في منح الكلمة العليا لتيار "المحافظين الجّدد"، وسيطرتهم على الإدارة الأمريكيّة، وتنفيذ أجنداتهم المندفعة باتّجاه الحروب. وتعزز هذا الاتّجاه بفعل عوامل ومؤثّرات داخليّة عدّة، أبرزها تأثير اللوبيّات الّتي دفعت باتّجاه الخيار العسكريّ، سواء أكانت لوبيات مرتبطة بشركات النّفط، أو شركات السّلاح، الّتي وجدت في حرب العراق غنيمة ثمينة، أو مصالح اللوبي الإسرائيليّ الحريص على تبديد المخاوف من الدّولة العراقيّة بشكل نهائيّ. وجاءت كل هذه المصالح مغلفة بادعاءات من قبيل "نشر الدّيمقراطية". في حين كانت نتيجة الحرب هي تدمير العراق على كافة المستويات، بما في ذلك التّدمير المستوى الحضاريّ، الّذي ظهر مع مشاهد تدمير وسرقة المتاحف العراقيّة.

ووفق ذات منطق وحسابات المصالح، وعلى إثر الخسائر الّتي تكبّدتها الولايات المتّحدة في العراق، في الأرواح والمعدّات والميزانيّة، تحوّل الرأي العام الأمريكيّ، اتّجاه الدّفع للتّأثير على أعضاء الكونغرس نحو الانسحاب من العراق، وهو ما جعل منهم عامل دفع باتّجاه إقرار الانسحاب، والّذي تحقّق عبر توقيع الاتّفاقيّة الأمنيّة في نهاية عهد الرئيس جورج بوش الابن.

ولكن منطق الحسابات ذاته، كان له الكلمة مجدَّدًا عبر الدّفع باتّجاه عودة القوات الأمريكيّة، عام 2014م تحت شعار تدشين تحالف دوليّ بقيادة الولايات المتّحدة الأمريكيّة لمواجهة تنظيم "الدّولة الإسلاميّة". ولكن، وما أكّد على كون عودة هذا التّواجد الأمريكيّ العسكريّ، مرتبط وخاضع لحسابات المصالح والمماطلة الأمريكيّة والرّفض من قبل دوائر صنع القرار، بما فيها الكونغرس للانسحاب بشكل نهائي من جديد، وذلك وفقًا لاعتبارات تتعلّق بحسابات الجّغرافيا العسكريّة، من تثبيت الهيمنة العسكريَّة الأمريكيّة في المنطقة.

ثانيًا: الاستنتاجات:

في ضوء الإجابة عن أسئلة الدِّراسة والفرضيَّة الّتي تضمّنتها، توصّلت الدِّراسة إلى الاستنتاجات التَّالية:

1. يتمتَّع الكونغرس بصلاحيّات دستوريّة تضمن قيامه بدوره ككابح ومقيّد للسّلطة التَّنفيذيّة، تحقيقًا لمبدأ توازن السّلطات، والحيلولة دون تغوّل السّلطة التّنفيذيّة، وهو المبدأ الّذي حرص الآباء المؤسّسين على تحقيقه. ويبرز هذا الدّور تحديدًا في مجال السّياسة الخارجيَّة، وذلك بما يمتلكه من سلطات تحدد مسار وتوجّهات الرّئيس في هذا الميدان، كسلطة الجيب، وسلطة إعلان حالة الحرب، والرّقابة على قرارات الرّئيس ومساءلته على نتائجها. لذلك يجد الرّئيس نفسه ملزمًا في أغلب قراراته على التّعاون والرّجوع إلى الكونغرس من أجل استمرار الدّعم لسياساته الخارجيَّة والدَّاخليَّة.
2. في العديد من قرارات الكونغرس المتعلّقة بالسّياسة الخارجيّة تجاه المنطقة العربيّة، يمكن أنْ نلاحظ أنّها جاءت بدفع من عوامل ومؤثرات داخليّة، الّتي تلعب دورًا في توجيه أعضاء الكونغرس فيما يخصّ السّياسة الخارجيّة، وهذا يعود بالدرجة الأساس إلى وجود "إسرائيل" في قلب المنطقة العربيّة، والدّور الّذي يلعبه اللوبي الصّهيونيّ في التّأثير على سياسات الرّئيس (السّلطة التّنفيذيّة) وقرارات الكونغرس (السّلطة التّشريعيّة) إضافة إلى مصالح الشّركات الأمريكيّة الكبرى، سواء في عالم التّسليح، أو عالم النّفط، وخصوصًا الشَّركات الأَمريكيّة النَّفطية العاملة في المنطقة العربيّة.
3. إنَّ منظور كلا الحزبين، الدّيمقراطيّ والجّمهوريّ، يتباين في بعض قضايا وتوجّهات السّياسة الخارجيّة، ولكنّهما يتّفقان على قضايا مثل: حفظ الأمن القومي الأمريكيّ، والالتزام بأمن "إسرائيل"، وهو ما يعود إلى مرونة الحزبين، وكلاهما ضمّ بين جناحيه

تيارات مقاربة، من المحافظين والليبراليين، كما يأتي هذا التّشابه بسبب تنافس الحزبين على القواعد الانتخابية المتقاطعة، ما يجعلها خاضعين باستمرار لتأثير توجهّات الرّأي العام. كما أَنَّ كلا الحزبين يخضع لتأثير ونفوذ اللوبيّات الفاعلة الّتي توظّف مختلف الأدوات في سبيل ذلك.

4. في حالتي الحرب على العراق، عاميْ 1991م، و2003م، لجأت الإدارة الأمريكيّة، وبسبب ما يتضمَّنه الدّستور من صلاحيّات تخوّل الكونغرس تقييّد السّلطة التّنفيذيّة وتكبح جماحها، إلى اتباع أساليب وأدوات غير دستوريّة لاتّخاذ قرارات الحرب الّتي تواتي مصالحها ومساعيها وتطويع بعض النّصوص القانونيّة المتعلقة بصلاحيّات الرّئيس في اتّخاذ قرارات الحرب، بما يتناسب مع أغراضه السّياسيّة ومن ذلك ما قامت به الإدارتين من ترويج ادعاءات، عبر تقديم تقارير وادّلة ثبت عدم صحتها لاحقًا، في سبيل ربط القرارات بمصالح الأمن القوميّ الأمريكيّ، وكذلك قيامها بالتّأثير على الرّأي العام لخلق توجّهات ضاغطه على أعضاء الكونغرس. حيث تجاوزت إدارة بوش كلّ المعايير القانونيّة الدّوليّة لتحقيق أغراض سياسيّة ومصلحيّة على حساب الشَّعب العراقي.

5. تغيب المرونة من قبل الإدارتين الأمريكيتين، وعلى نحو مقصود، في قراريْ الحرب على العراق عامي 1991م و2003م، حيث كان الحرص على الدّفع باتّجاه العمل العسكريّ دون تقديم التّنازلات، ودون إبداء الرّغبة بتفعيل قناة المفاوضات، وإنّما التّأكيد على أدوات الضّغط والشّدّ، وعرقلة أيّ مساعي وجهود للحلول السّلميّة، وذلك يعود إلى الحرص على جني ما ارتبط بالحربين من مصالح ومطامع هدفت الإدارة لتحقيقها.

6. قد تنطوي بعض تصريحات القادة والزّعماء في الولايات المتّحدة الأمريكيّة على جانب كبير من الغموض المقصود، أو على مفاهيم لا تفهم معانيها في حينه، إلّا أنّه بعد الدِّراسة تبدو بأنّها مؤشرات لبداية عمل استراتيجيّ تريد الإدارة الأَمريكيّة تنفيذه لاحقًا، كما نجد ذلك مثلًا في خطاب الرّئيس جورج بوش الابن عام 2001م أمام الكونغرس عندما قال أن "الحرب على الإرهاب تبدأ على القاعدة ولكنّها لا تنتهي عندها"، في تلميح ضمني منه على نية مبيتة باتّجاه توسيع العمليّات العسكريّة باتّجاه دول وكيانات أخرى.

7. كان للّوبي الصهيوني وشركات انتاج السّلاح والشّركات النّفطيّة الكبرى، هذا فضلًا عن مراكز البحوث والدِّراسات المختصّة، جميعها لعب دورًا لا يمكن إنكاره في صياغة مدركات صانع القرار السّياسيّ الأمريكي، وخصوصًا بما يتوافق مع أغراضه السّياسيّة، وهذا ما حدث في قرارات الحرب الّتي اتّخذها الرّئيس بوش الأب والابن في استهداف العراق عسكريًّا.

ثالثًا: التوصيات:

1. حلّ الخلافات العربيَّة العربيَّة ضمن الإطار العربيّ، وما يقتضيه ذلك من تفعيل دور مؤسّسات العمل العربيّ المشترك، مثل جامعة الدّول العربيَّة ومؤسّساتها، وما يقتضيه ذلك أيضًا من توسيع وزيادة لمؤسسات واتّحادات ومجالس التّعاون العربيّ.
2. ضرورة الالتزام بحلّ القضايا والخلافات الدَّوليَّة من خلال القنوات الدَّوليّة عبر المؤسِّسات الدَّولية والطّرق الدّبلوماسيّة، وعدم اقتصار الجهود على مجلس الأمن الدّوليّ، وذلك أنّه غير حياديّ في تعامله مع عديد من القضايا والمشاكل.
3. ضرورة تفعيل وتعزيز دور جماعات الضّغط الدَّاعمة للقضايا والمصالح العربيّة في الولايات المتّحدة الأمريكيّة، من أجل الدّفع باتّجاه إقرار قرارات في الكونغرس تتوافق مع المصالح العربيّة على المستوى الاستراتيجيّ.
4. ضرورة توجّه الدّول العربيّة نحو تنويع تحالفاتها وعدم الاكتفاء بخيار الاعتماد الكامل على الولايات المتّحدة الأمريكيّة، حيث إنَّ الأخيرة تبني توجّهاتها ومواقفها في السّياسة الخارجيّة على مصالحها، ولا تضع باعتبارها المصالح العربيّة، بل إنّها كثيرًا ما تأتي متعارضة معها.
5. ضرورة تفعيل دور وسائل الإعلام العربيَّة في التَّأثير على الرَّأي العام العالميّ والأمريكيّ بحيث تساهم في تبديد المزاعم المعاديّة وتشكيل رأي مؤيّد وداعم للمصالح العربيّة.
6. تعزيز دور مراكز البحوث العربيّة في انتاج دراسات نوعيّة تدعم صانع القرار العربيّ في التّعامل مع المتغيّرات الدّوليّة، وخصوصًا توجهات السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة تجاه المنطقة العربيّة. وما يشمله ذلك من تعزيز أدوات التّواصل مع الجمهور، من تطوير وتحديث والمنشورات، وتكثيف النّدوات وحلقات النّقاش وورش العمل.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أوّلًا: المصادر

- ابن منظور، (1996)، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، لبنان.
- **دستور الولايات المتّحدة الأمريكيّة**. على الموقع (constituteproject.org).
- مجمع اللغة العربيَّة، (2011)، **المعجم الوسيط**، مكتبة الشروق الدّولية، القاهرة، مصر.
- **ميثاق الأمم المتّحدة**، موقع الأمم المتّحدة.
- Collins English Dictionary, (1979), **Harper Collins**, Glasgow, Scotland.

ثانيًا: الكتب العربيَّة

- إسماعيل، وائل محمَّد، (2019)، **الشؤون الخارجيَّة في العلاقة بين الرّئيس والكونغرس في النّظام السّياسيّ الأمريكيّ**، ط1، بيروت: دار السنهوري.
- الأشعل، عبدالله، (2010)،**القضايا القانونيّة والسّياسيّة في العراق المحتلّ**، ط1،القاهرة: مكتبة جزيرة الورد.
- الألوسي، سؤدد، (2012)، **الغزو الأمريكيّ للعراق؛ حقائق وأرقام**، عمّان: دار المعتز.
- إلويتز، لاري، (1996)، **نظام الحكم في الولايات المتحدة**. ترجمة: جابر سعيد عوض، ط1، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثّقافة العالميّة.
- بكري، محمود، (1991)، **جريمة أمريكا في الخليج**، ط1، القاهرة: دار العربيّة للنّشر والتَّوزيع.
- الجراد، خلف، (2004)، **أبعاد الاستهداف الأمريكيّ**، دمشق: دار الفكر.

- جرجس، فواز، (2000)، **السّياسة الأمريكيّة تجاه العرب؛ كيف تصنع؟ ومن يصنعها**، ط2، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربيّة.
- جريش، آلان، وآخرون، (2003)، **آثار الحرب الأمريكيّة على العراق؛ دوليًّا وإقليميًّا ومحليًّا**، بيرزيت: معهد إبراهيم أبو الغد للدِّراسات الدَّوليّة.
- الحسان، عمر، (2016)، **الدّيمقراطيّة الجديدة بعد الحرب على الإرهاب**، ط1، القدس: الجندي للنّشر والتّوزيع.
- الدّباغ، مصطفى، (1993)، **الخداع في حرب الخليج**، عمّان: مكتبة الرّسالة الحديثة.
- ربيع، حامد، (2007)، **مقدمة في نظرية الرأي العام**، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.
- زهير الدِّين، صالح، (2004)، **المؤسّسات في الولايات المتّحدة**، ط1، بيروت: المركز الثّقافيّ اللبنانيّ.
- سعد، إسماعيل علي، (1989)، **الاتّصال والرّأي العام مبحث في القوّة والأيديولوجيّة**، الإسكندريّة: دار المعرفة الجّامعيّة.
- السعدون، حميد، (2013)، **الفوضى الأمريكيّة؛ دراسة في الأفكار والسّياسة الخارجيّة(العراق أنموذجًا)**،ط1، بغداد: ميزوبوتاميا للنشر.
- عبد القادر، شامل، (2018)، **بداية النّهاية؛ صدام وغزو الكويت**، ط1، بغداد:دار المجلّة.
- العبود، نضال فواز, (2017), **الانتخابات الرّئاسيّة الأمريكيّة؛ الأبعاد التّاريخية والسيّاسيّة والدّستوريّة**،ط1، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربيّة.
- علي، علي عبد الجليل، (2004)، **الحرب على العراق؛ رؤية توراتيّة يهوديّة**، عمّان: دار أسامة.

- العيثاوي، ياسين، (2008)، **الكونغرس والنّظام السّياسيّ الأمريكي**، ط1، عمّان: دار أسامة للنّشر والتّوزيع.
- فهمي، عبد القادر محمَّد، (2008)، **الفكر السّياسيّ والاستراتيجيّ للولايات المتّحدة الأمريكيّة**، عمّان: دار الشّروق.
- فهمي، عبد القادر، (2010)، **النّظريّات الجزئيّة والكليّة في العلاقات الدّوليّة**، عمّان: دار الشّروق.
- فهمي، عبدالقادر، (2001)، **نظرية السّياسة الخارجيّة**، اليمن: جامعة الحُدَيدة.
- فيشر، لويس، (1994)، **سياسات التّقاسم القوى؛ الكونغرس والسّلطة التّنفيذيّة**، ترجمة: مازن حمّاد،ط1، عمّان: دار الأهليّة.
- كبة، صباح، (2018)، **الرّئيس والكونغرس والقرار السّياسي الخارجيّ الأمريكيّ**، ط1، بيروت: الرّافدين للنّشر والتّوزيع.
- الكبيسي، رافع سحاب، (2013)، **قرار الحرب على العراق؛ دراسة تحليليّة للقرار السّياسيّ الخارجيّ الأمريكيّ**، ط1، عمّان: دار آمنة للنّشر والتّوزيع.
- كلارك، رامزي، (1993)، **النّار هذه المرّة؛ جرائم الحرب الأمريكيّة في الخليج**، ترجمة: مازن حماد، عمّان: الشّركة الأردنيّة للصّحافة والنّشر.
- محمود، ريبوار كريم، (2013)، **عمليّة صنع قرار الحرب على العراق في الولايات المتّحدة الأمريكيّة؛ حرب 2003 أنموذجًا**، ط1، عمّان: دار الجنان للنّشر والتّوزيع.
- مير شايمر، جون، (2006)، **اللوبي الإسرائيليّ والسّياسة الخارجيّة الأمريكيّة**، ترجمة: إبراهيم الشهابي، ط1، دمشق:دار الفكر.

– ميرشايمر، جون، (2007)، **حرب الأفكار واللوبي الإسرائيليّ في أمريكا**، ترجمة مدحت طه، الجيزة: نفرو للنّشر والتّوزيع.

– ميرل، مارسيل، (1986)، **سوسيولجيا العلاقات الدّوليّة**، ترجمة حسن نافعة، القاهرة: دار المستقبل العربيّ للنّشر.

– الهزاط، محمّد، وآخرون، (2004)، **احتلال العراق؛ الأهداف – النّتائج، المستقبل**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة.

– هلال، رضا، (1991)، **الصّراع على الكويت؛ مسالة الأمن والثورة**، القاهرة: سينا للنّشر.

– هيكل، محمّد حسنين، (1992)، **حرب الخليج؛ أوهام القوّة والنصر**، القاهرة: مركز الأهرام للتّرجمة والنّشر.

– هيكل، محمّد حسنين، (2003)، **الإمبراطوريّة الأمريكيّة والإغارة على العراق**، القاهرة: دار الشروق.

– وودوورد، بوب (1991). **القادة؛ خفايا ما قبل وما بعد حرب الخليج**. ترجمة: محمود برهوم. بيروت: المؤسَّسة العربيّة للدّراسات والنّشر.

ثالثًا: الرّسائل الجّامعيّة

– أبو علي، سعيد، (1995)، **أزمة الخليج؛ التّدويل والإدارة الدّوليّة**، (أطروحة دكتوراة غير منشورة)، جامعة الحقوق والاقتصاد، تونس، تونس.

– الجنابي، صالح خلف (2010)، "**أثر الاجتياح العراقيّ للكويت على العلاقات الأمريكيّة العراقيّة**"،(رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط للدّراسات، عمّان، الأردن.

- زواوي، كريمة، (2015)، **دور غرف التّفكير في صنع السّياسة العامة في الولايات المتّحدة الأمريكيّة،** (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة العربيّ بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.
- الشّعراوي، عدنان، (2006)، **تقاسم القوى بين السّلطتين التّنفيذيّة والتّشريعيّة في النّظام السّياسيّ الأمريكيّ،** (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة القدس، القدس، فلسطين.
- عباس، أشواق، (2008)، **دور مراكز الأبحاث في صنع السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة،**(رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة دمشق، دمشق، سوريا.
- عويضات، سمير، (2011)، **الحزب الجمهوريّ والحزب الدّيمقراطيّ في الولايات المتّحدة تاريخهما وبنيتها ودورهما في النّظام السّياسيّ,** (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة القدس,القدس,فلسطين.
- محمد، مبارك سعيد (2008). "**دور المخابرات في صنع السّياسة الخارجيّة؛ الولايات المتّحدة الأمريكيّة أَنموذجًا**". (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة بيروت العربيّة،بيروت، لبنان.
- الهمالي، جمعة علي (2007). "**السّياسة الخارجيّة الأمريكية تجاه العراق؛ 1990-2003**"،(رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة أم درمان الإسلاميّة،أم درمان، السّودان.

رابعًا: الدّوريات

- خالد، حميد، (2007)، العلاقة بين الرّئيس الأمريكيّ والكونغرس، **مجلة كليّة الحقوق،** جامعة النّهرين، بغداد، العراق.
- صالح، مؤيد، (2016)، دور الشّركات الكبرى في صنع القرار السّياسي الأمريكيّ، **مجلّة أهل البيت،** جامعة آل البيت، المفرق، (19)، 416-436.

- العبدالله، عمر، وخليل، فادي، وشمسين، فادي، (2008)، دور مراكز الأبحاث والدِّراسات في السّياسية الخارجيّة الأمريكيّة، **مجلّة جامعة تشرين للبحوث والدّراسات العمليّة**، اللاذقيّة، سوريا، 30(2).
- مبارك، صفاء، (2006)، موقف إسرائيل من حرب الخليج الثّانية، **مجلة الخليج العربي**، مركز دراسات الخليج العربيّ، البصرة،(11)،9-38.

خامسًا: المصادر الأجنبيَّة

- Ackerman, B.r (2011). Limited War and the Constitution: Iraq and the Crisis of Presidential Legality. ***Michigan Law Review***. (109). Issue. 4, 447-518.
- Bard, M.i.(1988), **Interest groups; the president and foreign policy**, Presidential Studies Quarterly.
- Dalton, R.u.(2004). **Democratic Challenges, Democratic Choices: The Erosion of Political Support in Advanced Industrial Democracies**. Oxford: Oxford University Press.
- Encyclopedia Britannica, (1985), **Goetz, Philip W. (Chief Editor)**, London: Encyclopedia Britannica.
- Freeman, J.o. (2004). **The American Congress; the Building of Democracy**. New York: Houghton Mifflin Company.
- Jacobson, Gray (2010). A Tale of Two Wars: Public Opinion on the U.S. Military Interventions in Afghanistan and Iraq. ***Presidential Studies Quarterly***, 40 (4), 585-610.
- Ledbetter, James, 2011, **Unwarranted Influence: Dwight D. Eisenhower and the Military-Industrial Complex**, Yale University Press.
- Modelski, George (1962). **A Theory of Foreign Policy**, United Kingdom: Better World Books Ltd.

- Wallis, Frank (2006). The Imperial Congress and Frontier Stability: The Case of Iraq (2003). ***HAOL***, (11), 7-19.
- Wielen, Rayan, et al, 2008, **The American Congress Reader**, Cambridge, UK: Cambridge University Press.

سادسًا: المواقع الإلكترونيّة

- **المواقع الالكترونيّة العربيّة**

- بي بي سي عربيّة، (2019)، **إجراءات عزل ترامب**. متاح على الموقع الالكترونيّ: https://www.bbc.com/arabic
- بي بي سي، (2019)، **مجلس النّواب الأمريكيّ يعترف "بإبادة" الأرمن**. متاح على الموقع الإلكترونيّ:https://www.bbc.com/arabic
- الجّزيرة نت، محسن صالح، (2004)، **تأثير اللوبي الصّهيونيّ في الانتخابات الأمريكيّة.** متاح على الموقع الإلكترونيّ:https://www.aljazeera.net/
- الحرّة، (2019)، **مجلس النّواب يدين قرار ترامب بسحب القوات من شماليّ سوريا**. متاح على الموقع الإلكترونيّ:https://www.alhurra.com/
- دي دبليو، (2006)، **انسحاب الجّنود الإيطاليين من العراق يزيد الضّغوط على قوات التَّحالف**. متاح على الموقع الإلكترونيّ:https://www.dw.com/ar/
- صحيفة حفريات، (2019)، **عبد القادر الطّائيّ: العرب لا يفهمون طبيعة السّياسة الأمريكيّة**. متاح على الموقع الإلكترونيّ:https://www.hafryat.com/
- غرين أريا، فادي نصار، (2019)، **إعادة إعمار سوريا.. خطوة إلى الأمام وخطوتان إلى الوراء**.متاح على الموقع الإلكترونيّ:http://greenarea.me/ar

- فرانس 24، (2019)، **الكونغرس الأَمريكيّ يقرّ مشروع وقف بيع الأسلحة للسّعوديّة.** متاح على الموقع الإلكترونيّ: https://www.france24.com/ar/
- فرانس24، (2019)، **ترامب يعتبر أن "بلاده معرضة للخّطر" عقب دعوات الدّيمقراطيين لعزله.** متاح على الموقع الإلكترونيّ:https://www.france24.com/ar/
- موقع الأمم المتّحدة، **القرارات الّتي اتّخذها مجلس الأمن في عام 2002**، متاح على الموقع الإلكترونيّ:https://www.un.org/ar/

- **المواقع الإلكترونيّة الأجنبيّة**

- Congress, **Caesar Syria Civilian Protection Act of 2019**. (On-Line), available:https://www.congress.gov/
- Congress, **H.J.Res.73 - To redeploy U. S. Forces from Iraq**. (On-Line), available: https://www.congress.gov/
- Defense IQ, (2013), **Top 10 Defense Companies: Lockheed Martin**. (On-Line), available: https://www.defenceiq.com/
- Globalresearch, (2018), **How the Military Industrial Complex Controls America.** (On-Line), available: https://www.globalresearch.ca/
- NBC News, (2006), **House rejects Iraq withdrawal deadline**. (On-Line), available: https://www.nbcnews.com/
- PBS, (2016), **Trump picks Goldman Sachs president to head National Economic Council**. (On-Line), available: https://www.pbs.org/
- The New York Times, (2007), **Defying Bush, House Passes New Deadline for Withdrawal From Iraq**. (On-Line), available: https://www.nytimes.com/

- The New York Times, (2018), **a Week after the Election, Democratic Gains Grow Stronger**. (On-Line), available:https://www.nytimes.com/
- The New York Times, Jim Rutenberg, (2003), A **Nation At War: The News Media; Cable's War Coverage Suggests a New 'Fox Effect' on Television Journalism.** . (On-Line), available: https://www.nytimes.com/
- The New York Times, Mark Landler, (2017), **Trump Recognizes Jerusalem as Israel's Capital and Orders U.S. Embassy to Move**. (On-Line), available: https://www.nytimes.com/
- The Oil Drum, (2013), **Why is US Oil Consumption Lower? Better Gasoline Mileage?**. (On-Line), available: http://theoildrum.com/